

Distr.: General
9 October 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن
كوت ديفوار

أتشرف، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن
كوت ديفوار، ووفقاً للفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٢ (٢٠٠٨)، أن أحيل طيه
التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار (انظر المرفق).

وأرجو إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما بوصفهما
من وثائق المجلس.

(توقيع) كلود هيلر
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
بشأن كوت ديفوار



التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكويت ديفوار المقدم عملاً بالفقرة ١١ من
قرار مجلس الأمن ١٨٤٢ (٢٠٠٨)

المحتويات

الصفحة

١١	أولا - مقدمة
١٢	ثانيا - منهجية التحقيق
١٢	ثالثا - الاستجابة لطلبات الفريق للحصول على المعلومات
١٣	رابعا - التعاون مع أصحاب المصلحة
١٣	ألف - التعاون مع الأطراف الإيفوارية
١٣	١ - حكومة كوت ديفوار
١٤	٢ - القوى الجديدة
١٤	٣ - الوحدات العسكرية لقوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوى الجديدة
١٥	باء - التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
١٥	١ - التحقيقات المشتركة بين فريق الخبراء وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
١٥	٢ - المساعدة المقدمة في مجال القدرات للخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة
١٥	٣ - المسائل العالقة المتصلة بالبعثة
١٦	خامسا - التطورات السياسية المتصلة بالحظر في كوت ديفوار
١٧	ألف - الحكومة
١٨	باء - القوى الجديدة
٢١	جيم - المُيسَّر
٢١	سادسا - الأسلحة
	ألف - تعاون قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوى الجديدة مع عمليات التفتيش المنفذة
٢١	في إطار الحظر

٢٣	١ - تعاون قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار	
٢٤	٢ - تعاون القوى الجديدة	
٢٥	واردات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى جنوب كوت ديفوار	باء -
٢٥	١ - واردات الدروع الواقية من الرصاص عبر ميناء أبيدجان	
٢٦	٢ - واردات المركبات العسكرية الفائضة عبر ميناء أبيدجان	
٢٧	٣ - مرور المركبات العسكرية عبر ميناء أبيدجان	
٢٨	٤ - حصول وزارة الدفاع على المركبات	
٢٩	٥ - حصول لجنة إدارة البن والكافو على المركبات	
٢٩	٦ - الطائرات المقاتلة للقوات الجوية لكوت ديفوار	
٣٠	٧ - قيام الجهات الأجنبية بتدريبات عسكرية لأفراد قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار	
٣١	احتياجات الشرطة الوطنية من الأسلحة والذخائر والمعدات	جيم -
٣١	١ - الاحتياجات من الأسلحة الصغيرة والذخائر	
٣١	٢ - طلبات الإعفاء من حظر توردي الأسلحة	
٣٣	عمليات استيراد الأسلحة من طرف السكان المدنيين لكوت ديفوار	دال -
٣٣	١ - محاولات الأفراد في أبيدجان استيراد الذخائر	
٣٤	٢ - دخول ذخائر بنادق الصيد المصنوعة في مالي إلى شمال كوت ديفوار	
٣٥	دراسة حالة إفرادية: المليشيات في الجنوب الغربي	هاء -
٣٦	١ - أسلحة المليشيات و ذخائرها في الجنوب الغربي	
٣٧	٢ - التطورات المستقبلية المتصلة بالمليشيات في الجنوب الغربي	
٣٨	دراسة حالة إفرادية: إعادة تسليح عناصر في القوى الجديدة	واو -
٣٨	١ - حصول القوى الجديدة على الأسلحة والذخيرة	
٣٩	(أ) الحصول على البنادق الهجومية	
٤٢	(ب) الحصول على الذخائر الصغيرة العيار	

- ٤٧ (ج) عمليات نقل الأسلحة والذخائر من بوركينا فاسو
- ٤٩ ٢ - حصول القوى الجديدة في المنطقة ١٠ على أعتدة عسكرية أخرى
- ٥٠ (أ) الحصول على معدات الاتصالات
- ٥٠ (ب) الحصول على بزازات عسكرية
- ٥١ (ج) الحصول على مركبات "عسكرية"
- ٥٢ ٣ - الملاحظات الختامية المتعلقة بحصول القوى الجديدة على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة
- ٥٣ سابعا - المالية
- ٥٤ ألف - مالية الحكومة
- ٥٥ ١ - متابعة نتائج أفرقة الخبراء السابقة
- ٥٦ ٢ - تنفيذ الميزانية واعتماداتها المخصصة للنفقات العسكرية للسنة المالية ٢٠٠٨
- ٥٨ ٣ - الحكومة والجهات الدائنة الدولية
- ٥٩ ٤ - تمويل اللجنة الوطنية لدعم قوى إعادة التوحيد لوزارة الدفاع
- ٦٠ باء - مالية القوى الجديدة
- ٦٠ ١ - دراسة حالة إفرازية: اقتصاد شبيه باقتصاد أمراء الحرب في شمال كوت ديفوار
- ٦١ (أ) مراكز التفتيش
- ٦٤ (ب) المساهمات في الميزانية
- ٦٤ (ج) رسوم الخدمة
- ٦٤ (د) استغلال الموارد
- ٦٥ (هـ) إمدادات الوقود
- ٦٦ جيم - تمويل أنشطة الميليشيات في جنوب غرب كوت ديفوار
- ٦٧ دال - الشبكات المنخرطة في إنتاج الكاكاو والتجارة فيه وتهريبه
- ٦٨ ١ - المخاطر المتصلة بتصرف الحكومة في إيرادات الكاكاو
- ٧٢ ٢ - إيرادات ضخمة للقوى الجديدة من تهريب الكاكاو

- ٧٤ ٣ - دوافع تهريب الكاكاو من شمال كوت ديفوار
- ٧٧ ثامنا - الماس
- ٧٨ ألف - التعاون مع فريق الخبراء
- ٧٨ باء - المواقع الجديدة والقائمة لتعدين الماس
- ٧٨ ١ - المواقع الجديدة لتعدين الماس
- ٧٩ ٢ - مواقع التعدين القائمة
- ٧٩ (أ) تورتيا
- ٨٠ (ب) سيغلا
- ٨١ جيم - دراسة حالة إفرادية: تسارع وتيرة تعدين الماس في سيغلا
- ٨٣ دال - العوامل التي تساهم في تصدير الماس الخام بطرق غير مشروعة من كوت ديفوار
- ٨٣ ١ - تقسيم كوت ديفوار وإقليمها الجمركي
- ٨٤ ٢ - وزارة المناجم والطاقة في كوت ديفوار والقوى الجديدة
- ٨٥ ٣ - صناعة الماس الخام في الدول المجاورة
- ٨٦ هاء - الدول غير الأعضاء في عملية كيمبرلي
- ٨٦ ١ - بوركينا فاسو
- ٨٦ ٢ - مالي
- ٨٧ واو - الدول المشاركة في عملية كيمبرلي في غرب أفريقيا
- ٨٧ زاي - غانا
- ٨٨ ١ - قضية شركة بيرى دايمندز (Peri Diamonds)
- ٨٨ (أ) العمليات السابقة لشركة بيرى دايمندز (بلجيكا) في كوت ديفوار
- ٨٨ (ب) شركة بيرى دايمندز (بلجيكا) تنشئ شركة بيرى دايمندز (غانا)
- (ج) المزج بين صادرات الماس الخام الإيفواري والماس الخام الغاني من قبل شركة بيرى دايمندز (غانا)
- ٨٩

- ٩٠ (د) التحويلات غير الرسمية للأموال من قبل شركة بيرري دايمندز (غانا)
- ٩١ (هـ) نتائج قضية شركة بيرري دايمندز
- ٩٢ غينيا - حاء -
- ٩٣ ١ - زيادات غير عادية في إنتاج الماس الخام في غينيا
- ٩٤ ٢ - أنشطة الرعايا الغينيين في كوت ديفوار
- ٩٤ ليبيريا - طاء -
- ٩٥ ١ - اختلاف أثر الجزاءات المتعلقة بالماس الخام على كوت ديفوار وليبيريا
- ٩٥ ٢ - تصدير المخزونات
- ٩٦ ٣ - إمكانية انتقال شبكة التهريب لشركة بيرري دايمندز (غانا) إلى ليبيريا
- ٩٧ ٤ - أوجه الارتباط بين الشبكات الإيفوارية والليبيرية لتجارة الماس الخام
- ٩٨ ٥ - المخالفات في قسائم التعدين الليبيرية
- ٩٩ المراكز الدولية لتجارة الماس - ياء -
- ٩٩ ١ - بلجيكا
- ٩٩ ٢ - لبنان
- ١٠٠ (أ) زيادة صادرات الماس الخام الغيني إلى لبنان
- ١٠١ (ب) تجارة الماس الخام بين غينيا ولبنان
- ١٠٣ ٣ - الإمارات العربية المتحدة
- ١٠٣ كاف - القدرة على إنفاذ نظام الجزاءات
- ١٠٤ ١ - "بصمة" الماس الخام الإيفواري
- ١٠٤ ٢ - دور عملية كيميولي
- ١٠٥ ٣ - رصد الشحنات المشبوهة واعتراضها
- ١٠٧ الطيران - تاسعا -
- ١٠٧ ألف - التحقق من قدرات الأسطول الجوي الإيفواري

- ١٠٧ ١ - الطائرات الرابضة في قاعدة أبيدجان الجوية
- ١١٠ ٢ - الشائعات المتعلقة بوجود طائرات عسكرية إيفوارية تربض في غينيا
- ١١١ ٣ - الطائرتان العموديتان في أسطول طائرات الرئاسة الإيفوارية
- ١١٣ ٤ - الطائرات ذات الأجنحة الثابتة في أسطول طائرات الرئاسة الإيفوارية
- ١١٣ ٥ - الطلبات غير الرسمية للحصول على إعفاء من الحظر على قطع غيار طائرات عسكرية
- ١١٤ باء - التحقق من الرحلات الجوية ووثائق الشحن (القوائم وبيانات الشحن الجوي)
- ١١٦ جيم - المطارات ومهابط الطائرات
- ١١٧ دال - المساعدات العسكرية الخارجية
- ١١٧ عاشرًا - الجمارك
- ١١٨ ألف - مقدمة عن الجمارك في كوت ديفوار
- ١١٨ ١ - الجمارك في كوت ديفوار: الأطر التشريعية والتنظيمية
- ١١٩ ٢ - تحليل في لقانون الجمارك الإيفواري في علاقته بنظام الجزاءات
- ١٢١ ٣ - تنظيم نظام المرور الجمركي العابر في كوت ديفوار
- ١٢٣ ٤ - اللوائح المتعلقة بتشغيل المكاتب الجمركية (لا سيما في المراكز الحدودية)
- ١٢٣ باء - حالة الجمارك على أرض الواقع
- ١٢٣ ١ - تقسيم الإقليم الجمركي إلى جزأين
- ١٢٤ ٢ - تقييم نظام المرور العابر
- ١٢٥ ٣ - نطاق تفتيش الشحنات المحدود
- ١٢٦ ٤ - المراقبة الجمركية في مطار أبيدجان الدولي
- ١٢٧ جيم - انتهاكات الأفراد للحظر المفروض على الأسلحة
- ١٢٨ دال - عدم تبادل المعلومات مع البلدان المجاورة
- ١٢٩ هاء - توصيات أفرقة الخبراء السابقة بشأن الجمارك

١٣٠		حادي عشر - الجزاءات الفردية
١٣٠		ألف - مارتين كواكو فوفيه
١٣١		باء - شارل بليه غوديه
١٣٢		جيم - يوجين نغوران كواديو دجويه
١٣٣		ثاني عشر - التوصيات
١٣٣		ألف - الأسلحة
١٣٤		باء - المالية
١٣٤		جيم - الماس
١٣٥		دال - الطيران
١٣٦		هاء - الجمارك
١٣٧		واو - الجزاءات الفردية

المرفقات

١٣٨	 Meetings and consultations held by the Group of Experts in the course of its mandate	الأول -
١٤٣	 Letter from the National Armed Forces of Côte d'Ivoire to the United Nations Operation in Côte d'Ivoire denying requested inspections of the Republican Guard	الثاني -
١٤٤	 Extract from a letter from the Government of Morocco detailing training provided to Ivorian military personnel	الثالث -
١٤٥	 Receipts for Forces nouvelles taxes levied on one truck travelling from Man to Burkina Faso	الرابع -
١٤٦	 Letter from the <i>Comité de suivi du coton et de l'anacarde</i> , Ferkessédougou, requesting payment of company operating taxes	الخامس -
١٤٧	 Monthly electricity bill from the Forces nouvelles zone 10 administration in Korhogo	السادس -
١٤٨	 Test pits, Séguéla	السابع -
١٤٩	 Declaration of principles on future cooperation signed by the United Nations Operation in Côte d'Ivoire, the Forces nouvelles and the Ministry of Mines and Energy of Côte d'Ivoire	الثامن -
١٥٠	 Condition of the air fleet of Côte d'Ivoire	التاسع -

١٥١	 TU-VHM helicopter with ground power unit cable attached	– العاشر
١٥٢	 Manifest for aircraft tyres consigned to the Ministry of Defence	– الحادي عشر
١٥٣	 Air waybill for spare parts shipped to Helog AG from Khartoum	– الثاني عشر
١٥٤	 Map of airports, airfields and airstrips in Côte d'Ivoire	– الثالث عشر
١٥٥	 Crashed Cesna 337 in Ferkessédougou	– الرابع عشر
١٥٦	... Categories of goods classified by the Bureau Inspection Valuation Assessment Control	– الخامس عشر
١٥٨	 Air waybill for aircraft tyres for the Ministry of Defence	– السادس عشر

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة من فريق الخبراء
المعني بكوت ديفوار إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٥٧٢ (٢٠٠٤)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار بأن يحيلوا طيه التقرير النهائي الذي
أعدّه الفريق وفقاً للفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٢ (٢٠٠٨).

(توقيع) غريغوار بافواتيكا

(توقيع) جيمس بيفان

(توقيع) نورا جمشير

(توقيع) خويل سالك

(توقيع) الهادي صلاح

أولا - مقدمة

١ - أعلن الأمين العام، في رسالتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن، بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/793) وتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/5)، تعيين أعضاء فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار التالية أسماؤهم: الهادي صلاح (الجزائر، خبير حمارك ومنسق)، وغريغوار بافواتيكا (الكونغو، خبير أسلحة)، ونورا جمشير (البحرين، خبيرة في الماس)، وخويل سالك (كولومبيا، خبير في المالية). وأفاد الفريق من مساعدة مقدمة من الاستشاري، إيزيدور تيمتور، ومن مانويل بريسان، وهو موظف شؤون سياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢ - وبدأ فريق الخبراء عمله في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وعرض تقريره عن منتصف المدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/188). وهذه الوثيقة هي التقرير النهائي للفريق، المقدم وفقا للفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٢ (٢٠٠٨). وتغطي المعلومات التي يتضمنها التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الفريق خلال فترة ولايته، بما في ذلك الاجتماعات المعقودة مع دول أعضاء، ومنظمات دولية معنية، ومع السلطات الحكومية في كونت ديفوار (انظر المرفق الأول) للحصول على معلومات أساسية تساعد في إجراء تحقيقات مفصلة، ولا سيما على صعيد المنطقة. وحافظ الفريق على وجوده المستمر في كونت ديفوار، وقام بعمليات تفتيش متعددة للمعدات والمنشآت العسكرية في جميع القطاعات الرئيسية بالبلد، إضافة إلى إجراء تحقيقات ميدانية في جميع أنحاء كونت ديفوار بشأن الجوانب الأخرى لنظام الجزاءات.

٣ - ويعتقد الفريق أن عدة سنوات من الاستقطاب بين الشمال والجنوب قد غذت الأزمة بتوترات جديدة سياسية واقتصادية. وقد قلت احتمالات نشوب نزاع بين الشمال والجنوب، لكن شمال البلد انقسم إلى مجموعة من القيادات السياسية - العسكرية، التي تتنافس (بعض أحيانا) على السيطرة على الموارد الطبيعية والتجارة.

٤ - وفي حال تدهور الوضع السياسي في البلد، وتهدد الأحداث للمصالح الاقتصادية لبعض الأطراف، لا يستبعد الفريق نشوء حالة قد يتصاعد فيها العنف المسلح بسرعة، وبخاصة في الشمال. ورغم الحظر المفروض على توريد الأسلحة، فإن الأطراف الإيفوارية الشمالية والجنوبية تعيد تسليح نفسها وتتزود من جديد بالأعتدة ذات الصلة.

ثانياً - منهجية التحقيق

- ٥ - أعطى الفريق الأولوية للتحقيقات الميدانية، كما استعرض الأدلة التي قدمتها الدول والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية وشركات القطاع الخاص.
- ٦ - وسعى الفريق إلى الحصول على إثباتات مستندية قاطعة ليدعم بها استنتاجاته، بما في ذلك الأدلة المادية المتأتية من العلامات الموضوعية على الأسلحة والذخائر. وفي الحالات التي لم تتوفر فيها أدلة بهذه النوعية، اشترط الفريق لدعم استنتاجاته وجود ما لا يقل عن مصدرين مستقلين حديرين بالثقة.
- ٧ - وأجرى الفريق تحقيقات في كل مجال من مجالات التحقيق التي تشملها ولايته لتقييم الانتهاكات المحتملة لجزاءات مجلس الأمن ذات الصلة. وأبلغت الدول والشركات كما أبلغ الأفراد، قدر الإمكان، بما توصل إليه الفريق من استنتاجات تهمهم لإعطائهم فرصة الرد.

ثالثاً - الاستجابة لطلبات الفريق للحصول على المعلومات

- ٨ - وجه الفريق، خلال فترة ولايته، ١٤٨ رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة. ويعتقد الفريق أن من الهام تصنيف الردود، فهي تتراوح بين (أ) ردود مرضية و (ب) ردود غير وافية و (ج) وعدم الاستجابة لطلبات الفريق.
- ٩ - وأجابت الأطراف التي ردت ردا مرضيا على رسائل الفريق على جميع استفساراته بسرعة وبطريقة تيسر إجراء تحقيقات محددة. وتلقى الفريق ردودا مرضية من إسبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والسنغال، وسويسرا، وصربيا، وغانا، وفرنسا، وكندا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمة الدولية للكاكاو، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وشركة أرماجارو (Armajaro)، وشركة كارجيل (Cargill Inc)، وشركة ديفون إنيرجي (Devon Energy Corporation)، وشركة إيد أند إف مان (ED&F MAN)، وشركة غروب مارك (Groupe Marck)، وشركة هيلوغ لوفترانسبورت كي جي (HELOG Lufttransport KG)، وشركة هيونداي (Hyundai)، وشركة إيسوزو (Isuzu)، وشركة ميتسوبيشي (Mitsubishi)، وشركة موتورولا (Motorola)، وشركة رانغولد للموارد (Resources Randgold)، وشركة ستارلايت أفليشن (Starlite Aviation).

- ١٠ - وتشمل الردود غير الوافية الحالات التي لم تقدم فيها الكيانات جميع المعلومات التي طلبها الفريق أو أبلغت الفريق بأنها تعد ردا لم يتلقه الفريق أثناء كتابة هذا التقرير. وهذه

الردود غير الوافية أعاقَت بدرجات متفاوتة تحقيقات الفريق. وتلقى الفريق ردودا غير وافية من الاتحاد الروسي، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، والصين، وغينيا، ومالي، واتفاق واسينار^(١)، ومجموعة باري كولبوت إي جي (Barry Callebout AG).

١١ - وفي بعض الحالات، لم تستجب الأطراف لطلبات الفريق للحصول على المعلومات (رغم إرسال عدد من الطلبات ورسائل التذكير أحيانا)^(٢). ولم يتلق الفريق ردودا من أنغولا، وإيطاليا، والبرازيل، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، وغامبيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وكينيا، ومصر، وصندوق النقد الدولي، ورئيس عملية كيمبرلي (ناميبيا)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الجمارك العالمية، وشركة أفرن بي إل سي (Afren Plc)، وشركة آرشر دانييلز ميدلاند، وشركة الموارد الطبيعية الكندية المحدودة، وشركة دافسي (DAFCI)، ومجموعة Cemoi.

١٢ - ورد السودان لكنه رفض التعاون مع الفريق.

رابعاً - التعاون مع أصحاب المصلحة

١٣ - يعرض هذا الفرع المسائل المتعلقة بتعاون الفريق مع أصحاب المصلحة في كوت ديفوار، بما في ذلك حكومة كوت ديفوار، والقوى الجديدة، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ألف - التعاون مع الأطراف الإفوارية

١ - حكومة كوت ديفوار

١٤ - يعتقد الفريق أن من الهام الإشارة إلى أن معظم السلطات الحكومية في كوت ديفوار خصته باستقبال ترحيبي في مختلف الاجتماعات الرسمية. غير أن الفريق يشير أيضا إلى أن

(١) رغم أن أمانة اتفاق واسينار أحالت رسالة الفريق إلى الدول الأربعين المشاركة في الاتفاق فإن خمس دول مشاركة فقط هي التي ردت على رسالة الفريق.

(٢) يود الفريق أن يشكر أعضاء ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) لقيامهم في مطلع أيار/مايو ٢٠٠٩ بإحالة الرسائل الموجهة إلى البعثات الدائمة لإيطاليا والجمهورية العربية الليبية وجنوب أفريقيا والهند لدى الأمم المتحدة، إضافة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأمانة اتفاق واسينار، وشركة آرشر دانييلز ميدلاند (Archer Daniels Midland)، وشركة الموارد الطبيعية الكندية المحدودة (Canadian Natural Resources Ltd)، وشركة ديفون إنبرجي، ومجموعة Cemoi (Groupe Cemoi)، وتشجيع الأطراف المذكورة على الرد على الطلبات التي قدمها الفريق للحصول على المعلومات. ويود الفريق أيضا الإعراب عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيس لاحقا لتشجيع هذه الأطراف على الرد، وللمشاورات التي أجراها مع البعثة الدائمة لكينيا في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

هذه الاجتماعات كانت قليلة العدد نسبياً وصعبة الترتيب نظراً لعدم رد الكثير من الإدارات الحكومية على الطلبات التي وجهها إليها الفريق لإجراء مناقشات معها. فرغم إرسال الفريق طلبات لعقد اجتماعات مع وزارة العدل، ووزارة الداخلية، والدرك الإيفواري، فإنه لم يتلق أي ردود.

١٥ - وعلاوة على ذلك، يشير الفريق إلى أن عدداً كبيراً من الرسائل التي وجهها إلى السلطات الحكومية في كوت ديفوار لا تزال دون رد. وقد حد عدم الرد على طلبات الفريق للحصول على المعلومات، بدرجة كبيرة، من نطاق بعض تحقيقاته. وتجدد الإشارة بوجه خاص إلى أن الفريق لم يتلق ردوداً من وزارات الزراعة، والدفاع، والاقتصاد والمالية، والبيئة، والمياه والغابات.

١٦ - ورغم حسن النية المعهودة في الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة في نيويورك، فإن عدة وزارات في أبيدجان أكدت أنها لم تتلق الرسائل الرسمية العديدة التي بعث بها الفريق إلى البعثة الدائمة.

٢ - القوى الجديدة

١٧ - تعامل ممثلو القوى الجديدة، عموماً، تعاملًا ودياً مع فريق الخبراء. فقد وافق جميع ممثلي القوى الجديدة الذين تم الاتصال بهم على لقاء الفريق. غير أن هذه الدرجة من التعاون لا تنفي حقيقة أن القوى الجديدة لم ترد على عدة طلبات وجهها إليها الفريق للحصول منها على معلومات.

١٨ - وتجدد الإشارة بوجه خاص إلى أن تحقيقات الفريق تعثرت بسبب عدم رد عدة إدارات تابعة للقوى الجديدة على الطلبات التي وجهها إليها للحصول منها على معلومات، ويندرج في هذا الإطار كل من الهيئة المركزية (الخزانة المركزية للقوى الجديدة) والقيادة العسكرية للقوى الجديدة.

٣ - الوحدات العسكرية لقوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوى الجديدة

١٩ - رفض عدد من الوحدات العسكرية التابعة للحكومة وللقوى الجديدة التعاون مع فريق الخبراء، وبخاصة الحرس الجمهوري. ويلاحظ الفريق أن مجلس الأمن طالب بموجب القرارات ذات الصلة بنظام الجزاءات في كوت ديفوار بإتاحة الوصول دون عراقيل إلى جميع المواقع والمنشآت العسكرية لأغراض رصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة (انظر على سبيل المثال الفقرة ٥ من القرار ١٨٤٢ (٢٠٠٨)). وتقوم الأطراف

التي لا تتيح للفريق إمكانية الوصول إلى المواقع والمنشآت العسكرية بانتهاك نظام الجزاءات. ويرد تناول هذه المسألة بمزيد من الاستفاضة في الفقرات من ٤٩ إلى ٥٣ أدناه.

باء - التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

١ - التحقيقات المشتركة بين فريق الخبراء وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٢٠ - يود الفريق أن ينوه بالمساعدة العامة التي قدمتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي أعانته كثيرا في عملياته في كوت ديفوار، فضلا عن الدعم الخاص الذي تقدمه الخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة. وينوه الفريق بالإسهامات الكبيرة لرئيس الخلية المعنية بالحظر وخبريها المعنيين بالجمارك والماس في تحقيقاته. وكان الدعم الإداري الذي قدمته الخلية، علاوة على ذلك، استثنائيا من جميع الجوانب.

٢١ - وقام الفريق والخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة بعدة زيارات مشتركة لشمال كوت ديفوار وشرقها، كما شاركوا معا في أكثر من ٣٥ عملية تفتيش للمواقع والمنشآت العسكرية (انظر الفقرات من ٤٦ إلى ٤٨ أدناه). كما عقد الفريق عددا من اجتماعاته مع الأطراف الإيفوارية بالاشتراك مع ممثلي الخلية المعنية بالحظر. وتعاون فريق الخبراء الحالي مع البعثة تعاوناً وثيقاً بالقياس إلى أفرقة الخبراء السابقة ويعتقد أن توثيق العلاقات أمر مفيد لهما في رصد نظام الجزاءات.

٢ - المساعدة المقدمة في مجال القدرات للخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة

٢٢ - ساعد الفريق، خلال فترة ولايته، الخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة في جهودها لتحسين القدرة التقنية للمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة في عملية الأمم المتحدة المكلفين بإجراء عمليات تفتيش المرافق العسكرية. وقدم الفريق مساعدته بوجه خاص في نشر دليل التعرف على الأسلحة، فضلا عن تقديم تدريب على إجراءات تفتيش الأسلحة في دالوا (يوما ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩) وأبيدجان (يوما ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩). ولاحظ كل من البعثة والفريق تحسنا كبيرا في التقارير التي يقدمها المراقبون العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للعملية عقب البرنامج التدريبي المكثف للخلية المعنية بالحظر.

٣ - المسائل العالقة المتصلة بالبعثة

٢٣ - يلاحظ الفريق، متابعة للتوصية الواردة في تقريره عن منتصف المدة (انظر S/2009/188، الفقرة ١٢٩)، أن خبيرا في الأسلحة لم ينتدب بعد للعمل في الخلية المعنية بالحظر في البعثة. ويدرك الفريق أن هذا التأخير قد يرجع إلى أسباب تتصل بالميزانية

في إدارة عمليات حفظ السلام. بيد أنه يشدد على الحاجة الملحة إلى خبير في الأسلحة، ويدعو الإدارة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لانتداب فرد يحظى بما يلزم من القدرات.

٢٤ - وإذ يشير الفريق إلى أنه قد شجع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الاستثمار في الموارد التقنية، من قبيل الصور التي ترسلها السواتل لرصد التقدم المحرز في تعدين الماس في كوت ديفوار (انظر S/2009/188، الفقرة ١٣٨)، فإنه يلاحظ أن هذه التوصية لم تنفذ بعد.

٢٥ - ولئن أوصى فريق الخبراء السابق بزيادة عدد خبراء الجمارك في الخلية المعنية بالحظر (انظر S/2008/598، الفقرة ١٨٩)، فإن الخلية لا يزال بها خبير جمارك واحد فقط.

خامسا - التطورات السياسية المتصلة بالحظر في كوت ديفوار

٢٦ - أصبح إقليم كوت ديفوار منقسما لأكثر من سبع سنوات. ونتيجة لذلك، ظهرت ديناميات سياسية واقتصادية واستراتيجية جديدة لم تكن موجودة قبل أعمال القتال التي شهدتها أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولم يعد النزاع مواجهة بين الشمال والجنوب فحسب، بل صراعا يشارك فيه عدة فاعلين، بعضهم لديه الكثير مما يكسبه من إعادة توحيد كوت ديفوار، وبعضهم لديه الكثير مما يخسره.

٢٧ - وقد قل خطر النزاع بين الشمال والجنوب بالدرجة الأولى لأن العودة إلى الحرب أمر سوف يضر بسيطرة شتى الأطراف سياسيا واقتصاديا على أجزاء البلد. بيد أن السيطرة التي تمارسها هذه الأطراف، والتي تمنع نشوء النزاع بين الشمال والجنوب، تمنع أيضا إعادة توحيد البلد.

٢٨ - وكما هو مبين بتفصيل في الفرع المتعلق بالمسائل المالية من هذا التقرير (الفقرات من ١٩١ إلى ٢٠٥)، يسيطر قادة المناطق الخاضعة للقوى الجديدة على الموارد الطبيعية الثمينة وعلى التجارة. وفي الوقت ذاته، تظل الحكومة تتولى مقاليد السلطة في الجنوب دون أن يكون عليها أن تقدم تنازلات سياسية قد يستتبعها إعادة توحيد البلد لقيادة القوى الجديدة. وباتت إعادة توحيد كوت ديفوار الآن تعرض للخطر المصالح المكتسبة لكلا الجانبين.

٢٩ - لكن، بينما يستمر انقسام البلد، يبقى الغموض الذي يكتنف إعادة توحيد مستقبله على التوترات السياسية. ولهذه التوترات، كما سيبين في الفروع التالية من هذا التقرير، صلة مباشرة بحظر الأسلحة والعتاد ذي الصلة، سواء من حيث استمرار طلب الأطراف الإيفوارية

على الأسلحة والعتاد ذي الصلة أو من حيث مصادر التمويل، بما في ذلك الماس، الذي يمكن استخدامه لاقتناء هذه المعدات.

ألف - الحكومة

٣٠ - تتمتع الحكومة باقتصاد متحسن في الجنوب وتلقت مؤخرا تعهدات من منظمات دولية لتقديم المساعدة الاقتصادية (انظر الفقرات من ١٨٠ إلى ١٨٤ أدناه). ويبدو أنهما تكتفي بالتركيز على تأمين سلطتها على الجنوب بدرجة أولى. ولئن أعلنت الحكومة على نطاق واسع خبر إعادة بسط سلطات الإدارة الحكومية المحلية مؤخرا في شمال كوت ديفوار، فإن الفريق يعتقد أن ذلك إشارة رمزية وليس أمانة على توحيد وشيك. وقد أكد ولاية حكومة كوت ديفوار المعاد تنصيبهم لفريق الخبراء أنهم ليس لهم أي سلطة إدارية في المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة (انظر الفقرات من ٤٤٤ إلى ٤٤٦ أدناه). ولا يتوقع الفريق أن يتغير هذا الوضع قريبا. فقد أفادت تقارير أن الحكومة لم تستخدم سوى ثلثي الأموال المخصصة لإعادة بسط سلطات الإدارة المحلية.

٣١ - وأبلغ ضباط سامون في القوات العسكرية الإيفوارية الفريق بأنهم لا يتصورون أي تهديد جدي آت من القوى الجديدة، بل على العكس من ذلك يتنبأون بأن القوى الجديدة سوف تنفجر داخليا في مرحلة من المراحل إما نتيجة الاقتتال بين قادة مناطقها أو نتيجة الافتقار إلى الدعم الشعبي في الشمال. ويعتقد الفريق أن الحكومة تكتفي بالتالي بتأخير التسوية السياسية التي قد تستتبع تقديم تنازلات مفرطة لقيادة القوى الجديدة، وبخاصة لقادة المناطق. وتأمل بدلا من ذلك أن تستعيد السيطرة على الشمال إما بالقوة أو بالاستيعاب، في حال تفكك القوى الجديدة.

٣٢ - وتحظى قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار التي تسيطر عليها الحكومة، رغم افتقارها إلى القوة الجوية^(٣)، بتفوق ساحق على القوى الجديدة في الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية. ويعتقد الفريق أن قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار ليس لديها ربما دافع يذكر يشجعها على السعي إلى استيراد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة للدخول بها في مواجهة عسكرية مع القوى الجديدة. ويمكن أن تستثنى من هذه الملاحظة البنود المتعلقة بتأهيل الطيران العسكري، واقتناء الأصول الجوية العسكرية، والمساعدة العسكرية الأجنبية في صيانة وتشغيل منظومات الأسلحة والاتصالات الموجودة لدى قوات الدفاع والأمن (انظر الفقرات من ٧٩ إلى ٨٥ أدناه).

(٣) دمرت القوات العسكرية الفرنسية القوة الجوية الإيفوارية بكاملها تقريبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٣٣ - ولا يبدو أن الشواغل الأمنية الرئيسية للحكومة تشمل القوى الجديدة بل تشمل احتواء معارضة سياسية (يُحتمل أن تكون عنيفة) في جنوب البلد. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٩ على سبيل المثال، أعلن الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار^(٤)، الذي يقوده الرئيس السابق هنري كونان بيدييه، عن إنشاء مليشيا جديدة، أفيد أن الهدف منها هو التصدي للموالين للجهة الشعبية الإيفوارية التي يتزعمها الرئيس لوران غباغبو. ويلاحظ الفريق أنه، وإن كانت هذه الخطوة مهمة، فإنها تشير إلى أن المعارضة المسلحة للحكومة في الجنوب حديثة العهد نسبيا. لكنه يلاحظ أيضا أن الأسلحة والذخائر منتشرة بما فيه الكفاية في أوساط السكان المدنيين بحيث أصبح اقتناء الأسلحة أمرا يسيرا نسبيا.

٣٤ - ويعتقد الفريق أن أي صراع على السلطة في الجنوب سيتم في شوارع أبيدجان وسان بيدرو وغيرهما من المدن الجنوبية. والحكومة في وضع جيد للحفاظ على سيطرتها. وتحظى بدعم جماعات مليشيا كبيرة، منها جماعة الوطنيين الشباب، التي كان لديها متسع من الوقت لتنظيم وتسليح نفسها. كما استثمرت الحكومة استثمارات ضخمة في معدات مكافحة الشغب (انظر الفقرتان ٦١ و ٩٠ أدناه). فمثلا ذكرت الشرطة الإيفوارية وشرطة الأمم المتحدة في اجتماعات مع الفريق، تعمل الحكومة أيضا على شراء معدات جديدة، منها القنابل المسيلة للدموع (الغاز المسيل للدموع) لكي تستخدمها الشرطة في حالة نشوء اضطرابات (انظر الفقرات من ٩٠ إلى ٩٦ أدناه).

باء - القوى الجديدة

٣٥ - هناك أيضا عناصر معينة في أوساط القوى الجديدة لا ترى داعيا يذكر للترحيب بالإسراع في إعادة توحيد كوت ديفوار. ويعتقد الفريق أن القيادة السياسية للحركة ربما لديها طموحات في الاحتفاظ بمناصب في حكومة وطنية موحدة، لكن قادة المناطق الـ ١٠، الذين هم دعائم القوة العسكرية للحركة، ربما يخشون التوحيد لأنه يهدد بتقويض سيطرتهم على أراضي الشمال واستغلاله اقتصاديا (انظر الفقرات من ١٩١ إلى ٢٠٥ أدناه). وقلة من قادة المناطق يمكنهم أداء دور ما في حكومة ما بعد توحيد البلد. فمعظمهم لديهم طموحات تبدو آنية واقتصادية، وليست لديهم تطلعات وآفاق سياسية.

٣٦ - إن الوضع السياسي في المنطقة الشمالية من كوت ديفوار هو أشبه ما يكون حاليا باقتصاد أمراء الحرب، منه بإدارة حكومية تؤدي وظائفها. فقادة المناطق يسيطرون على شمال كوت ديفوار، بسكانه، وتجارته، وإدارته السياسية. ويقومون باستغلال وتصدير الموارد الطبيعية، بما فيها الكاكاو، والقطن، والأخشاب، وجوز الكاجو، والذهب، والماس

(٤) الاسم الكامل للحزب هو الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمّع الديمقراطي الأفريقي.

(انظر الفقرتين ٢٦٣ و ٢٧٣ أدناه)، ويفرضون ضرائب على التجارة البرية؛ وعلى الخدمات التي تبدو عامة، بما في ذلك الكهرباء، التي تقدمها حكومة كوت ديفوار مجانا للشعب في الشمال. وهم قادرون على القيام بذلك لأنه، على الرغم من إعادة نشر أجهزة الحكومة المحلية بصورة رسمية في الشمال، فإنهم يحتفظون بالسيطرة الحصرية على الإدارة المحلية ويتحكمون في استخدام القوة.

٣٧ - والمليشيات التابعة للقوى الجديدة، مثل أناكندا، وكوبرا، وفانسارا ١١٠، وهالايندر، وقوة دلتا، مسؤولة فقط أمام قادة المناطق أو أمام بضعة مسؤولين من ذوي الرتب العالية في القوى الجديدة. وهي، في حقيقة الأمر، جيوش خاصة صغيرة تحمل في الغالب أسماء قادتها (انظر الجدول ١). وقد وُجدت لضمان سيطرة كل قائد من قادة المناطق على أراضيها، ويعتقد الفريق أنه ينظر إليها أكثر فأكثر باعتبارها بوليصة تأمين ضد الخسائر المحتملة في تسوية لإعادة توحيد البلد.

الجدول ١

قادة المناطق في القوى الجديدة ومليشياتهم

المنطقة	الموقع	قائد المنطقة	الاسم المستعار	الوحدة العسكرية
١	بونا	مورو واتارا	أتشينغيه	أتشينغيه
٢	كاتيولا	توريه هرفيه بيليكان	فيتشو/تشي غيفارا	باتاليون ميستيك
٣	بواكي	شريف عثمان	غيبار	الغيبار
٤	مانكونو	واتارا زومانا	زوا	مختلفة
٥	سيغيل ^(١)	واتارا إسيكا	واتاو	أناكندا
٦	مان	لوسيني فوفانا	لوس	كوبرا
٧	توبا	تراوريه درامان	درامان توبا	مختلفة
٨	أوديني	عثمان كوليبالي	بن لادن	مختلفة
٩	بونديالي	كونيه غاووسو	جاه غاو	مختلفة
١٠	كوروغو	مارتين كواكو فوفيه	فوفيه	فانسارا ١١٠

(أ) كانت سابقا تحت قيادة كونه زكريا.

ملاحظات: اشتقت كوبرا اسمها من الاسم المستعار لرئيس جهاز الأمن في مان. وأفيد بأن فانسارا ١١٠ اشتقت اسمها من لفظ "فانسارا" الذي يعني "بلا رحمة"؛ أما "١١٠"، فهو رقم الزنزانية التي سجن فيها مارتين كواكو فوفيه سابقا في مركز الاعتقال والإصلاح في أبيديجان.

المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار "صحيفة وقائع بشأن قادة المناطق في الوسط والشمال والغرب"، إحاطة أعدها مركز التحليل المشترك للبعثة.

٣٨ - ويعتقد الفريق أن الوضع في المنطقة الشمالية من كوت ديفوار، متقلب بانتظام، على الرغم من هدوئها النسبي. إذ إن لقادة المناطق مصلحة كبيرة في محاولة إبقاء سيطرتهم على المنطقة الخاضعة لكل منهم بالوسائل العسكرية. ومع استمرار المناقشات بشأن إعادة توحيد البلد، تزداد حاجتهم، ولا تقل، إلى تأمين الأراضي ومصادر الإيرادات. وقد اندلعت بالفعل أعمال العنف عدة مرات، نتيجة للانقسامات في صفوف القوى الجديدة بشأن إعادة توحيد البلد في المستقبل والسيطرة على الموارد.

٣٩ - ففي أيار/مايو ٢٠٠٨، على سبيل المثال، "أطاحت" القوات الموالية لواتارا إسيكا (الملقب واثو) بكونيه زكريا، قائد منطقة فافوا وسيغيبلا. وتسيطر قوات السيد إسيكا الآن على مناجم الماس؛ والأهم من ذلك، على إنتاج الكاكاو في المنطقة ٥ (انظر الفقرتين ٢٣٦ و ٢٦٣ أدناه). وفي حادث ذي صلة، شهدت سيغيبلا مرة أخرى أعمال عنف في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨. وخلفت هذه الأعمال أكثر من ٣٠ قتيلًا، وشوهد انتشار الأسلحة الثقيلة في شوارع البلدة.

٤٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أسفرت اشتباكات عنيفة في مان عن سقوط عدد من القتلى. وقامت قوات موالية لقائد القوى الجديدة في المنطقة، لوسيني فوفانا؛ بنشر رشاشات ثقيلة وقاذفات صواريخ مركبة على شاحنات في الشوارع رداً على أعمال عنف من جانب عناصر في القوى الجديدة، أُفيد أن مصالحهم الاقتصادية معرضة للخطر جراء المناقشات المتعلقة بإعادة توحيد البلد.

٤١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أيضاً، أسفر "نزاع قيادي" شارك فيه إنزا فوفانا، قائد قطاع فيركيسيدوغو، عن "تدخل" قائد المنطقة ١٠، مارتين كواكو فوفيه، وهو أحد الأفراد الثلاثة الخاضعين (منذ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦) لتجميد الأصول وحظر السفر اللذين فرضتهما عليه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وأفيد بأن السيد فوفيه بات يسيطر الآن بمفرده على أنشطة تعدين الذهب قرب فيركيسيدوغو (انظر الفقرات من ١٩٩ إلى ٢٠٣ أدناه).

٤٢ - ويرى الفريق أن تسوية لإعادة توحيد البلد تُحتمّ تقديم تعويض كبير لقادة المناطق في مقابل تخليهم عن السيطرة، وهو ما لن تفعله الحكومة على الأرجح. ولا تزال العلاقات بين القيادة السياسية للقوى الجديدة وقادة المناطق هشة. وتشير التهديدات العلنية الصادرة عن قادة المناطق برفض قيادة رئيس الوزراء غيوم سورو، في مناسبات عديدة عام ٢٠٠٩، إلى أن قدرة القيادة السياسية للقوى الجديدة على الالتزام بعملية إعادة توحيد البلد، محدودة جداً. وفي غضون ذلك، وبالنظر إلى غموض المستقبل، يقوم بعض قادة المناطق بإعادة تسليح أنفسهم (انظر الفقرات من ١٤٥ إلى ١٦٦ أدناه).

جيم - الميسر

٤٣ - فخامة رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري هو ميسر اتفاق واغادوغو السياسي (S/2007/144، المرفق) بين حكومة كوت ديفوار والقوى الجديدة. وبوركينا فاسو هي أيضا المستفيد من معظم الصادرات من شمال كوت ديفوار الذي تسيطر عليه القوى الجديدة. وبحكم هذا المركز، يمكن لبوركينا فاسو أن تمارس ضغوطا كبيرة على قادة المناطق للتوصل إلى تسوية سياسية. إلا أن الفريق يشعر بالقلق لأن عناصر معينة داخل بوركينا فاسو قد لا يكون لديهم ما يدعوهم إلى الترحيب بالإسراع في إعادة توحيد كوت ديفوار سياسيا وإداريا.

٤٤ - لإعادة توحيد كوت ديفوار سيعرض للخطر وجود تجارة عابرة مريحة عبر بوركينا فاسو، بإعادة فتح مرفأي أبيدجان وسان بيدرو لصادرات الشمال، ولا سيما الكاكاو (انظر الفقرات من ٢٣١ إلى ٢٤٨ أدناه). ولبوركينا فاسو أيضا روابط عرقية قوية بسكان المنطقة الشمالية من كوت ديفوار، وعدد كبير من المغتربين المقيمين في الشمال والذين لهم مصالح تجارية واسعة النطاق هناك. ويشعر الفريق بالقلق خصوصا إزاء حركة الأسلحة والذخائر من أراضي بوركينا فاسو إلى شمال كوت ديفوار الواقع تحت سيطرة القوى الجديدة (انظر الفقرات من ١٤٥ إلى ١٥١ أدناه).

سادسا - الأسلحة

٤٥ - تناولت تحقيقات الفريق في الانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة قضايا تتراوح بين استيراد الأسلحة والذخائر، وعمليات نقل الأعتدة ذات الصلة، مثل المركبات، ومعدات الاتصالات، والمساعدة العسكرية الأجنبية. وحدد الفريق، في سياق تحقيقاته المتعلقة بالأسلحة، ما لا يقل عن سبع حالات تنطوي على خرق لنظام الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار، بما في ذلك استيراد كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر.

ألف - تعاون قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوى الجديدة مع عمليات التفتيش المنفذة في إطار الحظر

٤٦ - حاول الفريق القيام بإحدى وأربعين عملية لتفتيش منشآت عسكرية واقعة تحت سيطرة قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوى الجديدة، ومعظمها (٩٠ في المائة) بالاشتراك مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولم تتعاون قوات الدفاع والأمن ولا القوى الجديدة تعاونًا تامًا مع الفريق أو أفرقة التفتيش التابعة للبعثة. وفي مناسبات

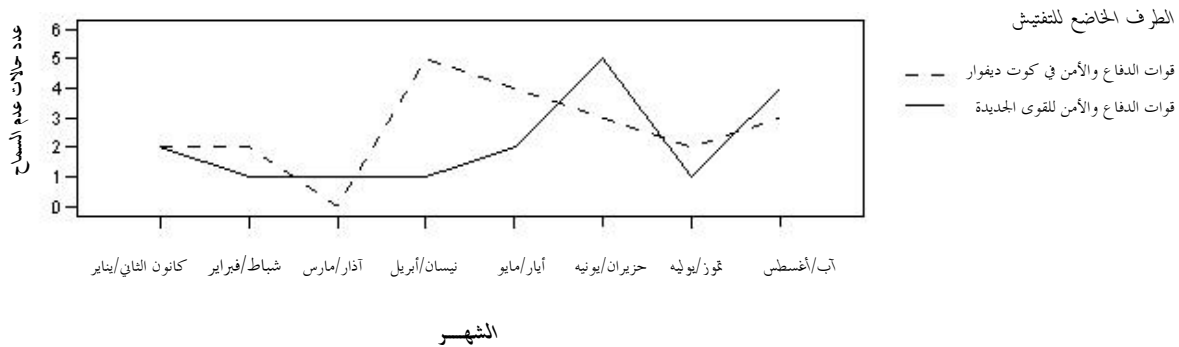
عديدة، رفضت كل قوة من القوتين السماح بالدخول إلى مواقع معروفة باحتوائها على أسلحة وأعتدة ذات صلة ولم يكشف أيّ منهما عن جميع الأسلحة التي في حوزتها.

٤٧ - ومن محاولات التفتيش الإحدى والأربعين، كانت ٢٤ محاولة زيارات غير مقررة إذ لم يبلغ الفريق القوات المعنية مقدماً بوصوله. وخلال هذه الزيارات غير المقررة، رفضت قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار السماح للفريق و/أو للبعثة بالدخول في ست مناسبات، منها ثلاث محاولات قام بها الفريق، وحده، لتفتيش مرافق الحرس الجمهوري. ورفضت القوى الجديدة السماح بالدخول إلى مواقع في ثلاث مناسبات.

٤٨ - وإجمالاً، ففيما بين ١ كانون الثاني/يناير و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، منع الطرفان الإيفواريان فرق التفتيش التابعة للبعثة من القيام بعمليات تفتيش في ٣٨ مناسبة (انظر الشكل الأول أدناه). وفي ٨٢ في المائة من هذه الحالات، لم يُسمح للبعثة بالتفتيش بحجة عدم وجود السلطات "المسؤولة" أو عدم إبلاغ السلطات العليا للوحدة بوجود عملية تفتيش وشيكة.

الشكل الأول

عمليات التفتيش التي لم تسمح بها للبعثة قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار (عدد المرات = ٢١) والقوى الجديدة (عدد المرات = ١٧) في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩



المصدر: البيانات التي جمعتها الخلية المعنية بالخطر التابعة للبعثة من تقارير التفتيش المتصل بالخطر التي أعدها البعثة (في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩) وتحليل أجراه فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

١ - تعاون قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار

٤٩ - سمحت قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار بصفة عامة للفريق بالوصول دون عوائق إلى معظم مرافقها. وكان أفراد هذه القوات ذوو الرتب الدنيا، على الدوام تقريباً، مهذبين ولطفاء خلال زيارات الفريق. بيد أن الفريق يشير إلى أنه لم يتمكن لا هو ولا عملية الأمم المتحدة من تفتيش مرافق الحرس الجمهوري، رغم قيامهما بعدد من المحاولات لهذا الغرض.

٥٠ - وحاول الفريق تفتيش قاعدة الحرس الجمهوري في أبيدجان في كانون الثاني/يناير، وأيار/مايو، وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، ولكن لم يُسمح له بذلك في المناسبات الثلاث جميعها. ومنع الحرس الجمهوري أيضاً وصول أفرقة التفتيش التابعة لعملية الأمم المتحدة، في ثلاث مناسبات أخرى عام ٢٠٠٩، رغم حصوله على إخطار مسبق قبل ٧٢ ساعة من التفتيش.

٥١ - ويشكل رفض الحرس الجمهوري السماح للفريق أو للبعثة بإجراء عمليات التفتيش مخالفة للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٢ (٢٠٠٨)، الذي أكد فيه المجلس مجدداً مطالبته الأطراف الإيفوارية في اتفاق واغادوغو السياسي، ولا سيما السلطات الإيفوارية، بتوفير إمكانية الوصول دون عوائق إلى المعدات والمواقع والمنشآت وأشار فيه إشارة محددة إلى ما يخضع منها لسيطرة وحدات الحرس الجمهوري.

٥٢ - وفي بيان أرسل إلى البعثة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أفاد مركز التخطيط لقوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، وهو مركز تخطيط وإدارة العمليات، أن "الحرس الجمهوري يضمن أمن فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار ولا يخضع إلا لرئاسة الجمهورية وللمحيط الرئاسي، ولذا، فهو ليس خاضعاً لتفتيش الخلية المعنية بالحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار" (انظر المرفق الثاني).

٥٣ - وشاهد الفريق وحدات الحرس الجمهوري تؤدي واجبات أخرى غير الحماية الرئاسية في شوارع أبيدجان، وبناء عليه، فهو لا يشاطر السلطات الإيفوارية وجهة نظرها القائلة بأن استخدام الوحدة يقتصر على حماية الرئيس. فالحرس الجمهوري وحدة عسكرية، مسؤولة مباشرة أمام رئيس أركان القوات المسلحة لكوت ديفوار، وهي، بالتالي، خاضعة للتفتيش وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنظام الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار.

٢ - تعاون القوى الجديدة

٥٤ - أبدى معظم أفراد القوى الجديدة، بصفة عامة، ولاسيما ذوو الرتب الدنيا منهم تهديدا واحتراما في حضور الفريق. إلا أنه، لا شك، أن العديد من الوحدات التابعة للقوى الجديدة، على الرغم من طيب معشر أفرادها، تعمدت حجب الأسلحة عن التفتيش من جانب الفريق وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي عام ٢٠٠٩، منعت القوى الجديدة الفريق من إجراء التفتيش في ثلاث محاولات؛ ورفضت السماح للبعثة بالتفتيش في ١٧ مناسبة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يخزن بعض الوحدات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في مرافق غير عسكرية لا تخضع للتفتيش.

٥٥ - وتتبع المشكلة جزئيا من عدم وضوح الفرق بين القوات العسكرية للقوى الجديدة، والوحدات التي ربما يكون أفضل وصف لها هو مليشيات خاصة خاضعة لسيطرة قادة مناطق القوى الجديدة. وهذه الوحدات، مثل وحدة أناكندا (بواكي وسيغيبلا)، ووحدة كوبرا (مان)، ووحدة فانسارا ١١٠ (كوروغو)، ليست مسؤولة إلا أمام قائد منطقة كل منها (انظر الفقرة ٣٧ أعلاه). وفي كثير من الحالات، تُخزن أسلحتها وذخائرها في محيط الإقامة الخاصة لقائد المنطقة.

٥٦ - وفي مان، على سبيل المثال، توجد مركبات تابعة لوحدة كوبرا في المنطقة ٦، من بينها مركبتان على الأقل تحملان رشاشات ثقيلة عيار ١٢,٧×١٠٨ ملم من طراز دوشكا، في المجمّع السكني لقائد المنطقة. وهذه المعدات غير خاضعة للتفتيش؛ ولكن الفريق والمراقبين العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة شاهدوها مرارا تجوب شوارع مان.

٥٧ - وفي سيغيبلا، لم تتمكن البعثة من تفتيش رشاشات ثقيلة مركبة على عربات تعود لوحدة أناكندا التابعة لقائد المنطقة ٥، واثارا إسيكا، وتوجد بممرآب المجمّع السكني للقائد. ورغم أن وحدة أناكندا تعمل في سيغيبلا، فإن السيد إسيكا يقيم في بواكي. وأبلغ أفراد القوى الجديدة مفتشي البعثة والفريق أنه يتعين عليهم، إذا كانوا يرغبون في تفتيش المركبات والأسلحة، أن يقوموا بذلك في قاعدة أناكندا في بواكي، وإن تم نشر المعدات المعنية في سيغيبلا.

الشكل الثاني

مدفعان رشاشان ثقيلان من طراز ZPU-2 (يسار) وبراونينغ M2 (يمين)، محمولان على مركبتين تابعتين لوحدة أناكندا، في سيغيبلا



المصدر: المراقبون العسكريون التابعون لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٥٨ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قام موقع فريق المراقبين العسكريين التابع لعملية الأمم المتحدة في سيغيبلا بتصوير مدفع رشاش ثقيل توأم واحد، عيار ١٤,٧ × ١١٤ ملم، من طراز ZPU-2، ومدفع رشاش ثقيل واحد، عيار ١٢,٧ × ٩٩ ملم، من طراز براونينغ، محملين على عربتين تحملان اسم أناكندا (انظر الشكل الثاني). ولم تعرض القوى الجديدة هذين السلاحين لتفتيشهما إلى عملية الأمم المتحدة ولا إلى الفريق.

باء - واردات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى جنوب كوت ديفوار

٥٩ - كرس الفريق الكثير من مهام ولايته للتحقيق في نقل المعدات الأمنية والمعدات ذات الاستخدام المزدوج إلى كوت ديفوار. وفي حين يرى الفريق أنه لا تشكل سوى اثنتين من عمليات النقل السبع الواردة في هذا الفرع خرقاً للحظر المفروض على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، يحث الدول الأعضاء على إبلاغ لجنة مجلس الأمن بالصادرات أو الشحنات العابرة من الأعتدة ذات الصلة بالأمن التي قد تثير شبهات. ومن شأن إخطار مسبق بهذه الشحنات أن ييسر كثيراً رصد نظام الجزاءات من جانب جميع الأطراف المعنية.

١ - واردات الدروع الواقية من الرصاص عبر ميناء أبيدجان

٦٠ - في أيار/مايو ٢٠٠٩، اكتشف خبير الجمارك في الخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة قيدا بمنصتين لنقل صدارات واقية من المقذوفات ("صدارات واقية من الرصاص") في قائمة شحن سفينة "مول نيجر" (MOL Niger) في ميناء أبيدجان. وكشف المزيد من التحقيقات أن الصادرات كانت متجهة إلى فرع شركة أمنية دولية في غرب أفريقيا، لها مكاتب في

أبيدجان. وقد شحنتها أحد الموردين في كيب تاون، بجنوب أفريقيا. وأبلغت عملية الأمم المتحدة المدير العام للشركة بطبيعة الحظر.

٦١ - ويعتقد الفريق أنّ من المهم موازنة هذه الحالة مع حالة شركة إميرال أرْمور من جنوب أفريقيا، التي وثّقت على نطاق واسع في التقارير السابقة للفريق (انظر S/2008/598، الفقرات من ٧٩ إلى ٨٥ و S/2009/188، الفقرات من ٥٦ إلى ٥٨). وتنطوي حالة شركة إميرال أرْمور على شحن أصناف وصفت خطأ بأنها "سترات واقية من الرصاص" ومواد ذات صلة للشرطة الوطنية لكوت ديفوار. ولو أن هذه المعدات شملت صادرات واقية من المقذوفات ("صادرات واقية من الرصاص") لتطلّبت إذنا مسبقا من اللجنة عملا بالفقرة ٨ (هـ) من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

٦٢ - ويرى الفريق أنه، لكي تخضع المواد المعنية للحظر، لا بد من أن يكون هناك عامل مضاعف للقوة، أي شيء له القدرة، بحكم قدرته الهجومية أو الدفاعية، على تعزيز القدرات القتالية بدرجة ملحوظة. غير أن هذه المواد المنقولة لا بد أيضا أن تتجه إلى قوات الدفاع والأمن أو مقاتلين محتملين، أو أن تكون هناك إمكانية كبيرة لاستخدامها من جانب هذه الأطراف.

٦٣ - وفي هذه الحالة، وبصرف النظر عن آراء اللجنة في هذا الصدد، يعتقد الفريق أنه لم يكن هناك خرق للحظر. فعلى الرغم من أن للصادرات الواقية من المقذوفات استخدامات عسكرية واضحة، فهي أيضا معدات يحتاجها حراس مركبات النقل المدرعة التابعين للشركة الأمنية. ورغم هذه الملاحظات، يلاحظ الفريق أنه قد يكون أفضل لو أبلغت حكومة جنوب أفريقيا اللجنة قبل الشحن وخاصة في ضوء حالة إميرال أرْمور التي حدثت مؤخرا.

٢ - واردات المركبات العسكرية الفائضة عبر ميناء أبيدجان

٦٤ - لاحظ الفريق، الذي يعمل بالتعاون مع الخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة، العديد من المركبات العسكرية الفائضة الواقعة في ميناء أبيدجان. ويعود تاريخ العديد من هذه المركبات إلى سبعينيات القرن الماضي، على أن بعضها كان أحدث عهدا بالتصنيع. ومن بين هذه المركبات الأحدث عهدا، قرر الفريق إجراء تحقيقات في إحدى شاحنات (MAN)^(٥) التي يعود تاريخها إلى ثمانينيات القرن الماضي، والتي يبدو أنها طُليت حديثا باللون الأخضر العسكري الداكن.

(٥) Maschinenfabrik Augsburg Nürnberg (MAN) SE.

٦٥ - وتبين من معاينة الفريق للتسميات الملصقة على المركبات أن الجهة التي شحنتها هي شركة بلجيكية للمعدات العسكرية الفائضة. فاتصل الفريق بالشركة، التي ردت بأن المركبات اشترتها شركة لمعالجة جوز الهند من أجل دعم عملياتها بالقرب من أبيدجان.

٦٦ - وأبلغت الشركة البلجيكية الفريق بأنها تعيد طلاء معظم المركبات التي تعرضها للبيع باللون الأخضر العسكري وأن اختيار اللون لم يكن بناء على طلب المشتري. ويشير الفريق إلى أن الشاحنات العسكرية ذات الدفع الرباعي مناسبة تماما لحصاد جوز الهند ومعالجته، وهو ما يتطلب نقل الأحمال الثقيلة على طرق غير معبدة.

٦٧ - وبالإضافة إلى نقل مركبات مان الفائضة، لا تزال عدة شاحنات عسكرية من نوع سورر تعود لفترة سبعينيات القرن الماضي في ميناء أبيدجان. ولا علم للفريق بزمان تصدير المركبات، أو بمن قام بتصديرها؛ ولكنه يعتقد أن وجهة هذه المركبات هي بلا شك السوق المدنية في أبيدجان.

٦٨ - وليس أي من المركبات المذكورة آنفا من الأنواع التي تستخدمها قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، ويعتقد الفريق أن هذه القوات لا تراها مناسبة لاستخدامها. ولذلك، فلا يعتقد أن تصدير هذه المركبات إلى كوت ديفوار أمر يخالف نظام الجزاءات.

٣ - مرور المركبات العسكرية عبر ميناء أبيدجان

٦٩ - في مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تلقى الفريق تقارير تفيد بأن إحدى السفن أفرغت شحنة مؤلفة من ١٠ مركبات عسكرية جديدة رباعية الدفع في ميناء أبيدجان. وتمكن الفريق بفضل الصور الفوتوغرافية الملتقطة للمنصات النقالة، التي قُدمت له، والمساعدة التي قُدمتها الخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة، من التثبت من أن هذه المركبات قد شحنتها شركة إسبانية مصنعة على متن سفينة "هانسا سنتوريون" (Hansa Centurion)؛ وكانت متجهة إلى وزارة دفاع دولة أخرى في غرب أفريقيا.

٧٠ - واتصل الفريق بالدولة المعنية، التي ردت، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بأن وزارة الدفاع قامت بشراء المركبات للاستخدام الخاص بها وأن هذه المركبات لم تُحوّل (كما يخشى الفريق) إلى أطراف في كوت ديفوار. وأوضح الرد أيضا أن الدولة لم تكن على علم بأن هذه المركبات مرّت عبر ميناء أبيدجان.

٧١ - ويؤكد الفريق أن الشحنة العابرة لا تشكل خرقا للحظر. بيد أنه يشير أيضا، بقلق، إلى السهولة التي يمكن بها إيداع شحنات عسكرية كبيرة في ميناء أبيدجان من دون أن تكشفها عملية الأمم المتحدة أو قوة ليكورن أو فريق الخبراء. فالشخص الذي صور

المركبات إنما صادف وجوده في ذلك الجزء من الميناء إشرافه على تحميل سفينة أخرى. فلو لم يكن ذلك الشخص هناك، لربما مرّت الشحنة العابرة دون أن يلاحظها أحد. ويشتهه الفريق في أن الشحنات التي قد تشكّل خرقاً للحظر يمكن أن تدخل ميناء أبيدجان من دون كشفها.

٤ - حصول وزارة الدفاع على المركبات

٧٢ - لاحظ الفريق، خلال فترة ولايته، استخدام القوات العسكرية الإيفوارية عدداً من مركبات النقل التي بدت جديدة نسبياً. ويشير الفريق إلى أن المركبات المستخدمة لنقل الجنود والمعدات العسكرية هي من عوامل مضاعفة القوة (انظر الفقرة ٦٢ أعلاه)، ويعتبر أن استيرادها إلى كوت ديفوار لهذا الغرض يشكل خرقاً للحظر المفروض على الأعتدة ذات الصلة.

٧٣ - وكشف الفريق عدة مركبات يابانية الصنع، يشتهه في أنها قد تكون صُدرت إلى كوت ديفوار بعد فرض الحظر. وقد تلقى الفريق رداً من شركة إيسوزو موتورز اليابانية بعد أن طلب من الصانعين المعنيين قائمة بالصادرات إلى كوت ديفوار. وشمل الرد قائمة مبيعات قدمتها الشركة الأفريقية للتمثيل الصناعي (Société Africaine de Représentations Industrielles (SARI)^(٦)، وهي شركة توزع مركبات إيسوزو في كوت ديفوار. وتبين من القائمة أن وزارة الدفاع في كوت ديفوار اشترت شاحنة خفيفة واحدة من طراز إيسوزو NKR في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وشاحنة بيك آب واحدة^(٧) من طراز إيسوزو TF في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٧٤ - وأبلغت الشركة الأفريقية للتمثيل الصناعي شركة إيسوزو بأن وزارة الدفاع ادعت وقت شراء الشاحنتين أنهما ستستخدمان "حصراً لنقل الموظفين بغية كفالة سلاسة العملية الانتخابية"، ولن تُستخدم لأغراض عسكرية. ويلاحظ الفريق أن من المستحيل التدقيق في كيفية استخدام القوات العسكرية لكوت ديفوار لهذه المركبات، إلا أنه يعتبر اقتناءها خرقاً للحظر المفروض على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة.

٧٥ - ويلاحظ الفريق أن القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والشرطة الوطنية لكوت ديفوار تستخدمان مركبات النقل التالية: هيونداي HD65، وإيسوزو NKR،

(٦) فرع للشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية (Compagnie Française de l'Afrique Occidentale).

(٧) رقما الهيكل/الهوية هما JAANKR66E67100427 (لشاحنة من طراز NKR) و MPATES54H8H573520 (لشاحنة من نوع بيك آب).

وشاحنات ميتسوبيشي كانت ذات الحمالة المسطحة، وشاحنات بيك آب من طراز إيسوزو TF وميتسوبيشي L200. ويعتقد الفريق أن الشركات الوطنية والدولية التي تباع هذه الأنواع من المركبات (سواء كانت جديدة أو مستعملة) ينبغي أن تلزم جانب اليقظة أمام احتمال حصول قوات الدفاع والأمن الإيفوارية على هذه المركبات.

٥ - حصول لجنة إدارة البن والكافو على المركبات

٧٦ - عندما قدمت الشركة الأفريقية للتمثيل الصناعي للفريق قائمة بمركبات إيسوزو المباعة لكوت ديفوار (انظر الفقرة ٧٣ أعلاه)، لاحظ الفريق قيودا تتعلق ببيع ٢٤ شاحنة من طراز إيسوزو NPR وبيك آب إيسوزو TF لجهة أشير إليها باسم لجنة إدارة البن والكافو (Comité de gestion du café et du cacao).

٧٧ - ولجنة إدارة البن والكافو إحدى الوكالات شبه الضريبية التي اشتبهت أفرقة الخبراء السابقة باحتمال قيامها بتمويل المقتنيات من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، ووردت مناقشة مستفيضة بشأنها في الفقرات من ٢١٥ إلى ٢٣٠ أدناه.

٧٨ - وليس من الواضح سبب احتياج وكالة لإدارة الكافو، يعمل فيها حوالي ستة موظفين، إلى ٢٤ مركبة. ويلاحظ الفريق فضلا عن ذلك أنه، على الرغم من إدراج هذه المركبات في قيود مبيعات الشركة بوصفها بيضاء ألبينا (Alpine White) وبيضاء ناصعا (Arc White)، فإنها من نفس نوع المركبات التي تستخدمها قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار (انظر الفقرة ٧٥ أعلاه). ويستنتج الفريق أن طبيعة المركبات والأسئلة المتعلقة بدور لجنة إدارة البن والكافو في تمويل النفقات العسكرية يجعلان من هذه المسألة قضية تسوغ إجراء مزيد من التحقيق.

٦ - الطائرات المقاتلة للقوات الجوية لكوت ديفوار

٧٩ - تظل الطائرات المقاتلة الإيفوارية رابضة في قاعدة أبيدجان الجوية في حالة لا تسمح بتشغيلها (انظر الفقرات من ٣٧١ إلى ٣٧٩ أدناه). وعلى الرغم من أن القوات الجوية لكوت ديفوار لا تُشغل، حسب علم الفريق، أية طائرات مقاتلة صالحة للطيران، فإنه يلاحظ السهولة النسبية التي يمكن بها لحكومة كوت ديفوار أن ترتب لشراء أو استئجار طائرات عسكرية إذا احتاجت إليها.

٨٠ - وبوسع طائرات رابضة في البلدان المجاورة، أو في أجزاء أخرى من المنطقة، أن تقوم بمهام عسكرية في المجال الجوي الإيفواري في غضون ساعات، ومع ذلك فإنها لا تشكل انتهاكا للحظر حتى تصل إلى كوت ديفوار. ويعتقد الفريق أن حكومة كوت ديفوار

ربما درست هذا الخيار، وقد تكون لديها اتفاقات دائمة مع دولة أو أكثر أو مع جهات خاصة تشغل طائرات. ويلاحظ الفريق بهذا الخصوص أن حكومة كوت ديفوار وظفت طيارين أجانب أثناء تنفيذ العمليات الجوية ضد القوى الجديدة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤^(٨).

٨١ - وكما ورد في الفرع المتعلق بالطيران من هذا التقرير (الفقرتان ٣٨٠ و ٣٨١)، حقق الفريق في التقارير التي أفادت بوجود طائرات عمودية مسلحة إيفوارية من طراز Mi-24 تربض في غينيا. ولا يستطيع الفريق التأكد من هذه التقارير، ويرى أنها عارية من الصحة. غير أن كوت ديفوار تحتفظ بعلاقات دفاعية طويلة الأمد مع عدة بلدان، ويرى الفريق أن أفرقة الخبراء المقبلة ينبغي أن تُجري تحقيقات وافية في هذه العلاقات.

٧ - قيام الجهات الأجنبية بتدريبات عسكرية لأفراد قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار

٨٢ - تقدم عدة دول أعضاء تدريبات لأفراد القوات العسكرية. وقد التقى الفريق خلال فترة ولايته بضابط إيفواري كان عائدا من دورة تدريبية في المغرب. ويؤكد الفريق أن التدريب العسكري المقدم من جهات أجنبية لقوات الدفاع والأمن الإيفوارية يشكل خرقا لنظام الجزاءات إذا تضمن تدريبات ذات طبيعة عسكرية. وقد أثار الفريق هذه المسألة خلال الاجتماع الذي عقده مع وزير الدفاع في كوت ديفوار يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وأكد الوزير للفريق أن الأفراد العسكريين الإيفواريين يزورون المغرب بانتظام لتلقي التدريب.

٨٣ - وكان فريق الخبراء السابق قد طلب من المغرب معلومات عن تدريب العسكريين الإيفواريين، وتلقى ردا أكد أن المغرب يقوم بتدريب ٣٩ من العسكريين الإيفواريين، وأن تدريبهم سينتهي في عام ٢٠١٠ (S/2008/235، الفقرة ٣٤). وحسب قائمة قدمها المغرب (انظر المرفق الثالث)، يشمل التدريب مختلف الدورات العسكرية، بما في ذلك التدريب على الاتصالات العسكرية والذخائر وحرب المدرعات. ويستنتج الفريق أن التدريب المغربي المتواصل للعسكريين الإيفواريين يشكل خرقا واضحا لنظام الجزاءات.

٨٤ - وأشار وزير الدفاع في كوت ديفوار أيضا، أثناء اجتماعه مع فريق الخبراء، إلى أن عددا من الدول الأخرى قدمت تدريبات عسكرية، غير أنه رفض الكشف عن أسماء هذه البلدان.

(٨) تأكد الفريق من هذه المعلومة في مقابلات سرية أجريت مع طيارين عملوا انطلاقا من أبيدجان خلال الفترة المعنية.

٨٥ - ويعتقد الفريق أن أفرقة الخبراء المقبلة ينبغي أن تواصل التحقيق في احتمال التدريب العسكري لمواطنين إيفواريين، مع التركيز بصورة خاصة على الدول التي أمدت حكومة كوت ديفوار في الماضي بمنظومات عسكرية معقدة.

جيم - احتياجات الشرطة الوطنية من الأسلحة والذخائر والمعدات

٨٦ - تفتقر الشرطة الوطنية لكوت ديفوار إلى المعدات الضرورية لأداء مهامها في مجال حفظ النظام. وتعاني بصفة خاصة من النقص في أصناف الأسلحة الصغيرة وذخائرها التي تناسب عمليات الشرطة. ويدرج الفريق هذا الفرع لاعتقاده بأن الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ يرجح أن تُحمل الشرطة أعباء إضافية. وتحسبا لاضطرابات مدنية قد تتلقى اللجنة طلبا من دولة موردة للحصول على إعفاء من حظر توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بغرض إعادة تجهيز قوات الشرطة الإيفوارية.

١ - الاحتياجات من الأسلحة الصغيرة والذخائر

٨٧ - تعتمد الشرطة الوطنية الإيفوارية حاليا بالدرجة الأولى على البنادق الهجومية التي لا تناسب أعمال الشرطة. وتُطلق هذه الأسلحة ذخائر فائقة السرعة وهي قادرة على إطلاق الرصاص آليا. وكما لاحظ الفريق في تقريره عن منتصف المدة (S/2009/188، الفقرة ٥٢)، فإن نشر هذه الأسلحة يشكل تهديدا للسلامة العامة.

٨٨ - والتقى الفريق بالمدير العام للشرطة الوطنية الإيفوارية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لمناقشة هذه المسألة، وكذلك لتقييم حالة الطلبات العديدة التي قدمها الفريق للحصول على جرد دقيق لأسلحة الشرطة وذخائرها. وأصر المدير العام على رأيه بضرورة استخدام الشرطة الإيفوارية بنادق هجومية نظرا لنقص المسدسات من عيار ٩ ملم وذخائرها.

٨٩ - وأبلغ الفريق المدير العام بموافقة عموما على احتياج الشرطة إلى المسدسات من عيار ٩ ملم وذخائرها. غير أنه أشار إلى أنه لن يتمكن من إصدار حكم مستنير، إذا استشارته اللجنة بشأن ملاءمة الإعفاء المحتمل من حظر توريد الأسلحة، دون أن يستعرض جرد الأسلحة والذخائر الموجودة بيد الشرطة ويتحقق منه (وهو جرد لم يتلقه الفريق حتى موعد كتابة هذا التقرير).

٢ - طلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة

٩٠ - أبلغ وزير الدفاع الفريق، في اجتماع عقد يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بأن حكومة كوت ديفوار أصدرت طلبا لشراء ٤ ٠٠٠ مسدس عيار ١٩×٩ ملم،

و ٢٠٠ ٠٠٠ من طلقات المسدسات من عيار ٩ ملم، و ٥٠ ٠٠٠ من القنابل المسيلة للدموع تكلفتها ١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٩١ - ولم يكشف الوزير عن اسم صانع هذه الأعتدة، غير أنه أبلغ الفريق بأن المورد سيطلب من اللجنة إعفاء من حظر توريد الأسلحة (وفقا للفقرة ٢١ من المبادئ التوجيهية للجنة)^(٩). ويلاحظ الفريق أنه، إذا قُدم هذا الطلب ونظرت فيه اللجنة بعين الرضا، فإن عملية نقل الأسلحة المترتبة على ذلك يمكن أن تنطوي على خطرين يهددان أهداف حظر الأسلحة. أولا، قد تخصص الأسلحة لوححدات في قوات الدفاع والأمن الإيفوارية غير الشرطة. وثانيا، قد يؤدي حصول الشرطة على أسلحة جديدة إلى نقل أسلحة الشرطة الحالية (ولا سيما البنادق الهجومية) ويشجع على تحويلها إلى دوائر أخرى في قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار (وربما إلى الميليشيات الموالية للحكومة).

٩٢ - ويرى الفريق أن لجنة الجزاءات، إذا تلقت طلب إعفاء من هذا القبيل، قد تنظر في اتخاذ مجموعة من التدابير المبينة أدناه للتقليل من الخطرين المذكورين.

٩٣ - أولا، بغض النظر عن الأعتدة المطلوبة، ينبغي أن تُقصر عمليات نقل الأسلحة إلى الشرطة الوطنية الإيفوارية على المسدسات عيار ١٩×٩ ملم وذخائرها (بالإضافة إلى المعدات غير الفتاكة مثل القنابل المسيلة للدموع). ومن شأن هذا التدبير أن يُساعد على التقليل من خطر تحويل الأسلحة الموردة إلى الشرطة نحو القوات العسكرية الإيفوارية (مثل الذخائر من عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم والبنادق الهجومية المستخدمة في الجيش).

٩٤ - ثانيا، ينبغي أن تضع الجهة المصنعة علامات على الأسلحة والذخائر قبل نقلها، بالإضافة إلى مؤشرات مناسبة تدل على أن هذه الأسلحة مخصصة للاستخدام من قبل الشرطة الوطنية الإيفوارية فقط، وفي حالة المسدسات ينبغي أن توضع هذه العلامات (الأرقام أو الرموز) على مزلاق السلاح أو هيكله. وينبغي وضع سمات تمييزية على مجموعات الذخائر تُنقش في قاعدة الطلقة أو في أحودود نزع الخرطوش^(١٠) وستمكن هذه التدابير البعثة وفريق الخبراء من التعرف على أي أسلحة أو ذخائر قد تُحول إلى دوائر أخرى في قوات الدفاع والأمن الإيفوارية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تلتزم الشرطة التابعة للبعثة قبل عملية الاقتناء بإجراء تدقيق منتظم لأسلحة الشرطة وذخائرها.

(٩) انظر http://www.un.org/sc/committees/1572/pdf/guidelines_ci_eng.pdf.

(١٠) للاطلاع على إيضاحات أكثر تفصيلا لعملية وضع العلامات على مجموعات الذخائر يرجى الرجوع إلى الجزء المتعلق بوسم مجموعات ذخائر الأسلحة الصغيرة في الدليل المعنون: *Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide*. Geneva: Small Arms Survey. January 2008. pp. 154-159.

٩٥ - ثالثاً، يرى الفريق أن أية عملية نقل للمسدسات من عيار ٩ ملم ينبغي أن تكون مشروطة بتقديم الشرطة الإيفوارية عدداً مكافئاً من البنادق الهجومية الموجودة بحوزتها إلى عملية الأمم المتحدة لتدميرها (في حدود فترة زمنية معقولة بعد اقتناء المسدسات). ومن شأن هذا التدبير أن يكفل عدم تمكن حكومة كوت ديفوار من نقل الأسلحة الموجودة بحوزة الشرطة إلى دوائر أخرى في قوات الدفاع والأمن.

٩٦ - وأخيراً، يلاحظ الفريق أن أي طلب للإعفاء من الحظر يحتمل أن يحدد ضمن الجهات المتلقية الدرك الإيفواري بالإضافة إلى الشرطة الوطنية. ويؤكد الفريق وجهة نظره التي مفادها عدم جواز نقل أي أسلحة في هذا الإطار إلى الدرك الإيفواري لأنه ليس وحدة شرطة، وهو تحت إشراف رئيس أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار.

دال - عمليات استيراد الأسلحة من طرف السكان المدنيين لكوت ديفوار

٩٧ - حدد الفريق في فترة ولايته حالتين تم فيهما، باعتقاد الفريق، استيراد أو محاولة استيراد ذخائر مخصصة للسوق المدنية في كوت ديفوار. أولاهما كانت عملية نقل صغيرة نسبياً للذخائر أرسلت عن طريق الشحن السريع من الولايات المتحدة الأمريكية. وثانيهما كانت حالة يرى الفريق أنها أبعث على القلق وتعلقت بعدد كبير من خراطيش بنادق الصيد معيار ١٢ تم استيرادها إلى شمال كوت ديفوار.

١ - محاولات الأفراد في أبيدجان استيراد الذخائر

٩٨ - كما ورد في الفقرات من ٤٦٣ إلى ٤٦٥ أدناه، تلقى الفريق مزيداً من الدلائل التي تشير إلى محاولات شحن الذخائر من الولايات المتحدة إلى كوت ديفوار. ويرى الفريق أن هذه الشحنات كانت موجهة إلى أفراد في جنوب كوت ديفوار، وذلك للأسباب المبينة أدناه.

٩٩ - أولاً، كانت جميع الشحنات تتكون من مسدسات وتوابعها، أو ذخائر المسدسات (انظر S/2006/964، الفقرات من ١٢ إلى ١٧ و S/2007/349، الفقرات من ٤٦ إلى ٥١ والفقرة ٤٦٣ أدناه). وبينما تستخدم أطراف النزاع الرئيسية في كوت ديفوار المسدسات، ليس من المرجح أن تحاول استيراد كميات بهذا الصغر (أقل من ٣٠ مسدساً و ٥٠٠٠ طلقة من الذخائر).

١٠٠ - ثانياً، نظراً لكون المسدسات سلعا ذات قيمة عالية، ومجهزة بنظارات الليزر والنظم الضوئية، يرى الفريق أن هذه الأسلحة قد تكون مطلوبة لدى أفراد ميسورين نسبياً لحماية أنفسهم.

١٠١ - غير أن الفريق لا يتجاهل إمكانية كون هذه الشحنات نُظمت لاختبار إمكانية نقل كميات أكبر من الأسلحة والذخائر بهذه الوسيلة في المستقبل.

٢ - دخول ذخائر بنادق الصيد المصنوعة في مالي إلى شمال كوت ديفوار

١٠٢ - وجد الفريق عددا كبيرا من خراطيش بنادق الصيد معيار ١٢ متداولة في أوساط السكان المدنيين بشمال كوت ديفوار. وفي العينات الأولى التي حصل عليها يصعب تمييز شعار الجهة المصنعة بسبب البلى. وكما لاحظ الفريق في تقريره عن منتصف المدة (S/2009/188، الفقرة ٤٧)، فإنه فسر هذه العلامة على أنها ”دارما، مالي (Darma, Mali)“، وبعث برسالة إلى حكومة مالي طلب فيها معلومات عن أي جهات مصنعة تعمل في البلد تحت هذا الاسم، وعن مبيعاتها المحتملة لكوت ديفوار.

١٠٣ - وعابن الفريق في وقت لاحق عددا كبيرا من أمثلة الذخائر الحديثة الصنع من هذا النوع (انظر الشكل الثالث). ويدرك الفريق الآن أن العلامة على الذخائر هي ”كارما (Carma)“ (وليس ”دارما“)، وهي اختصار لعبارة (Cartoucherie du Mali) (مصنع خراطيش مالي) وهي جهة تصنع الذخائر في نيماكورو ببياماكو. وأبلغت مالي الفريق بأنها لم تتمكن من التعرف في سجلاتها على اسم ”دارما“ المقدم خطأ، وأضافت أن مصنع خراطيش مالي لا يصنع سوى ذخائر بنادق الصيد ويصدر لزبون دولي واحد فقط هو شخص اسمه دريسا ويدراغو (Drissa Ouedrago)، ومقره في بوبو ديولاسو ببوركينا فاسو.

الشكل الثالث

علامة وُجدت على خرطوشة بندقية صيد معيار ١٢ (مصنع خراطيش مالي، مالي)



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

١٠٤ - وتحدث الفريق مع السيد ويدراغو الذي أفاد أنه لم يصدر خرطوشات إلى كوت ديفوار، غير أن جهات مدنية إيفوارية تستمر في زيارته في بوبو ديولاسو وواغادوغو،

بور كينا فاسو، لشراء الذخائر. ويشير الفريق إلى أن هذه الأطراف الإيفوارية (وربما السيد ويدراغو) في حالة خرق للحظر، وقد أوضح الفريق ذلك للسيد ويدراغو.

١٠٥ - ويلاحظ الفريق أن القوى الجديدة لا تستخدم بنادق الصيد معيار ١٢ على ما يبدو، ويظهر أن الاتجار بهذه الذخائر يقتصر على إمداد السكان المدنيين للأغراض الخاصة، وأهمها الصيد. ومع ذلك، فإن هذه الأسلحة يمكن استخدامها في النزاع المسلح، وقد استخدمها المحاربون على نطاق واسع خلال أعمال القتال التي شهدتها كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

هاء - دراسة حالة إفرادية: الميليشيات في الجنوب الغربي

١٠٦ - عقب ورود عدد كبير من التقارير عن وجود ميليشيات مسلحة من ليبيريا تنشط في جنوب غرب كوت ديفوار، زار الفريق المنطقة للتحقيق في خروقات محتملة لحظر توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. ورغم أن الفريق لم يحدد أي حالات لانتهاك الحظر، فإنه يدرج التحليل التالي لأن استمرار نشاط الجماعات المسلحة في المنطقة (وما يترتب عليه من طلب على الأسلحة) يشكل تهديدا محتملا لنظام الجزاءات.

١٠٧ - وتشمل منطقة الجنوب الغربي بلدات بنغولو ودويكوي وغيلغو وتولبلو، الواقعة على طرفي الخط الفاصل في النزاع بين الشمال والجنوب. ولا يزال الوضع الأمني في هذه المنطقة متأثرا بجماعات "الدفاع عن النفس" المحلية الموالية للحكومة التي دافعت عن المنطقة خلال أزمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

١٠٨ - وتتكون هذه القوات، التي يطلق عليها عادة اسم الميليشيات في الصحافة الإيفوارية والدولية، من عناصر قبيلة الغيري بشكل رئيسي، وكثير منهم تربطهم أواصر وثيقة بمجتمعات الغيري القاطنة على الجانب الليبيري من الحدود. وقد التقى الفريق، في عدة مناسبات، بزعماء ١٠ من أهم الميليشيات، ادعوا أنهم، على خلاف ما ورد في بعض التقارير، لم يحاربوا جنبا إلى جنب مع ميليشيات من ليبيريا في كوت ديفوار ولم يشهدوا حضورها.

١٠٩ - ورأى الفريق أنه بسبب الصلات الوثيقة التي تربط المجتمعات الواقعة على جانبي الحدود قام بعض المحاربين، ولا سيما منهم محاربو القوات الخاصة لتحرير العالم الأفريقي (Forces Spéciales pour la libération du monde africaine)، بعمليات في ليبيريا وكوت ديفوار على السواء. ولم يلاحظ الفريق وجود ميليشيات تنشط في كوت ديفوار وتتألف بكاملها من محاربين ليبيريين، ولم يُبلغ بوجود تلك الميليشيات.

١١٠ - ويؤكد زعماء الميليشيات الذين أجرى الفريق مقابلات معهم أن قواتهم تواصل نشاطها فقط للدفاع عن المجتمعات المحلية ضد التوغلات المقبلة للقوى الجديدة، وفي الآونة الأخيرة ضد مستوطنين يحتلون أجزاء من الجنوب الغربي، أهمها غابة مون بيكو الواقعة إلى الشرق من بنغولو. وتفيد التقارير أن المستوطنين من أصول مختلطة ويضمون مواطني بور كينا فاسو ومالي وسكان شمال كوت ديفوار. ويلاحظ المراقبون العسكريون التابعون لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن هذه المناطق الحديثة الاستيطان كثيرا ما تشهد أعمال العنف المسلح بين الفئات ونشاط قطاع الطرق. ويتعذر على البعثة والقوات الحكومية الوصول إلى أغلبية هذه المناطق نظرا لوعورة تضاريسها وانعدام الأمن فيها.

١ - أسلحة الميليشيات وذخائرها في الجنوب الغربي

١١١ - نفى الزعماء الذين أجرى الفريق مقابلات معهم التقارير التي وردت في الصحافة الإيفوارية وغيرها بأن حكومة كوت ديفوار أمدتهم بالأسلحة، أثناء أزمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أو بعدها. وادعوا فضلا عن ذلك أنهم لم يتلقوا أي مكافآت مالية مقابل دعمهم للحكومة أثناء الأزمة.

١١٢ - وتؤكد الميليشيات أن مخزونات الأسلحة الموجودة بحوزتها هي أسلحة تم الاستيلاء عليها من وحدات القوى الجديدة أثناء القتال، وأنها لم تحصل على أسلحة أو ذخائر منذ ذلك الحين. ولم يتمكن الفريق من التحقق مما إذا كانت لدى ما يسمى بقوات الدفاع عن النفس مصادر إمداد أخرى، إلا أنه يلاحظ أن معظم أفراد الميليشيات تبدو عليهم علامات الفقر الشديد، وأن ليس لديهم من الموارد ما يكفي لاقتناء الأسلحة، وأن حالة أسلحتهم لا توحى باقتنائها مؤخرا.

١١٣ - وأسلحة الميليشيات عموما من نفس النوع الذي تستخدمه قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار (ويمكن تعميم ذلك على القوى الجديدة)، وتشمل: بنادق هجومية من نوع كلاشنيكوف؛ وقاذفات صواريخ من طراز آر بي جي ٧ (لم ير الفريق أي رؤوس حربية)، وذخائر عيار ٥٠×٥,٥٦ ملم (بأقل الكميات)، وعيار ٣٩×٧,٦٢ ملم (بكميات أكبر)، وعيار ٥٤×٧,٦٢ (آر) ملم (بكميات كبيرة)، وقنابل يدوية شظوية شديدة الانفجار (بكميات كبيرة). وعاین الفريق أسلحة وذخائر بحوزة عدة جماعات وبدا أن هذه المخزونات قديمة نسبيا وفي حالة سيئة عموما.

١١٤ - والاستثناء الوحيد من ذلك هو قوة الميليشيا التي يسيطر عليها ماهو غلوفي (في غيغلو)، الذي يحرسه حرس شخصي (يتراوح عدد أفرادها ما بين ١٠ و ١٥ محاربا) مجهزين تجهيزا جيدا بأزياء وأحذية وقبعات جديدة مطرزة بالعلامات المميزة للقوات الخاصة.

وتستخدم هذه القوات بنادق هجومية من نوع كلاشنيكوف (جيدة الصيانة) وأسلحة أخرى تشمل رشاشات قصيرة من طراز أوزي (UZI) ومسدسات من عيار ٩ ملم. وهناك ما يحمل الفريق على الاعتقاد بأن السيد غلوفي لديه مصالح اقتصادية تدر أرباحاً أكبر بكثير من المصالح الاقتصادية للمليشيات الأخرى في المنطقة (انظر الفقرات من ٢٠٧ إلى ٢١٠ أدناه)، ويتجلى ذلك في الأسلحة والمعدات التي يحملها حرسه الشخصي. ولم يسمح للفريق بمعاينة أسلحة مليشيا السيد غلوفي عن كثب، ولا يعرف من أين اقتنيت.

١١٥ - ويسلم الفريق بأن التحقيقات الماضية توحى بوجود نشاط للاجتار بالأسلحة لتوريدها إلى جنوب غرب كوت ديفوار عبر نهر ساساندرا في اتجاه بحيرة بويو (انظر S/2008/598، الفقرات من ٩٩ إلى ١٠٣، و S/2009/188، الفقرة ٤٩). غير أن الفريق لا يعتقد أن الأسلحة والذخائر المنقولة بهذا الطريق تم جماعات المليشيات الموالية للحكومة. وربما تنشأ هذه الأسلحة في شمال كوت ديفوار الذي تسيطر عليه القوى الجديدة، وتمد المستوطنين الشماليين في منطقة الجنوب الغربي.

٢ - التطورات المستقبلية المتصلة بالمليشيات في الجنوب الغربي

١١٦ - إن استمرار انتشار المليشيات في الجنوب الغربي لكوت ديفوار رهن بضعف وجود القوات الحكومية في المنطقة. ويحمل بعض هذه المليشيات أسلحتها في حضور قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، ولا سيما قوات السيد غلوفي، التي تحمل كامل سلاحها في شوارع غيغلو، وفي أماكن قريبة جداً من الشرطة والدرك الإيفواريين.

١١٧ - ولئن ظهرت قوات الدفاع عن النفس رداً على التهديدات التي تعرضت لها مجتمعاتها أثناء الأزمة، فإنها تطورت على ما يبدو فأصبحت مجموعة حركات ذات دوافع سياسية أو اقتصادية دائمة. ويمكن القول بأن ثمة ثلاثة عوامل تكمن وراء دوامها.

١١٨ - أولاً، توجد هذه القوات للتصدي للخطر المتصور لهجوم مسلح تشنه القوى الجديدة والمستوطنون "الشماليون". وتدعي المجتمعات المحلية أن الحضور الضعيف نسبياً لقوات الدفاع والأمن الإيفوارية في المنطقة يبرر الإبقاء على قوات مسلحة للدفاع عن النفس.

١١٩ - ثانياً، تأمل هذه القوات في أن يؤدي الإبقاء على وجود مسلح إلى احتمال معاملة أفرادها كمحاربين سابقين، ومن ثم جني الفوائد الاقتصادية لأي برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يُنفذ في المستقبل (وإن يكن بعيداً).

١٢٠ - وأخيراً، فإن حمل السلاح له ميزات في منطقة تضعف فيها سيطرة الدولة، وحيث توجد فرص سانحة للقيام "بفرض الضرائب" على التجارة وإدراج العائدات من السيطرة على الصناعات الاستخراجية (وأهمها الخشب) أو حمايتها.

١٢١ - ولا يتوقع الفريق أن تتخذ حكومة كوت ديفوار إجراء حازماً لنزع سلاح جماعات المليشيا في المنطقة أو تفكيكها، ما دام الاستقطاب الحالي بين الشمال والجنوب مستمراً، وذلك لسبب رئيسي هو إمكانية الاستعانة بهذه القوات في الدفاع. ويرى الفريق أن سياسات الحكومة يرجح أن تميل إلى تقديم أقل دعم ممكن لهذه الجماعات (أو لزعمائها)، وترك مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دون جواب.

واو - دراسة حالة إفرادية: إعادة تسليح عناصر في القوى الجديدة

١٢٢ - تقوم عناصر في القوى الجديدة بإعادة تسليح نفسها، كما اقتنت أعتدة عسكرية ذات صلة تشمل أجهزة اتصالات، ومركبات مهيأة لاستخدامها في الأغراض العسكرية، وملابس عسكرية. وتدل هذه التصرفات على سعي بعض قادة المناطق الخاضعة للقوى الجديدة إلى تعزيز سيطرتهم على الأراضي بالوسائل العسكرية في شمال كوت ديفوار.

١٢٣ - وتعرض الفروع التالية من هذا التقرير سلسلة من التحليلات لمصادر أدلة مستقلة، منها عمليات المعاينة المادية للأسلحة والذخائر وشهادات الشهود العيان من الثقة. ويعتقد الفريق أن الأدلة مجتمعة تشير إلى أن عناصر ضمن القوى الجديدة حصلت على أسلحة وعتاد ذي صلة في حرق لنظام الجزاءات.

١ - حصول القوى الجديدة على الأسلحة والذخيرة

١٢٤ - لم يلاحظ فريق الخبراء وجود أي أسلحة أو ذخائر للقوى الجديدة يمكنه أن يحكم بأنها صُنعت في تاريخ لاحق لتاريخ فرض الحظر على توريد الأسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(١١). وهذا لا ينفي، بالطبع، الحصول بعد عام ٢٠٠٤ على أسلحة وذخائر أقدم، وهو ما دفع الفريق إلى اعتماد منهجية قائمة على المقارنة؛ وهي منهجية تقابل بين أصناف

(١١) كما ورد في الفقرات من ٥٤ إلى ٥٨ من هذا التقرير، لم تسمح القوى الجديدة لفريق الخبراء ولا لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالوصول دون عوائق لمعاينة كل ما بحوزتها من أسلحة وذخائر. ولهذا السبب، فإن الفريق لا يستطيع أن يقرر ما إذا كانت بحوزة القوى الجديدة أسلحة أو ذخائر تم صنعها (وبالتالي استيرادها) بعد فرض الحظر على توريد الأسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ولم يقيم الفريق بمعابنتها.

أسلحة وذخائر القوى الجديدة والأصناف التي يعتقد الفريق أنها كانت موجودة في كوت ديفوار قبل حظر توريد الأسلحة.

١٢٥ - فالقوى الجديدة، لما سيطرت على شمال كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حصلت على العديد من الأسلحة ومرافق تخزينها التي كانت مملوكة لقوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، إضافة إلى استيلائها على أسلحة وذخائر في ساحات المعارك. ولذلك، فإن أصناف الأسلحة والذخائر التي تستخدمها عادة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية توجد أيضا بأيدي القوى الجديدة.

١٢٦ - بيد أن تحليلًا مقارنا لما بأيدي القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن الإيفوارية من أسلحة يكشف أن القوى الجديدة تمتلك كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من أصناف لا تستخدمها قوات الدفاع والأمن، ولا يوجد تاريخيا ما يعلل وجودها في كوت ديفوار. وعلى هذه الأسلحة والذخائر ركز الفريق تحقيقاته.

(أ) الحصول على البنادق الهجومية

١٢٧ - تضم مخزونات القوى الجديدة أسلحة تعود لفترات مختلفة، بدءا من أربعينيات القرن الماضي إلى العقد الأول من القرن الحالي. وفي كثير من الحالات، تكون هذه الأسلحة مماثلة لأصناف الأسلحة التي بحوزة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية. وتشمل بنادق هجومية من نوع كلاشينكوف، من فترات ومصادر متباينة، كما تشمل أسلحة أقدم تحظى بأهمية أدنى لدى الوحدات العسكرية للقوى الجديدة، مثل البنادق الهجومية من طراز SIG-540 التي تصنعها شركة مانوراهين (Manurhin) الفرنسية، بل وحتى بنادق من طراز MAS-49/56 ورشاشات قصيرة من طراز MAT-49 تعود لفترة أبعد. وتشير ملاحظات أفرقة التفتيش التابعة للفريق وللبعثة إلى أن القوى الجديدة تقوم دائما بعرض الأسلحة الأقدم من طراز MAS و MAT و SIG خلال عمليات التفتيش، ولا تكشف إلا على مضض على الأسلحة من نوع كلاشينكوف.

١٢٨ - والغالبية العظمى مما تقدمه القوى الجديدة للتفتيش من أسلحة الكلاشينكوف (أكثر من ٩٠ في المائة) جرى نحو أرقامها التسلسلية عمدا عن طريق التجليخ. وعلى النقيض من ذلك، تكشف عمليات التفتيش التي قام بها الفريق لما في حوزة قوات الدفاع والأمن التي تسيطر عليها الحكومة من أسلحة من نوع كلاشينكوف أن الأرقام التسلسلية تظل سليمة في جميع الحالات تقريبا.

١٢٩ - ولم تتم إزالة الأرقام التسلسلية لأصناف أخرى من الأسلحة الموجودة في مخزونات القوى الجديدة. إذ لم يعثر الفريق خلال عمليات التفتيش على أي دليل على العبث بالأرقام التسلسلية للبنادق الهجومية من طراز SIG-540 أو البنادق من طراز MAS-49/56، أو الرشاشات القصيرة من طراز MAT-49، وكلها أسلحة تعود إلى الفترة السابقة للخطر. ولاحظ الفريق أيضا بنادق هجومية بلغارية الصنع من طراز ARM (صورة أخرى للكلاشنيكوف) بقيت أرقامها التسلسلية سليمة، وهي بنادق تعود للفترة السابقة لفرض الخطر. وكانت هذه الأسلحة قد وردت إلى حكومة كوت ديفوار بأعداد كبيرة^(١٢) خلال الأزمة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، قبل فرض الخطر. وتشير هذه الملاحظات مجتمعة إلى أن عملية إزالة الأرقام التسلسلية كانت انتقائية للغاية، إذ ركزت فقط على أسلحة الكلاشنيكوف التي هي بحوزة القوى الجديدة وصرفت النظر عن الأسلحة التي كان معروفا وجودها في كوت ديفوار قبل فرض الخطر.

١٣٠ - وأسلحة الكلاشنيكوف التي أزيلت أرقامها التسلسلية تختلف من حيث المنشأ والعمر. فمنها الأسلحة الروسية الصنع من طراز AK-47 و AKM التي تعود إلى الخمسينيات وحتى التسعينيات من القرن الماضي. ومنها نماذج مختلفة من البندقية الهجومية الصينية من طراز 56. وفي كثير من الحالات، تكون هذه الأسلحة من القدم، وربما تكون قد مرت بعدد من الأيدي بحيث يصير تتبع مراحل تنقلها أمرا غير مجد. ولهذه الأسباب، فحتى ولو بقيت أرقام الأسلحة التسلسلية سليمة، فإن الفريق ما كان ربما ليتصل بمصنعيها لمحاولة اقتفاء أثرها. فالقيام عمدا بإزالة الأرقام التسلسلية من أسلحة القوى الجديدة كان أمرا لا لزوم له في معظم الحالات.

١٣١ - والسمة الثانية غير العادية أن الأرقام التسلسلية أزيلت بصورة تامة. فالغالب الأعم أن أسلحة الكلاشنيكوف تحمل رقما تسلسليا في الجانب الأيسر من علبة المغلاق. وعادة ما تتكرر الأعداد الأربعة الأخيرة من هذا الرقم على حامل الترباس^(١٣)، وهو جزء من الآلية الداخلية للسلاح. ويساعد هذا التكرار الجزئي للرقم التسلسلي على الحيلولة دون خلط أجزاء السلاح التي يمكن تفكيكها بنظيرتها من سلاح آخر. ولا يمكن استخدام ذلك الجزء من الرقم لتعقب السلاح في سجلات التصنيع أو النقل. ورغم ذلك، أزيلت كذلك الأرقام التسلسلية الجزئية من حاملات الترباس في أسلحة القوى الجديدة من نوع كلاشنيكوف، وهو أمر لم يكن ضروريا لو أن القصد كان هو جعل تعقب مصادر الأسلحة مستحيلا (انظر الشكل الرابع).

(١٢) معلومة قدمتها بلغاريا إلى فريق الخبراء.

(١٣) من الممكن وسم أجزاء أخرى من السلاح (مثل موجه نابض الارتداد وغشاء علبة المغلاق) بجزء متكرر من الرقم التسلسلي. إلا أن ممارسات الوسم هذه ليست موحدة، إذ تختلف باختلاف الجهة المصنعة للسلاح.

الشكل الرابع

الأرقام التسلسلية (أعلى) وأرقام حامل الترياس (أسفل) أزيلت بالتجليخ



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

١٣٢ - إن إزالة الأرقام التسلسلية وما يرتبط بها من علامات عمدا وكتليا أمر يشير بوضوح إلى أن أحد اثنين، القوى الجديدة أو مورد الأسلحة، لم يكن يريد تمكن أحد من تحديد مصدر الأسلحة. فليس للقوى الجديدة ما تكسبه بإزالة الأرقام التسلسلية من الأسلحة التي تعود لفترة سابقة لفرض الحظر والتي كانت قد حصلت عليها خلال الأزمة. ومما يدعم هذه الملاحظة أن الأرقام التسلسلية لم تُمح من الأسلحة التي يُعرف أنها تعود لفترة سابقة لفرض الحظر.

١٣٣ - ولو بقيت الأرقام التسلسلية سليمة، فإن الطريقة الوحيدة لاقتفاء أثرها هي الاطلاع على سجلات المصنع لتحديد الدولة المتلقية. ويخلص الفريق إلى أن القوى الجديدة لو أنها اقتنتت الأسلحة بالتجزئة في السوق الإقليمية غير المشروعة لما كان هناك حافز يذكر لإزالة الأرقام التسلسلية، بل ما كان هناك ما يدفعها إلى فعل ذلك على هذا النحو من الحرص والتواتر. وعلى النقيض من ذلك، فإن تورط دولة يمكن تحديد مصدر أسلحتها اعتمادا على سجلات النقل، هو التفسير الأكثر قبولا لإزالة الأرقام التسلسلية، سواء فعلت ذلك الدولة المعنية أو فعلته القوى الجديدة بناء على طلبها^(١٤).

(١٤) بالنظر إلى تباين الأسلحة من حيث العمر والمنشأ، يُستبعد احتمال وجود مُصنع خاص واحد يزيل الأرقام التسلسلية بتجليخها قبل البيع (أي أن جميع الأسلحة ستكون من نفس العمر والمنشأ لو كان هذا صحيحا).

١٣٤ - ويقدر الفريق أن بحوزة القوى الجديدة عدة آلاف من البنادق الهجومية من نوع كلاشنيكوف التي أزيلت أرقامها التسلسلية.

(ب) الحصول على الذخائر الصغيرة العيار

١٣٥ - لاحظ الفريق وجود كميات كبيرة من الذخائر الصغيرة العيار مخزنة في أكياس في منشآت القوى الجديدة في كوروغو (وحدة فانسارا وفصيلة الدرك المتنقلة) وأوديبيي. وشاهد المراقبون العسكريون التابعون لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدورهم ذخائر مخزنة في أكياس في فافوا، والتقطوا لها صوراً. وتوجد هذه الذخائر في أكياس للكاكاو، وقد طُبع على معظم تلك الأكياس "مجلس غانا للكاكاو، منتج غانا" (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

ذخائر (من عيارات مختلفة) مخزنة في أكياس في منشآت التخزين التابعة للقوى الجديدة



المصدر: عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (يسار)؛ فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار (يمين ووسط).

١٣٦ - ومعظم القوات العسكرية تخزن ذخائرها في أغلفتها الأصلية ما عدا في حالات استخدامها. وتتكون هذه الأغلفة عادة من حاويات معدنية مغلقة بإحكام داخل صناديق خشبية، وهو ما يحمي الذخائر من التلف ويطيل أمد صلاحيتها للاستعمال. والذخائر في صناديقها أسهل كذلك للتخزين والمناولة منها وهي سائبة أو موضوعة في أكياس.

١٣٧ - وبالنظر إلى هذه الأعداد الكبيرة من الذخائر المخزنة في ظروف أبعد ما تكون عن الظروف المثلى، استفسر الفريق أفراد القوى الجديدة في مناطق مختلفة عن سبب تخزين الذخائر في أكياس بدل الصناديق. فعجز هؤلاء الأفراد عن تقديم تفسير مقنع، وقالوا للفريق إن الأكياس "أشترت محلياً" وإن طريقة التخزين "لا تهم".

الشكل السادس

ذخيرة سودانية (يسار) وأصناف غير معروفة من الذخائر (يمين)



المصدر: فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار.

١٣٨ - بيد أن الفريق لاحظ اختلافات كبيرة بين الذخائر المعبأة في أكياس وأصناف أخرى من الذخيرة في منشآت التخزين التابعة للقوى الجديدة. فالذخيرة التي هي في أكياس من أصناف رئيسية ثلاثة، وهي: ذخائر روسية الصنع قديمة نسبياً، وذخائر سودانية الصنع تكاد تكون معها حيثما كانت ذخائر تُجهل الجهة التي صنعتها^(١٥)، (انظر الشكل السادس والجدول ٢). وليست توضع الذخائر مخلوطاً ببعضها ببعض، بل يوضع منها في كل كيس صنف بعينه.

الجدول ٢

أصناف ومصادر الذخائر المعبأة في أكياس التي عُثر عليها في منشآت القوى الجديدة

العيار	العلامات	سنة الصنع	بلد المنشأ
٢٥ × ٧,٦٢ ملم	38_84	١٩٨٤	الاتحاد الروسي (الاتحاد السوفياتي)
٣٩ × ٧,٦٢ ملم	SU_1_39_01	٢٠٠١	السودان
٣٩ × ٧,٦٢ ملم	1_39_04	٢٠٠٤ ^(أ)	مجهول
٣٩ × ٧,٦٢ ملم	1_39_03	٢٠٠٣ ^(أ)	مجهول
١١٤ × ١٤,٥ ملم	3_85	١٩٨٥	الاتحاد الروسي (الاتحاد السوفياتي)
١١٤ × ١٤,٥ ملم	3_59	١٩٥٩	الاتحاد الروسي (الاتحاد السوفياتي)
١١٤ × ١٤,٥ ملم	711_60	١٩٦٠	الاتحاد الروسي (الاتحاد السوفياتي)
١١٤ × ١٤,٥ ملم	17_85	١٩٨٥	الاتحاد الروسي (الاتحاد السوفياتي)

المصدر: فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار.

(أ) تاريخ محتمل للصنع.

(١٥) لوحظ وجود هذه الذخائر بأعداد كبيرة في الأسواق غير المشروعة في شمال كينيا وجنوب السودان وإقليم دارفور في السودان.

١٣٩ - وأما بقية ذخائر القوى الجديدة فليست موضوعة في أكياس، بل مخزنة في صناديق تعبئتها الأصلية كما خرجت من عند المصنع. وهذه الذخيرة استوردت وأدخلت إلى كوت ديفوار قبل الحظر^(١٦). وهي من الأصناف نفسها التي كانت تستخدمها القوات التي تسيطر عليها الحكومة قبل فرض الحظر، والتي لا تزال اليوم مستخدمة من لدن قوات الدفاع والأمن الإيفوارية. وترد هذه الأصناف في الجدول ٣، وهي تشمل ذخيرة فرنسية فائضة وخرطيش صينية وبلغارية تعود لزمان أقرب (٢٠٠٢). وهذه الذخيرة التي تعود إلى الفترة السابقة للحظر لا تُخزن أبداً في أكياس، حسب علم الفريق، سواء ما كان منها في منشآت القوى الجديدة أو في منشآت قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار.

الجدول ٣

موجودات القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن التي تسيطر عليها الحكومة من الذخائر التي تعود للفترة السابقة للحظر (الأصناف الأكثر شيوعاً)

العار	العلامات	سنة الصنع	بلد المنشأ
٧,٥ × ٥٤ ملم	علامات مختلفة	سنوات مختلفة	فرنسا
٧,٦٢ × ٣٩ ملم	10_02	٢٠٠٢	بلغاريا
٧,٦٢ × ٣٩ ملم	61_02	٢٠٠٢	الصين
٧,٦٢ × ٥٤ ملم	10_02	٢٠٠٢	بلغاريا

المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

الشكل السابع

ذخائر صينية (يمين) وفرنسية (يسار) في صناديق بمنشآت التخزين التابعة للقوى الجديدة



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

(١٦) تحمل الصناديق تاريخ النقل ومكان الاستيراد (أبيدجان)، مما يشير إلى دخول الأسلحة إلى كوت ديفوار قبل فرض الحظر.

١٤٠ - ومن الصعب جدا تحديد مصادر الذخيرة الصغيرة العيار سواء في سجلات التصنيع أو في سجلات النقل، لأن المعلومات المطبوعة على ظرف الخرطوشة قليلة للغاية. والمعلومات الأكثر فائدة، ولا سيما رقم الدفعة، تُطبع على غلاف التعبئة الأصلي الذي يأتي من المصنع (انظر الشكل السابع). ويكاد يكون من المستحيل تتبع عملية نقل بعينها (أي شحنة واحدة) للذخيرة الصغيرة العيار بعد أن تكون قد أزيلت من صندوق تعبئتها الأصلي، لأنها لا تحمل رقم الدفعة.

١٤١ - ولا يوجد سبب عملي لوجستي يجعل القوى الجديدة تختار تخزين كميات كبيرة من الذخائر في أكياس. بل لا يوجد أدنى سبب لتمييزها بين أصناف الذخيرة، أي تخزين أصناف مختارة في أكياس، وترك الذخيرة التي تعود للفترة السابقة للحظر في صناديقها. ويرى الفريق أن الذخيرة المعبأة في أكياس أزيلت من صناديق تعبئتها الأصلية (وبذلك فصلت عن صناديق تحمل أرقام دفعاتها) بهدف إخفاء مصدرها.

١٤٢ - وعملية نقل الذخائر من الصناديق إلى الأكياس تتم بصورة منهجية. والكثير من أكياس الكاكاو نفسها مملوءة بأكياس بلاستيكية سوداء صغيرة تحوي ذخائر. وفي هذه الأكياس كميات عادية من الذخيرة، إذ يحوي الكيس البلاستيكي الواحد ٢٠ خرطوشة في حالة الذخائر من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم. وهذا يوحي بأن الذخيرة أُفرغت في أكياس البلاستيك من صناديقها الأصلية المصنوعة من الورق المقوى التي يتسع كل منها لاحتواء ٢٠ خرطوشة^(١٧). ولما كانت عملية إعادة التغليف هذه منهجية، وكان كل كيس بلاستيكي يحوي من الذخيرة صنفا متجانسا، فإن ذلك يوحي بأن الذخيرة نُقلت من صناديقها إلى الأكياس مباشرة. ولذلك، فمن المؤكد تقريبا أن مصدر الذخيرة مُورّد واحد لا مصادر متعددة متباينة. فعلى سبيل المثال، لو أن الذخيرة أتت من موردين متعددين ثم عُيئت في أكياس، فكل كيس كان سيحتوي عدة أصناف مختلفة من الذخيرة. والحال أن الأمر ليس كذلك.

١٤٣ - ويستنتج الفريق على غرار ما استنتجه في حالة نقل البنادق الهجومية أن الذي قام بتحويل الذخيرة من الصناديق إلى الأكياس دولة أو جهة أخرى بناء على طلب تلك الدولة. فلو أن القوى الجديدة حصلت على تلك الذخيرة من عدد من المصادر من غير الدول، فما كان ليكون هناك من دافع كبير لأي جهة من تلك الجهات (ناهيك على أن يكون لها جميعا) كي تفرغ الذخائر من صناديقها الأصلية وتعيد تعبئتها بطريقة منهجية. ويرى الفريق أن دولة فقط هي التي ستشغل لاحتمال التعرف عليها كمصدر لذخائر حصلت عليها بطريقة مشروعة ثم نقلتها إلى القوى الجديدة، إذا تُركت تلك الذخائر في صناديقها الأصلية التي تحمل أرقام الدفعات.

١٤٤ - ويقدر الفريق أن الأكياس التي عاينها في كوروغو وأوديني كانت تحتوي على كمية تتراوح بين ٧٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ خرطوشة تقريبا^(١٨). ولا تمثل هذه الأكياس

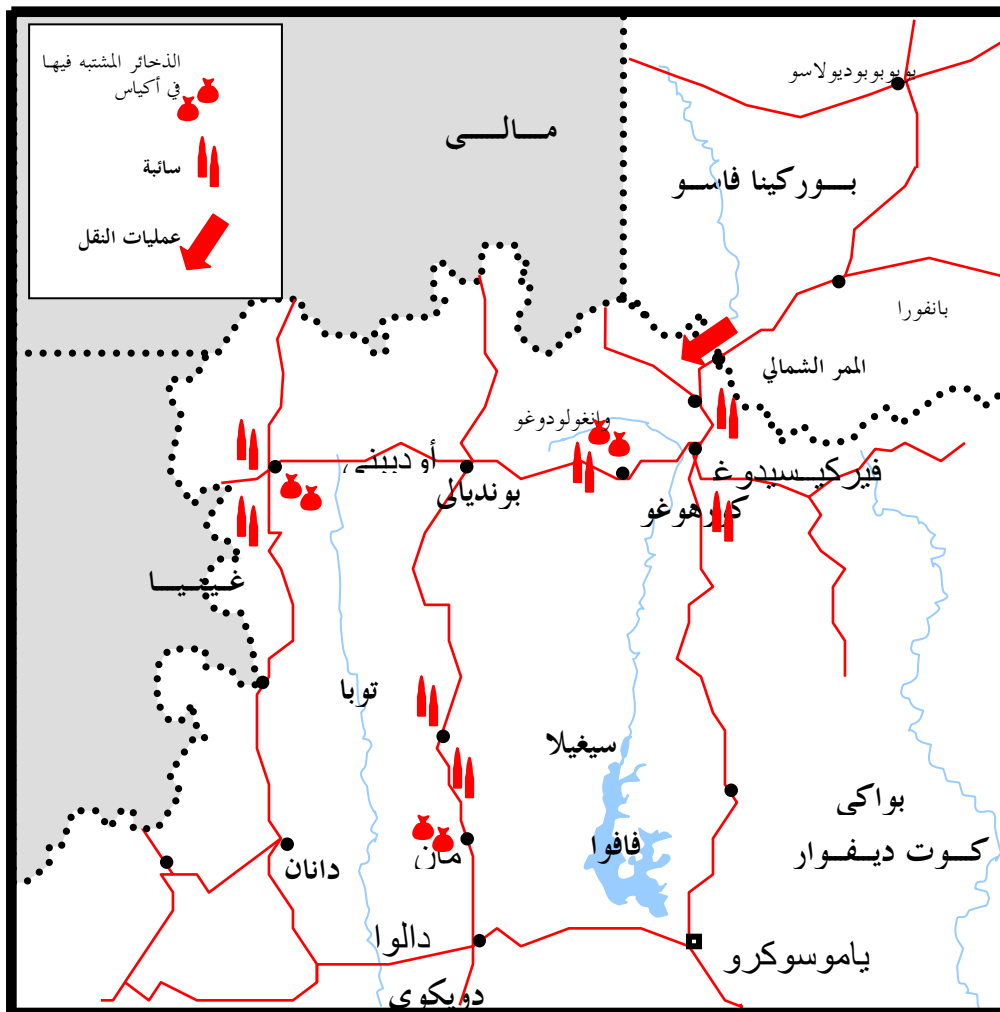
(١٧) معظم الذخيرة العسكرية من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم معبأة في صناديق تسع ٢٠ خرطوشة.

(١٨) هذا رقم تقديري فقط. وهو مستمد من الوزن التقريبي لعدة أكياس عاينها الفريق، مقسوما على وزن الخرطوشة الواحدة.

سوى جزء صغير من الذخيرة المشتبه فيها. فأصناف الخراطيش الثلاثة من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم (الصنف السوداني والصنفان المجهولان) تستخدمها القوى الجديدة على نطاق واسع، وربما تجاوز عددها ٥٠٠ ٠٠٠ خرطوشة. وتبين من تحقيق جزئي قام به الفريق للأسلحة الفردية التي بحوزة القوى الجديدة (في أوديني وسيغلا وكوروغو وفيركيسيدوغو وفي المناطق المحيطة بها) أن هذه الأصناف الثلاثة من الخراطيش تشكل ما بين ٧٠ و ١٠٠ في المائة من ذخائر العيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم المنتشرة في الميدان (انظر الشكل الثامن). ولم يلاحظ الفريق وجود ذخيرة من هذه الأصناف مخزنة في صناديق في أي من المواقع التي جرى تفتيشها.

الشكل الثامن

خريطة توضح توزيع الذخيرة من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم المشتبه فيها في شمالي كوت ديفوار



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

ملاحظة: تبين الخريطة فقط أصناف الذخيرة من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم الواردة في الجدول ٢ أعلاه.

(ج) عمليات نقل الأسلحة والذخائر من بوركينافاسو

١٤٥ - أبلغ اثنان من الشهود المستقلين والموثوق بهم الفريق بعمليات نقل للأسلحة والذخائر من أراضي بوركينافاسو إلى أماكن مختلفة في شمال كوت ديفوار الذي تسيطر عليه القوى الجديدة. وتتفق هاتان الإفادتان مع النتائج التي توصل إليها الفريق بشأن ما سبقت الإشارة إليه أعلاه في موضوع البنادق الهجومية التي مُسحت أرقامها التسلسلية والذخائر الموضوعة في أكياس.

١٤٦ - أما الشخص الأول فأبلغ الفريق بأن أطرافاً لم يكشف عن هويتها تسعى إلى دعم القوى الجديدة، فنقلت بنادق هجومية وذخائر صغيرة العيار من جنوبي بوركينافاسو، عن طريق البر، إلى وحدات القوى الجديدة في مدينتي فيركيسيدوغو وكوروغو الإيفواريتين. وقيل إن هذه الأسلحة شحنت في بلدة بوبو ديولاسو البوركينية. وأفيد (في شباط/فبراير ٢٠٠٩) بأن كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كان آخر تاريخ لنقل تلك الشحنتات، غير أن الفريق له من الأسباب ما يجعله يعتقد أن عمليات النقل لا تزال مستمرة (انظر أدناه).

١٤٧ - وأما الشخص الثاني فأبلغ الفريق بأن شاحنات لنقل الماشية استُخدمت لنقل أسلحة "AK-47" (من نوع كلاشنيكوف) وذخائر من بوركينافاسو إلى فيركيسيدوغو، ومن هناك إلى وحدات القوى الجديدة في كوروغو، وإلى السرية الإقليمية في كوروغو على وجه التحديد. وقد أزيلت الأرقام التسلسلية للأسلحة قبل الشحن، وشُحنت كل من الأسلحة والذخائر في أكياس للأرز.

١٤٨ - وقدم الشاهد نفسه للفريق عينة من الذخيرة ذكر أنها من الذخائر التي تم نقلها. وترد أصناف تلك الذخيرة في الجدول ٤ أدناه. وتشمل كافة الأصناف التي عثر عليها الفريق في أكياس الكاكاو (وليس أكياس الأرز)^(١٩)، بما في ذلك الذخائر الروسية الصنع، إضافة إلى الذخائر السودانية وصنفين آخرين مجهولي الجهة المصنعة ورد ذكرهما في الفقرة ١٣٨ أعلاه^(٢٠).

(١٩) تتساوى نسب أكياس الأرز وأكياس الكاكاو المستخدمة في المنطقة، رغم أن أكياس الأرز تصنع عادة من النايلون، في حين تُصنع أكياس الكاكاو من القنب. وبالنظر إلى أن نقل الذخيرة في أكياس أمر غير مألوف في حد ذاته، يرى الفريق أن إشارة الشاهد إلى الأكياس أهم في هذا السياق من صنف تلك الأكياس.

(٢٠) كتب الفريق رسائل إلى عدد من الدول الأعضاء يسألها إن كان بمقدورها تحديد الجهة التي صنعت الذخيرة، بما في ذلك كينيا والسودان. وردت كينيا بأنها لا تستطيع تحديد الجهة المصنعة من العلامات المقدمة. ورفض السودان التعاون مع الفريق، كما سلف الذكر.

الجدول ٤

عينة من الذخيرة ذكر أنها نُقلت من بور كينا فاسو إلى كوروغو في أكياس للأرز

العار	العلامات	سنة الصنع	بلد المنشأ
٢٥ × ٧,٦٢ ملم	38_84	١٩٨٤	الاتحاد الروسي (الاتحاد السوفياتي)
٣٩ × ٧,٦٢ ملم	SU_1_39_01	٢٠٠١	السودان
٣٩ × ٧,٦٢ ملم	1_39_04	٢٠٠٤	مجهول
٣٩ × ٧,٦٢ ملم	7.62x39_03	٢٠٠٣	مجهول
١١٤ × ١٤,٥ ملم	3_85	١٩٨٥	الاتحاد الروسي (الاتحاد السوفياتي)

المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

(أ) تاريخ محتمل للصنع.

١٤٩ - ويعتقد الفريق أن هاتين الإفادتين دقيقتان لأربعة أسباب. أولاً، لأن الشاهدين المستقلين أدليا بإفادتين تتسمان بالاتساق الداخلي وتعضد إحداهما الأخرى. وثانياً، يعتبر الفريق كل واحد من الشاهدين خبيراً في المجال: فالأول يعمل في التجارة البرية بين شمال كوت ديفوار وجنوب بور كينا فاسو، والثاني عضو يعمل في القوى الجديدة ومن رتبة تكفي لأن يكون له مستوى معقول من الفهم للاستراتيجيات التي تتبعها القوى الجديدة للحصول على الأسلحة. وثالثاً، تتضمن إفادة الشاهد الثاني معلومات دقيقة (بما في ذلك عن الذخيرة المعبأة في أكياس ومحو الأرقام التسلسلية) تعضد ما سلف ذكره من تحليلات الفريق المتعلقة بالأسلحة والذخيرة. وأخيراً، قدم الشاهد الثاني للفريق عينات من الذخائر كانت مطابقة للأصناف التي عُثر عليها في الأكياس.

١٥٠ - ويعتقد الفريق أن تقييمه المادي للأسلحة والذخائر المشتبه فيها، إلى جانب إفادتي الشاهدين، يقيم الدليل الكافي للخلوص إلى أن بعض العناصر في القوى الجديدة حصلت على الأسلحة والذخائر في انتهاك للحظر.

١٥١ - ويشير الفريق أيضاً إلى أن عمليات نقل الذخائر (وربما الأسلحة) قد تكون مستمرة إلى الآن. فعلى سبيل المثال، زار الفريق وحدة فانسارا ١١٠ التابعة للقوى الجديدة في كوروغو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ولاحظ وجود خمسة أكياس من الذخيرة على الأكثر (انظر الشكل التاسع، الصورة إلى اليسار). ولما زار الفريق غرفة التخزين نفسها في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لاحظ أنها تحتوي على أكثر من ٦٠ كيساً من الذخيرة

(انظر الشكل التاسع، الصورة إلى اليمين). ولم يكن بمقدور أفراد القوى الجديدة المتمركزين هناك أن يقدموا تفسيراً لهذه الزيادة.

الشكل التاسع

الذخيرة المعبأة في أكياس في وحدة فانسارا ١١٠، في كوروغو، يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (يسار) ثم يوم ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (يمين)



المصدر: فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار.

٢ - حصول القوى الجديدة في المنطقة ١٠ على أعتدة عسكرية أخرى

١٥٢ - يتولى مارتين كواكو فوفيه، وهو أحد الأفراد الثلاثة الخاضعين للجزاءات (انظر الفقرات من ٤٨٢ إلى ٤٨٥ أدناه) قيادة المنطقة ١٠ التي تدار من بلدة كوروغو التي لاحظ فيها الفريق أكبر كميات الذخائر المعبأة في أكياس والموصوفة آنفاً. وتحظى كوروغو بموقع محوري يجعلها تغطي الطرق التجارية الرئيسية المؤدية من شمالي كونت ديفوار إلى بوركينافاسو ومالي. وتشمل المنطقة ١٠ بوجه خاص الطريق الذي يعتقد الفريق أن الأسلحة والذخائر استوردت عبره من بوركينافاسو (انظر الشكل الثامن).

١٥٣ - وعلى النحو المبين في الفروع التالية، سعت القوى الجديدة في المنطقة ١٠، إلى جانب حصولها على الأسلحة والذخائر، إلى تعزيز قدرتها العسكرية عن طريق اقتناء معدات الاتصالات اللاسلكية والمركبات والبزات العسكرية. ويعتقد الفريق أن هذه المقتنيات جزء من برنامج كبير نسبياً لإعادة التسليح والتحصين يجري في المنطقة ١٠. ويلاحظ أيضاً وجود أدلة على أن قادة آخرين لمناطق القوى الجديدة يعيدون أيضاً تجهيز قواتهم.

(أ) الحصول على معدات الاتصالات

١٥٤ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، دعا السيد فوفيه ممثلين عن الصحافة الإيفوارية لتصوير معدات اتصالات لاسلكية من طراز موتورولا اقتنيت حديثا. وأبلغ المتحدث باسم السيد فوفيه الصحفيين أن معدات الاتصالات، التي ضمت محطات قاعدية، وأجهزة تخاطب يدوية GP 340، وهوائيات مرحلة GP 500، تندرج في إطار استثمار في المعدات اللاسلكية والمركبات بقيمة ٣٢ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية قامت به القوى الجديدة في كوروجو^(٢١). ونشرت إحدى الصحف صورا لمعدات الاتصالات اللاسلكية^(٢٢). ويلاحظ الفريق أن المعدات اللاسلكية من الأنواع التي تم نشرها بانت شائعة الآن في أيدي الوحدات العسكرية للقوى الجديدة في بلدي كوروجو وفيركيسيدوغو وفي محيطهما.

١٥٥ - وتمكن الفريق، خلال التحقيقات التي أجراها في كوروجو في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، من أن يلاحظ الرقم التسلسلي لأحد أجهزة التخاطب اليدوية اللاسلكية. وأبلغت شركة موتورولا الفريق بأن المعدات اللاسلكية بيعت إلى شركة هوانا غوانغ تونغ للإلكترونيات المحدودة في بيجين في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ووجه الفريق رسالة إلى بعثة الصين الدائمة لدى الأمم المتحدة يطلب إليها معلومات عن إعادة بيع جهاز التخاطب اليدوي. وأجابت البعثة بأن معدات الاتصالات لا تخضع، وفقا للقوانين والأنظمة الصينية، لضوابط تصدير الأسلحة و”لا تمت بصلية إلى مسألة انتهاك حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على كوت ديفوار. ولا يرى الفريق هذا الرأي.

(ب) الحصول على بزات عسكرية

١٥٦ - لاحظ الفريق صناديق كبيرة في كوروجو مليئة بالأحذية والبزات والقبعات والقلنسوات العسكرية في مرافق التخزين التابعة لفانسارا ١١٠، وهي الميليشيا الشخصية للسيد فوفيه (انظر الفقرة ٣٧ أعلاه). وأبلغ أفراد فانسارا ١١٠ الفريق والبعثة في مناسبتين منفصلتين بأن البزات ”صنعت في السوق بكوروجو“.

١٥٧ - وصور الفريق البزات العسكرية التي تحمل اسم شركة مصنعة فرنسية، هي غروب مارك. وأبلغت الشركة المصنعة الفريق أنه لم يتم تزويد سوى وزارة الدفاع في كل من بوركينافاسو وبنن بهذه البزات (بزات تمويه ”السحلية“ من طراز F1 المصنوعة من النسيج

(٢١) نوتر فوا (Notre Voie)، ”كوروجو: القائد فوفيه كواكو يعزز الأمن في المنطقة“، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٢٢) صحيفة لوباتريوت (LePatriote)، ”فوفيه يجهز رجاله“، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

المضلع). وأحال الفريق رسالة إلى كل من البلدين، رد عليها كلاهما بأنهما لم ينقلا بزمات عسكرية إلى القوى الجديدة ولم يسجلا فقدان بزمات عسكرية أو سرقتها.

١٥٨ - ويبدو أيضا أن بزمات عسكرية وزعت على القوى الجديدة في أنحاء أخرى من المنطقة ١٠. ففي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تلقت القوى الجديدة في فيركيسيدوغو ١٥٠ بزة عسكرية و ٢٠٠ زوج من الأحذية و ١٠٠ قلنسوة عسكرية^(٢٣). ولم يتمكن الفريق من معاينة هذه البزمات أو تحديد مصدرها.

(ج) الحصول على مركبات "عسكرية"

١٥٩ - تلقى الفريق عدة تقارير عن حصول القوى الجديدة في المنطقة ١٠ على شاحنات بيك آب. وأبلغ المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة في كوروغو الفريق بأن وحدات القوى الجديدة في البلد اقتنت ١٠ شاحنات بيك آب من أنواع مختلفة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تم تسليمها، كما أفادوا، من أراضي بوركينافاسو. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن القوى الجديدة في فيركيسيدوغو اقتنت في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ ثلاث شاحنات بيك آب من طراز تويوتا لاندكروزر^(٢٤). وعلى الرغم من أن الفريق لم يتمكن من إثبات مصدر المركبات، فهو يرى أن الإمدادات الأجنبية بالمركبات المدنية للاستخدام العسكري في كوت ديفوار تشكل انتهاكا لنظام الجزاءات (انظر الفقرة ٦٢ أعلاه).

١٦٠ - ويلاحظ الفريق كذلك أن اقتناء المركبات لأغراض عسكرية لا يقتصر على المنطقة ١٠. فقد شهد الفريق على سبيل المثال نحو ٢٠ شاحنة بيك آب من طراز هيونداي بوتر بحالة جيدة تستخدمها القوى الجديدة في مان. وكانت هذه المركبات متطابقة، ومطلية باللون الرمادي، وتحمل اسم وحدة كوبرا، التي مقرها في مان. وتم تكييف الشاحنات للاستخدام العسكري بإضافة مقعد طويل مزدوج لغرض نقل القوات. وطلب الفريق إلى شركة هيونداي موتور تزويده بمعلومات عن مبيعاتها في كوت ديفوار. وأجابت الشركة بأنها لم تبع مركبات سوى عن طريق موزع خاص، هو شركة تحالف أفريقي للسيارات (Africauto Alliance Automobiles) في أبيدجان، التي لم تعدل أي مركبة بإضافة مقعد طويل مركزي. وأبلغت شركة هيونداي موتور أيضا الفريق أن مبيعات شركة تحالف أفريقيا من

(٢٣) تقرير عن الحالة في فيركيسيدوغو، أعدته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

(٢٤) المرجع نفسه.

سيارات هيونداي بورترز هي أساسا لمزارعي الكاكاو وأن القوى الجديدة اقتنتها ربما عبر ذلك الطريق.

١٦١ - ولم يتمكن الفريق من متابعة التحقيق أكثر من ذلك، ولكنه يعتقد، نظرا إلى الصلات الوثيقة بين القوى الجديدة وتجار الكاكاو (ولا سيما في منطقة مان)، أن الحصول على تلك المركبات عن طريق هذه الوسيلة أمر مقبول (انظر الفقرتين ٢٣٥ و ٢٣٦ أدناه).

٣ - الملاحظات الختامية المتعلقة بحصول القوى الجديدة على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة

١٦٢ - يعتقد الفريق أن الأدلة المقدمة في دراسة الحالة الإفرادية هذه تشير قطعا إلى أن بعض عناصر القوى الجديدة يتسلح من جديد في مخالفة لحظر توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. وفي بعض الحالات، مثل شراء المعدات اللاسلكية المستخدمة في كوروغو، أعلنت القوى الجديدة عن هذه المقتنيات على الملأ رغم أنها لم تعلن عن مصدر هذه المعدات.

١٦٣ - وعلى الرغم من أن الفريق يعتقد بأن بعض الأطراف في بوركينافاسو متورط في نقل الأسلحة والذخائر إلى وحدات القوى الجديدة، فليس لديه أي دليل للربط بين عمليات النقل هذه وسلطات بوركينافاسو. هذا، ويرى الفريق أن كيانات وأفراد في بوركينافاسو (ولا سيما في بوبو ديولاسو) مصالح تجارية في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة بكونت ديفوار (انظر الفقرتين ٢٣٧ و ٢٣٨ أدناه) وأن لدى كليهما الدوافع والوسائل للمساعدة في عمليات اقتناء الأسلحة من جانب القوى الجديدة.

١٦٤ - ويعتقد الفريق، على سبيل المثال، أنه ليس من قبيل الصدفة ربما أن أكياس الكاكاو الغنية التي تستخدم لنقل كاكاو شمال كونت ديفوار إلى بوبو ديولاسو (انظر الفقرة ٢٤٢) متطابقة مع الأكياس التي تحتوي على ذخائر في عدة مرافق تابعة للقوى الجديدة في كونت ديفوار. ويلاحظ الفريق أن الشاحنات الإيفوارية تفرغ الكاكاو الإيفواري في الأكياس التي تحمل اسم غانا في بوبو ديولاسو. ويعتقد أن الشاحنات التي تقوم برحلة العودة تجمع الأكياس الفارغة التي تحمل اسم غانا قبل مغادرة بوبو ديولاسو. وقد يوحي ذلك بأن الذخائر يعاد تعبئتها في البلدة، ولكن الفريق لا يملك أي دليل على ذلك.

١٦٥ - ولئن كان الفريق يفتقر إلى الأدلة الموثقة بمسندات عن عمليات نقل الأسلحة والذخائر، مثل قائمة الشحن أو شهادة المستخدم النهائي، فهو لا يعتقد أن ذلك ينفي حجية النتائج التي توصل إليها. فحالة من هذا القبيل فيها أسلحة وذخائر معبأة في أكياس خام، ومنقولة بالشاحنات عبر حدود غير محروسة نسبيا، لا تستلزم وثائق النقل التي تستلزمها عملية نقل أسلحة دولية كبرى، عن طريق الشحن الجوي أو البحري.

١٦٦ - وبالإشارة أيضا إلى نتائجه المتصلة بعمليات نقل خراطيش بنادق الصيد معيار ١٢ (انظر الفقرات من ١٠٢ إلى ١٠٥)، يلاحظ الصعوبات التي تعترض على ما يبدو قدرة بوركينافاسو على التحكم بأنشطة الأفراد أو الكيانات الذين يعملون داخل أراضيها أو يعبرونها. ويشجع الفريق حكومة بوركينافاسو على التحقيق في عمليات نقل الأسلحة والذخائر والأعتدة ذات الصلة بدون إبطاء.

سابعاً - المالية

١٦٧ - يعرض هذا الفرع من التقرير مصادر التمويل المتاحة لحكومة كوت ديفوار والقوى الجديدة من أجل الشراء المحتمل للأسلحة والأعتدة ذات الصلة. ويشمل ذلك تحليلاً لميزانية الدفاع الوطني لكوت ديفوار وتقارير عن عدة استفسارات عالقة، وجهتها أفرقة الخبراء السابقة إلى الحكومة والقوى الجديدة. وتتعلق هذه الاستفسارات، على التوالي، بالمخصصات الحكومية وبيانات التنفيذ الفصلية للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وإيرادات ونفقات الهيئة المركزية التي هي المقر المالي للقوى الجديدة.

١٦٨ - والهدف الثاني لهذا الفرع، كما هو متوخى في تقرير الفريق عن منتصف المدة (S/2009/188، الفقرة ٥٩) هو البحث في الشبكات الاقتصادية التي تشمل جميع أنحاء البلد وغالبا ما تكون غير رسمية وتسهم بالأموال التي يمكن استخدامها لشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. وكثيرا ما تتخطى هذه الشبكات المصالح والانتماءات السياسية، بوجود الوسطاء وصغار التجار الذين يعملون في كل من شمال كوت ديفوار وجنوبها. وتوضيحا لهذه النقطة، يقدم الفريق تحليلاً لنشاط أساسي مدر للإيرادات مشترك بين شمال البلد وجنوبه على السواء، ألا وهو إنتاج الكاكاو وتصديره.

١٦٩ - وكوت ديفوار أكبر بلد منتج للكاكاو في العالم، وتبلغ حصتها في سوق الصادرات العالمية نحو ٤٠ في المائة. إلا أن هذا الرقم لا يشمل البيانات المتعلقة بإنتاج الكاكاو وتصديره في شمال كوت ديفوار الخاضع لسيطرة القوى الجديدة. ويقدر الفريق أن شمال كوت ديفوار ينتج نحو ١٢٨ ٠٠٠ طن من حبوب الكاكاو في الموسم الواحد، مما يجعله سابع منتج للكاكاو في العالم (انظر الجدول ٥ أدناه).

الجدول ٥

الإنتاج العالمي من حبوب الكاكاو للموسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧

البلد	إنتاج الكاكاو (بالطن)	النسبة المئوية من الإنتاج العالمي
كوت ديفوار (الجنوب)	١ ٢٨٠ ٠٠٠	٣٧,٢
غانا	٦٦٠ ٠٠٠	١٩,٢
إندونيسيا	٤٧٠ ٠٠٠	١٣,٦
نيجيريا	١٨٠ ٠٠٠	٥,٢
الكاميرون	١٨٠ ٠٠٠	٥,٢
البرازيل	١٤٠ ٠٠٠	٤,٤
كوت ديفوار (الشمال)	١٢٨ ٠٠٠	٣,٧
إكوادور	١١٤ ٠٠٠	٣,٣
بلدان أخرى	٢٧٤ ٠٠٠	٨
المجموع	٣ ٤٣٦ ٠٠٠	١٠٠

المصدر: ICCO Quarterly Bulletin for Cocoa Statistic, Vol XXXIII, No 4, 22 October 2007

ملاحظات: تعكس البيانات المتعلقة بكوت ديفوار (الشمال) تقديرات الفريق لموسم الكاكاو ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي تمثل ١٠ في المائة تقريبا من إنتاج جنوبي كوت ديفوار. وقد توصل الفريق إلى تقدير نسبة ١٠ في المائة خلال المقابلات التي أجراها مع المنتجين بمحاصيل الكاكاو والمشتريين الدوليين. تختلف الأرقام بالنسبة إلى البند "بلدان أخرى" وجميع النسب المئوية عن المصدر الأصلي نظرا لترح الأرقام المتعلقة بإنتاج كوت ديفوار (الشمال) من فئة "بلدان أخرى". ولم يتمكن الفريق من الحصول على مجموعة كاملة من البيانات (ولا يزال المنتجون يجمعون بعضها)، ولكنه يلاحظ بأن الإنتاج العالمي ظل مستقرا إلى حد ما منذ عام ٢٠٠٤.

ألف - مالية الحكومة

١٧٠ - يعرض هذا الفرع أربعة تحليلات هي: (أ) التحقيقات تبعا لاستفسارات أفرقة الخبراء السابقة المتصلة بالمالية؛ و (ب) عرض مستكمل للمبالغ المرصودة في ميزانية الحكومة من أجل النفقات العسكرية للعام ٢٠٠٨؛ و (ج) تحليل للتحديات التي تواجهها الحكومة للامتثال لمعايير الدائنين الدوليين؛ و (د) مناقشة آخر التقارير الصحفية عن هبة خاصة بقيمة ٢١٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية^(٢٥) (نحو ٤٣٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) مقدمة إلى وزارة الدفاع.

(٢٥) بسعر صرف متوسط يبلغ ٥٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لدولار الولايات المتحدة.

١ - متابعة نتائج أفرقة الخبراء السابقة

١٧١ - تابع الفريق، خلال فترة ولايته، الاستفسارات المتبقية التي أثارها أفرقة الخبراء السابقة بتوجيه ٣٧ رسالة إلى مختلف الوكالات التابعة لحكومة كوت ديفوار، والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والشركات الخاصة. ولم يتلق الفريق سوى ١٦ إجابة عن هذه الرسائل. وعلى الرغم من أن وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الزراعة وافقتا على الاجتماع بالفريق، ظلت الأسئلة التي طرحها أو أعاد طرحها خلال الاجتماعات دون إجابة.

١٧٢ - وتضمنت أربعة من رسائل الفريق طلبا بموافاته بنسخة من الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٩ وتنفيذها الفصلي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وطلب الفريق أيضا أن توافيه الحكومة ببيانات تفصيلية لحسابي Sacherie Brousse و Reserve de Prudence^(٢٦)، وهو أمر طلبته أيضا الأفرقة السابقة (انظر S/2008/598، الفقرة ١١٨). وعلاوة على ذلك، طلب الفريق الحصول على معلومات بشأن الجهود التي تبذلها الحكومة للتحقيق في المخالفات المالية. فعلى سبيل المثال، طلب الفريق الحصول على نتائج التحقيقات التي أفادت التقارير أن وزارة العدل أحرقتها بشأن تحويل الأموال أو اختلاسها من إدارة البن والكافو (Filiere du café et du cacao)، وهي الهيئة الإيفوارية التي كانت تتولى سابقا إدارة سوق الكافو وتنظيمه في كوت ديفوار. واستفسر الفريق أيضا عن أسباب احتفاظ الحكومة بالرسوم شبه الضريبة المفروضة على الكافو وعن وكالة الرسوم شبه الضريبة المنشأة حديثا (لجنة إدارة البن والكافو). وفي سياق كوت ديفوار، تعد الجبايات شبه الضريبة نظاما ضريبيا شبه رسمي لا تخضع فيه الأموال بالضرورة لمساءلة آليات الرقابة الحكومية العادية.

١٧٣ - وأخيرا، طلب الفريق الحصول على معلومات بشأن التدابير التي تتخذها الحكومة لزيادة الشفافية فيما يتعلق بإعداد الميزانية الوطنية وتنفيذها، ولا سيما في القطاع العسكري.

١٧٤ - ووجه الفريق أيضا ١٠ رسائل إلى الشركات الرئيسية لتجارة الكافو في البلد بغرض إيجاد أوجه الشبه في ردوها المتعلقة بالأرقام التجارية والرسوم المدفوعة إلى الحكومة، ولا سيما الرسوم شبه الضريبة. ولم تجب منها سوى ثلاث شركات.

(٢٦) يضم حساب Sacherie Brousse الضرائب المحصلة من المصدرين لتمويل شراء أكياس الكافو من منتجي الكافو. ويعد Reserve de Prudence صندوقا مكرسا لضمان عدم انخفاض السعر المدفوع إلى المنتجين عن السعر المرجعي للكافو في حال هبوط الأسعار (Bourse du café et du cacao Structure des couts dans la formation des prix bord champ, website page, publication periodique; note de conjonction fevrier - juillet 2006).

١٧٥ - ووجه الفريق أيضا، خلال تحقيقاته المتصلة بالمالية، رسائل إلى المدير العام للخزانة والحسابات العامة، والمدير العام للحمارك، والمدير العام للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، أبيدجان، ووزارة المناجم والطاقة، ومدير رابطة تنمية الغابات، ووزارة البيئة والمياه والغابات (يتعلق كل منها بالإيرادات المتأتية من استغلال الأخشاب في كوت ديفوار)؛ والمدير العام لدار النشر Societe nouvelle de presse et d'edition de Côté d'Ivoire. ولم يتلق الفريق أجوبة عن معظم رسائله.

١٧٦ - وفي ضوء أهمية النفط والغاز لاقتصاد كوت ديفوار، أجرى الفريق مقابلات مع ممثلين عن وزارة المناجم والطاقة فيما يتعلق بإنتاج أنواع الوقود الأحفوري وتجارتها، والإيرادات التي يدرها هذا القطاع لاقتصاد البلد. ووجه الفريق أيضا رسائل إلى شركتي النفط والغاز في البلد. وكان الفريق يأمل أن يقارن المعلومات التي قدمتها هاتان الشركتان مع البيانات التي قدمتها الحكومة. ولم يرد أي من الشركتين على طلبات الفريق.

٢ - تنفيذ الميزانية واعتماداتها المخصصة للنفقات العسكرية للسنة المالية ٢٠٠٨

١٧٧ - في رسالة موجهة إلى وزارة الدفاع في كوت ديفوار مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، طلب الفريق بيانات تفصيلية عن النفقات العسكرية المدرجة في الجدول ٦ أدناه، ولكنه لم يتلق أي رد. وتمكن الفريق فقط من الحصول على مشروع وثيقة معنونة "رسالة أمام مجلس الوزراء بشأن مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩" عن طريق مصدر خاص وليس مصدر رسمي. وتتضمن الرسالة آخر المعلومات عن تنفيذ الميزانية لعام ٢٠٠٨. ويعرض الجدولان ٦ و ٧ أدناه أرقاما واردة في هذه الرسالة قامت بتجميعها وزارة الاقتصاد والمالية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٢٧). وترد جميع الأرقام بملايين فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

(٢٧) رسالة أمام مجلس الوزراء بشأن مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩، وزارة الاقتصاد والمالية، نسخة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

الجدول ٦
تنفيذ الميزانية حسب القطاع والوظيفة، العام ٢٠٠٨ (حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)^(٢٨)

القطاع والوظيفة	المخصصات	بجميع المبالغ المدفوعة (بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية)
الدفاع	٢١١ ٣١٣ ٥٦٢ ٠١٧	٢٠٤ ٩٠٢ ٧٠٣ ٥٤٤
الخدمات الاجتماعية	١٠ ٩٨١ ٣١٢ ٥٥١	٦ ٩١٩ ١٤٩ ٧٢١
الخدمات العسكرية	٨٢ ٦١٤ ٢٧٩ ١٧٦	٩٣ ١٨١ ٣٠١ ٩٠٩
خدمات الدرك	٣٩ ٦٣١ ٣٥٢ ٧٧٣	٣٤ ٨٤٤ ٨١٢ ٤٩٥
الخدمات العسكرية الأخرى	٧٨ ٠٨٦ ٦١٧ ٥١٧	٦٩ ٩٥٧ ٤٣٩ ٤١٩
الإيجارات الإدارية	٩ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
مكافآت الجبهة ^(٢٩)	٣٩ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٩ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الأمن والنظام	١٠١ ٠٨٣ ٥٠٩ ١٠٥	٩٤ ٨٦٦ ٢٦٠ ١٨٢
خدمات الشرطة	٧٩ ١٣٧ ٠٩١ ٠٥٤	٧٨ ٥٤٢ ٥٦٤ ٢١٨
الخدمات القضائية	٢٠ ١٤٠ ٥٩٦ ٦٨٧	١٦ ٠٨٩ ٦٩٩ ٥٢٧
المؤسسات العقابية والإصلاحات	١ ٨٠٥ ٨٢١ ٣٦٤	٢٣٣ ٩٩٦ ٤٣٧

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، حكومة كوت ديفوار.

(أ) مكافآت مدفوعة للأفراد العسكريين قيد الخدمة.

الجدول ٧
مقتطف من الرسالة المتعلقة بتنفيذ الميزانية حسب الوزارة والمؤسسة والفئة الرئيسية،
العام ٢٠٠٨ (حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)^(٢٩)

الوزارة	الميزانية التكميلية	بجميع المبالغ المدفوعة (بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية)
وزارة الدفاع	١٧١ ٣٤٥ ٠٩٦ ٣٥٣	١٦٥ ٢٠٢ ٧٠٣ ٥٤٤
المعدات الجماعية	١ ٨٧٠ ٧٣٠ ٠٤٧	٤٨٢ ٥٠٠ ١٥٥
التحويلات وتدخل الدولة	١ ٨٤٦ ٥٦٠ ٢١٨	٢ ٣١٥ ٣٣٢ ٨٩٠
نفقات الموظفين	١٠٨ ١٧٦ ٦٤٠ ٣٧٩	٩٥ ٨٥٣ ٠٦٢ ١٤٥
شراء السلع والخدمات	٥٩ ٤٥١ ١٦٥ ٧٠٩	٦٦ ٥٥١ ٨٠٨ ٣٥٤

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، حكومة كوت ديفوار.

(٢٨) تنفيذ الميزانية حسب القطاع والوظيفة، العام ٢٠٠٨ (الوضع في نهاية عام ٢٠٠٨)، رسالة أمام مجلس الوزراء بشأن مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩، وزارة الاقتصاد والمالية، نسخة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، المرفق ٧.

(٢٩) تنفيذ الميزانية حسب الوزارة والمؤسسة والفئة الرئيسية، العام ٢٠٠٨ (الوضع في نهاية عام ٢٠٠٨)، رسالة أمام مجلس الوزراء بشأن مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩، وزارة الاقتصاد والمالية، نسخة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، المرفق ٩.

١٧٨ - لا تختلف معلومات الميزانية الواردة في الجدولين ٦ و ٧ كثيرا عن ميزانية آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد لاحظ فريق الخبراء السابق (انظر S/2008/598، الفقرة ١٠٨) أن المبلغ المخصص لوزارة الدفاع حدد أولا في ١٥٤ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، وزيد ليصل إلى ١٦١ بليون فرنك أفريقي. ووفقا للجدول ٧، رفع ذلك الرقم أخيرا إلى ١٦٥ بليون فرنك أفريقي (أي أنه لم يسجل تغييرا كبيرا).

١٧٩ - ويطلب الفريق إلى حكومة كوت ديفوار متابعة لولايته وفقا للفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٧٢٧ (٢٠٠٦) أن تزوده بمعلومات مفصلة عن جميع الحسابات في الميزانية العسكرية، ولا سيما عن مبلغ ٦٩ بليون فرنك أفريقي تحت عنوان "الخدمات العسكرية الأخرى".

٣ - الحكومة والجهات الدائنة الدولية

١٨٠ - وافق نادي باريس للجهات الدولية الدائنة أن يلغي ٨٤٥ مليون دولار من الدين القومي لكوت ديفوار وتأجيل سداد مبلغ إضافي قدره ٤ بلايين دولار حتى نيسان/أبريل ٢٠١٢ بسبب التدابير الواعدة التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الانتعاش الاقتصادي، مثل دفع متأخراتها المحلية والحفاظ على تدفق صحي لسداد الفوائد إلى البلدان المقرضة.

١٨١ - وتشير الإجراءات التي اتخذها نادي باريس إلى أن حكومة كوت ديفوار قامت بتنازلات لتحقيق الأهداف المالية والهيكلية بغرض التوصل إلى إلغاء بع ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون^(٣٠).

١٨٢ - ومن التنازلات الأخرى التي قامت بها الحكومة التخفيف من العبء الضريبي على قطاع الكاكاو. ففي الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، قامت الحكومة بفرض رسوم شبه ضريبية على الكاكاو تبلغ ٥٣ في المائة بالحد الأدنى من المساءلة عن الإيرادات أو بدون مساءلة على الإطلاق. ونص البنك الدولي، بعد أن سلم بوجود هذه المشكلة، على أن إجمالي الجبايات على قطاع الكاكاو ينبغي ألا تتخطى ٢٢ في المائة بحلول عام ٢٠١١، وهي خطوة من شأنها أن تخفض الجبايات على إيرادات الكاكاو إلى مستويات أكثر تنافسية بالنسبة إلى بلدان أخرى في المنطقة.

(٣٠) أنشأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عام ١٩٩٦ للتخفيف من عبء الديون على كاهل البلدان الفقيرة.

١٨٣ - وعلى الرغم من أن الحكومة الإيفوارية تتخذ حاليا خطوات نحو الامتثال لشروط الجهات الدائنة الدولية، يعتقد الفريق أن بعض الجوانب المتصلة بإدارة الإيرادات المتأتية من الكاكاو لا يزال غامضا. وهذا يشكل خطرا لأن السلطات الإيفوارية يمكنها خفية أن تحول بعض هذه الأموال لاقتناء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. وسوف يتعذر على المنظمات الدولية بسبب الغموض الذي يكتنف إدارة الأموال أن تتعقب هذا النوع من التحويل لو حصل.

١٨٤ - وفي هذا الصدد، يحيط الفريق علما بالاستنتاجات التي وردت في مقال صدر في مجلة IMF Survey Magazine بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ يشير إلى الحاجة لإصلاحات أكثر جذرية وللمزيد من الشفافية والمساءلة في استخدام الإيرادات المتأتية من الكاكاو^(٣١).

٤ - تمويل اللجنة الوطنية لدعم قوى إعادة التوحيد لوزارة الدفاع

١٨٥ - وفقا لتقارير في الصحف الإيفوارية الصادرة يوم ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تبرع رئيس اللجنة الوطنية لدعم قوى إعادة التوحيد لوزارة الدفاع بمبلغ ٢١٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٤٣٠.٠٠٠ دولار). وأفيد أن تلك الأموال لتغطية تكلفة قيام القوات العسكرية الإيفوارية بـ "تأمين عملية السلام". وأعلن رئيس اللجنة أيضا أن ٤٠ مركبة، تبلغ قيمتها بليون فرنك أفريقي، قد تبرع بها أيضا للقوات الإيفوارية شركة تعد من الجهات الشريكة للجنة.

١٨٦ - وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، اجتمع الفريق بوزير دفاع كوت ديفوار، الذي ما زال يرى أن اللجنة هيئة مدنية تهدف إلى جمع الأموال من المواطنين والتجار لمساعدة وزارة الدفاع في جهودها الرامية إلى تأمين السلام في كوت ديفوار. وتشمل هذه المساعدة تأهيل المنشآت العسكرية؛ وشراء المعدات العسكرية لمركز القيادة المتكاملة؛ ودفع رواتب الأفراد العسكريين الذين أعيد إدماجهم (تقدر بنحو ٥٠.٠٠٠ فرنك أفريقي في الشهر، في الفترة من تموز/يوليه حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

١٨٧ - ولم يجتمع الفريق حتى الآن. مدير المعدات في وزارة الدفاع للتحقق من نوع المعدات العسكرية التي تعتزم الوزارة شراؤها بالهبة المقدمة من اللجنة. كما لم يتأكد الفريق بعد مما إذا كانت الوزارة تنتظر أن تتلقى مركبات عسكرية.

١٨٨ - ورغم تقديم عدة طلبات للحصول على المعلومات إلى وزارة الدفاع، لم تقدم الوزارة بيانا مفصلا لميزانية الدفاع لعام ٢٠٠٩، كما أنها لم تقدم قائمة جرد الأسلحة

(٣١) IMF Survey Magazine, "Cote d'Ivoire Takes Big Step Toward Economic Recovery," 6 May 2009.

والذخيرة المطلوبة. وفي ضوء ما تقدم ذكره، يرى الفريق أن أموال اللجنة قد تشجع على اقتناء وزارة الدفاع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في انتهاك للحظر المفروض في هذا الصدد.

باء - مالية القوى الجديدة

١٨٩ - يعرض هذا الجزء من الفرع المتعلق بالمسائل المالية أحد أهم مصادر الإيرادات المتاحة للقوى الجديدة، وبخاصة لقادة مناطق القوى الجديدة. وتكشف التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء أن هذه الإيرادات أكبر مما ذكرته الأفرقة السابقة أو مما جاء في البحوث التي أجرتها منظمات المجتمع المدني. وتشير دراسة الفريق لمقتنيات عناصر في القوى الجديدة من الأسلحة إلى أن قادة المناطق بوسعهم استخدام هذه الأموال لاقتناء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة (انظر الفقرات من ١٢٢ إلى ١٦٦ أعلاه).

١٩٠ - وطلب الفريق في اجتماع عقد في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ مع الأمين الوطني للاقتصاد والمالية للقوى الجديدة، موسى دوسو، وفي رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نسخاً من الميزانية التي تديرها الهيئة المركزية لفترة السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩. وكان الفريق يأمل إعادة النظر في ميزانية الهيئة المركزية وتنفيذها، إضافة إلى إيرادات ونفقات القوى الجديدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولا تزال الطلبات بلا إجابة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

١ - دراسة حالة إفرادية: اقتصاد شبيه باقتصاد أمراء الحرب في شمال ديفوار

١٩١ - يلاحظ الفريق، كما ورد في مقدمة هذا التقرير، أن الاقتصاد في شمال كوت ديفوار الذي تسيطر عليه القوى الجديدة يشبه اقتصاد أمراء الحرب. ويستغل قادة مناطق القوى الجديدة العشرة مناصبهم العسكرية لتحصيل الإيجارات من المنطقة في شكل ضرائب على التجارة والخدمات والعائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية وتصديرها.

١٩٢ - وتفصّل الفقرات التالية حجم الإيرادات التي تندفق إلى عناصر القوى الجديدة في جميع أنحاء شمال كوت ديفوار. وتركز على أربعة أنشطة أساسية مدرة للإيرادات، وهي: الضرائب المفروضة على البضائع المنقولة عبر الطرق؛ والضرائب التشغيلية المفروضة على الشركات الخاصة في المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة؛ والأموال التي تجني من السكان لقاء "تقديم" الخدمات العامة (وبخاصة الإمداد بالكهرباء)؛ واستغلال الموارد الطبيعية المختلفة.

(أ) مراكز التفتيش

١٩٣ - تقييم القوى الجديدة مراكز تفتيش بأحجام مختلفة في جميع أنحاء شمال كوت ديفوار. وتتراوح هذه المراكز بين حواجز الطرق الصغيرة التي يعمل بها فردان أو ثلاثة أفراد ومراكز التفتيش المتطورة نسبيا ذات الحواجز وجسور القبان الإلكتروني لوزن السلع التي يتم شحنها برا.

١٩٤ - وتواجه السلع التي يتم نقلها بالشاحنات عبر شمال كوت ديفوار العديد من مراكز التفتيش، ويجب في أكثر الحالات أن تدفع رسوم مرافقة أو رسوم "جمرك" أو رسوم عبور لأفراد القوى الجديدة. ومن المهم ملاحظة أن مراكز التفتيش هذه لا تدار مركزيا وأن إيرادات كل موقع عادة ما تدعم أنشطة العناصر المحلية في القوى الجديدة، وفي المقام الأول قادة المناطق. وتدفع نسبة غير معروفة، مع ذلك، إلى الخزنة المركزية للقوى الجديدة.

١٩٥ - واهتم الفريق في البداية بحجم الإيرادات المحصلة من شحنات السلع بسبب قدرتها على تزويد قادة المناطق بالوسائل التي تمكنهم من شراء الأسلحة والعتاد ذي الصلة (انظر الفقرات من ١٢٢ إلى ١٦٦ أعلاه). وبعد البحث المستفيض، جمع الفريق سجلا من وثائق وإيصالات العبور يوضح رحلات ست شاحنات سعتها ٤٠ طنا في طريقها من بلدة مان الإيفوارية إلى الحدود مع بوركينا فاسو (المسماة الممر الشمالي من قبل القوى الجديدة). ويبين الجدول ٨ أدناه الرسوم التي تدفعها كل شاحنة. وتوضح الخريطة في الشكل العاشر الطريق الذي تسلكه الشاحنات؛ وجميع الأرقام بالفرنك الأفريقي.

الجدول ٨

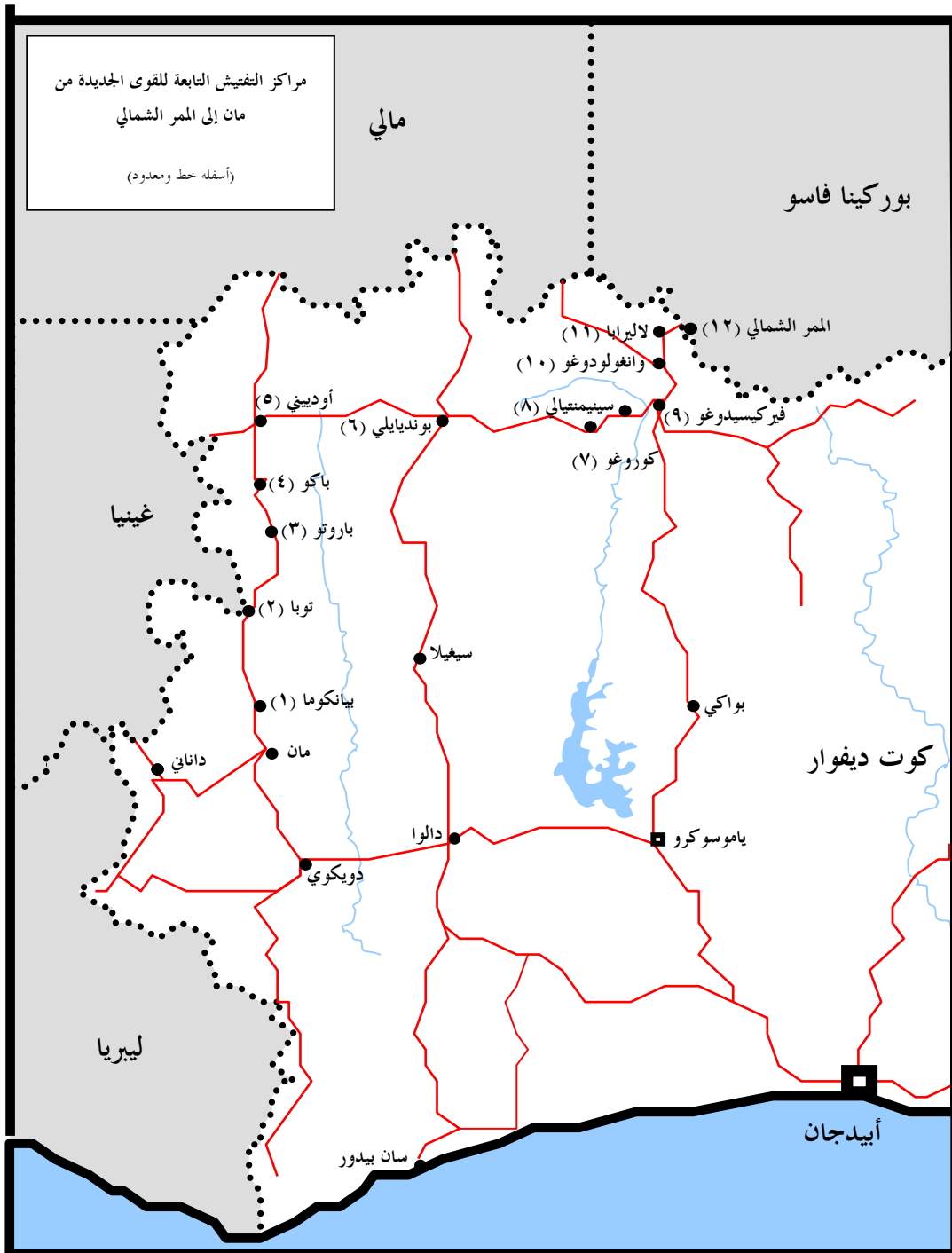
الرسوم التي تدفعها الشاحنات في طريقها من مان إلى الممر الشمالي

البلدة/مركز التفتيش	الشاحنة ١	الشاحنة ٢	الشاحنة ٣	الشاحنة ٤	الشاحنة ٥	الشاحنة ٦
١ - بيانكوما		٥ ٠٠٠				
٢ - توبا		٣ ٠٠٠				
٣ - بوروتو	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠				
٤ - باكو				٨ ٠٠٠		
٥ - أوديبي	٥٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠				
	٥٠ ٠٠٠					
	٣ ٠٠٠					
٦ - بونديالي				٢ ٠٠٠		
٧ - كوروغو	٢٠٠ ٠٠٠					
	١٥ ٠٠٠					
	٤ ٠٠٠					
	٢ ٠٠٠					
	١ ٠٠٠					
٨ - سينيمتالي					٢ ٠٠٠	
					١ ٠٠٠	
٩ - فيركيسيدوغو			٢ ٠٠٠		٢ ٠٠٠	
			١ ٥٠٠		٢ ٠٠٠	
					١ ٠٠٠	
١٠ - وانغولودوغو			١٥ ٠٠٠			
			٣ ٠٠٠			
١١ - لاليرابا		٥ ٠٠٠				
١٢ - الممر الشمالي	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠				
	٣ ٠٠٠					
إجمالي الرسوم	٣٣٢ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٢١ ٥٠٠	١٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٣ ٠٠٠

المصدر: فريق الخبراء المعني بكموت ديفوار.

الشكل العاشر

مراكز التفتيش التابعة للقوة الجديدة على الطريق المؤدي من مان إلى الممر الشمالي



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

١٩٦ - تختلف الرسوم المدفوعة عند كل مركز تفتيش اختلافا كبيرا، وتصدر القوى الجديدة إيصالات وتصاريح مرور مختلفة اعتمادا على "الخدمة" مدفوعة الأجر. وترفق بهذا التقرير نسخ من أنواع مختلفة من الإيصالات (انظر المرفق الرابع).

(ب) المساهمات في الميزانية

١٩٧ - كما تفرض القوى الجديدة ضريبة أو "مساهمة في الميزانية" على جميع الشركات الكبرى في منطقة عملياتها. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على سبيل المثال، طلبت لجنة مراقبة القطن وجوز الكاجو التي تسيطر عليها القوى الجديدة من إحدى شركات القطاع الخاص دفع مبلغ ٥٦١ ٠٠٠ فرنك أفريقي (حوالي ١٠٠ ٥ دولار) للحصول على حق بدء عملياتها في فيركيسيدوغو. وأشارت اللجنة إلى أنها ستقبل الدفع على أقساط ثلاثة (انظر المرفق الخامس).

(ج) رسوم الخدمة

١٩٨ - على الرغم من أن حكومة كوت ديفوار توفر الكهرباء مجاناً لشمال البلد الذي تسيطر عليه القوى الجديدة، تفرض القوى الجديدة رسوماً على جميع المشتركين الجدد في شركة الكهرباء الإيفوارية. ففي كوروغو، على سبيل المثال، أصدر قائد المنطقة ١٠، مارتين كواكو فوفيه، تعليمات لجميع المستفيدين من الكهرباء بدفع رسوم شهرية تتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٣ ٠٠٠ فرنك أفريقي (انظر المرفق السادس).

(د) استغلال الموارد

١٩٩ - هناك عناصر معينة في القوى الجديدة تقوم بقوة أيضاً بفرض الضرائب على الموارد الطبيعية. وتعدّين الذهب هو أحد هذه الأنشطة، ويجلب عوائد مجزية على ما يبدو. وتستثمر شركة رانغولد للموارد حالياً في بناء منجم للذهب في تونغون يقع إلى شمال كوروغو بحوالي ٦٠ كلم، في الأرض التي يديرها قائد المنطقة ١٠، مارتين كواكو فوفيه (أحد الأشخاص الثلاثة الخاضعين للجزاءات).

٢٠٠ - وتشير التحقيقات التي أجرتها الخلية المعنية بالحظر في البعثة، بالتعاون مع فريق الخبراء، إلى أن الموقع أكبر سبع مرات تقريباً من منجم شركة إيتي للتعدين. وهذا المنجم، الواقع بالقرب من مدينة داناني في جنوب البلد الذي تسيطر عليه الحكومة، الذي تشغله شركة لامانشا للموارد (La Mancha Resources)، يعد حالياً أكبر منجم في البلد

بإنتاج سنوي يقدر بحوالي ٥٥ ٠٠٠ أوقية تروي من الذهب^(٣٢). وبالمقارنة تقدر شركة رانغولد للموارد أن احتياطيها من الذهب يبلغ مجموعها ٣,١٦ ملايين أوقية تروي^(٣٣).

٢٠١ - وتشير المعلومات التي حصل عليها الفريق إلى أن شركة رانغولد تدفع حالياً للسيد فوفيه ما لا يقل عن ٣ ملايين فرنك أفريقي في الشهر (حوالي ٦ ٠٠٠ دولار) لقاء حقوق التشغيل.

٢٠٢ - وأبلغت شركة رانغولد الفريق بأنها لم تدفع أي أموال للسيد فوفيه. ومع ذلك، اعترفت، في رسالة وجهتها إلى الفريق في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بأنها استعانت بشركة كوباجيكس - سيكيوريتيه ذات المسؤولية المحدودة (Cobagix- Sécurité SARL) لتوفير الأمن لمشروع تونغون التابع لشركة رانغولد، ولكنها ادعت أنها قد فسخت العقد في منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٩ (لم يحدد السبب).

٢٠٣ - يتبين من المقابلات التي أجراها الفريق في كوروغو أن شركة كوباجيكس سيكيوريتيه يملكها السيد فوفيه، وهو أحد الأشخاص الثلاثة الخاضعين للجزاءات.

(هـ) إمدادات الوقود

٢٠٤ - يلاحظ الفريق أن هناك ما لا يقل عن تسع محطات للوقود تعمل في بلدات وقرى بونديالي وفيركيسيدوغو وغبون وكوليا وكوروغو وكوتو وتينغريلا الإيفوارية. وما زالت محطات الوقود هذه تعمل رغم أن شركات النفط الكبرى لم تعد تشغيلها. ويعتقد الفريق أن متعهدي النقل يحملون الوقود من جنوب البلد، معلنين أنه في طريقه إلى بلدان في شمال كوت ديفوار، ثم يبيعونه في شمال البلد.

٢٠٥ - وتشير التحقيقات التي أجراها الفريق إلى أن قادة مناطق القوى الجديدة إما يمتلكون محطات وقود في شمال البلد أو يفرضون ضرائب على رجال الأعمال الذين يشغلونها.

(٣٢) أفيد أن منجم شركة إيتي للتعدين أنتج ٤٦٠ ٥٤ أوقية من الذهب في عام ٢٠٠٨. موقع شركة لامانشا على الإنترنت، ٢٠٠٩، ”منجم إيتي“، تم تحديثه في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. <http://www.lamancha.ca/servlet/dispatcherservlet?selectedContentID=1055&lang=2&action=2>

(٣٣) رانغولد، ٢٠٠٩ ”النتائج الفصلية ونتائج الستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩“، عرض بوربونيت، ”كوت ديفوار ... موجز مشروع تطوير تونغون“، انظر www.randgoldresources.com

جيم - تمويل أنشطة الميليشيات في جنوب غرب كوت ديفوار

٢٠٦ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، زار الفريق جنوب غرب كوت ديفوار لمتابعة التحقيقات في أنشطة جماعات الميليشيا التي تنشط في بلدتي دويكوي وغيجلو وحولهما.

٢٠٧ - وقد سبق أن تلقى الفريق عدة تقارير موثوق بها تفيد أن عناصر في حكومة كوت ديفوار دفعت لمهاو غلوفيني ٢٥ مليون فرنك أفريقي (٥٠ ٠٠٠ دولار) في عام ٢٠٠٥. والسيد غلوفيني ("الجنرال ماهو") هو أقوى قادة الميليشيات في منطقة الجنوب الغربي، وأفيد أنه تم دفع الأموال لدعم أفراد جماعات الميليشيا المحلية.

٢٠٨ - وأشارت التقارير كذلك إلى أن السيد غلوفيني احتفظ بمبلغ ١٥ مليون فرنك أفريقي (٣٠ ٠٠٠ دولار) من هذه الأموال لنفسه بدلا من توزيعها على الميليشيات المحلية. وبالنظر إلى أن ميليشيا السيد غلوفيني هي على ما يبدو الأفضل تسليحا وتجهيزا، بهامش كبير، بين الميليشيات التي التقاها الفريق (انظر الفقرتين ١١٣ و ١١٤ أعلاه)، يرى الفريق أن تحويل الأموال يمكن أن يمت بصلة لنظام الجزاءات.

الشكل الحادي عشر

مرفق لتجهيز الأخشاب (يسار) ونقل الأخشاب الخام (يمين)

دويكوي وضواحيها، نيسان/أبريل ٢٠٠٩



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٢٠٩ - وتمكن الفريق أيضا، أثناء وجوده في المنطقة، من تأكيد استغلال الأخشاب والتجارة فيها على نطاق واسع، مع قيام شركتين رئيسيتين على الأقل بشحن الأخشاب، وبوجه خاص لأوروبا (انظر الشكل الحادي عشر). وقد اشتبه الفريق في أن بعض الشركات التي تقوم باستغلال الأخشاب قد تسهم بأموال للمليشيات من أجل حماية الأصول الثابتة والتجارة. وقال قادة مليشيات قابلهم الفريق، بمن فيهم السيد غلوفيني، إن الأمر ليس كذلك، وإن المليشيات في المنطقة تعتمد تماما على التبرعات الآتية من المجتمعات المحلية.

٢١٠ - ومع ذلك، أبلغ ممثلون عن واحدة من أكبر شركات الأخشاب في كوت ديفوار الفريق، خلال اجتماع عقد في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن المليشيات مرتبطة ارتباطا جوهريا بتجارة الأخشاب. ولا تقوم الشركات الدولية بقطع الأشجار، بل تشتري الأخشاب من عدد من قاطعي الأخشاب المختلفين، ثم تنظم نقلها إلى ميناء سان بيدرو البحري. وأبلغت الشركة الفريق أن السيد غلوفيني من الموردين الرئيسيين للأخشاب إلى الشركات العاملة في المنطقة، وقد كان "وسيط أخشاب" قبل اندلاع الأزمة في كوت ديفوار.

دال - الشبكات المنخرطة في إنتاج الكاكاو والتجارة فيه وتهريبه

٢١١ - تتخطى الشبكات الاقتصادية، كما لوحظ في مقدمة الفرع المتعلق بالمسائل المالية من هذا التقرير، الانقسام السياسي بين الشمال والجنوب في كوت ديفوار. ويتماهي الهيكل الأساسي لهذه الشبكات، التي تعمل مثل كارتلات، بالنسبة لمختلف قطاعات الموارد الزراعية الطبيعية في اقتصاد البلد، بما في ذلك الكاكاو والبن والأخشاب والقطن وجوز الكاجو والزيتون النباتية.

٢١٢ - ولتقديم لمحة عامة مفصلة عن إحدى هذه الشبكات، يعرض هذا الفرع من التقرير تحليلا لقطاع الكاكاو وكمثال على ذلك. تجارة الكاكاو هي أكبر مصدر للدخل في كوت ديفوار (انظر الفقرة ١٦٩ أعلاه). وعلى هذا النحو، لدى شبكات الأفراد والشركات والمسؤولين الحكوميين المعنيين باستغلاله وتصديره القدرة على نقل الأموال إلى الحكومة أو القوى الجديدة. ويعتقد الفريق أن لديها القدرة أيضا على ممارسة تأثير سياسي كبير في البلد.

٢١٣ - ويمكن استيعاب تجارة الكاكاو استنادا إلى أربعة مستويات هرمية تمتد من إنتاج الكاكاو إلى بيعه في الأسواق الدولية: المزارعون؛ والمتبوعون أو صغار الوسطاء؛ والمقاولون أو كبار الوسطاء؛ والشركات المتعددة الجنسيات المستوردة للكاكاو.

٢١٤ - وتحكم هذه المستويات الأربعة لتجارة الكاكاو في الظاهر سلطة تنظيمية مسؤولة عن تنظيم الإنتاج وإصدار التراخيص وتسوية الأسعار وتحديد الحصص وتحديد شروط التجارة والموافقة على الضرائب والمعدلات المطبقة بالنسبة لهذا القطاع. وقد ضمت السلطة سابقاً، في الجنوب الذي تسيطر عليه الحكومة، وكالات شبه ضريبية لإدارة البن والكاكاو. ولكن منذ بداية موسم الكاكاو ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تقوم لجنة إدارة البن والكاكاو بدور السلطة التنظيمية في جنوب كوت ديفوار. وتقع المسؤولية التنظيمية في الشمال الذي تسيطر عليه القوى الجديدة على عاتق الهيئة المركزية.

١ - المخاطر المتصلة بتصرف الحكومة في إيرادات الكاكاو

٢١٥ - يعتقد الفريق أن سوء إدارة إيرادات الكاكاو لا يزال يشكل خطراً كبيراً على نظام الجزاءات. ويوضح هذا الفرع بإيجاز أهمية الكاكاو في الاقتصاد الإيفواري وقدرته على إدراج إيرادات للحكومة. ويختتم بتقديرات منقحة لإيرادات الكاكاو المحتملة التي يمكن تحويلها لأغراض شراء الأسلحة والعتاد ذي الصلة في انتهاك للحظر.

٢١٦ - وطلب الفريق معلومات تفصيلية عن إيرادات الكاكاو من حكومة كوت ديفوار ولكنه لم يتلق أي رد، رغم الرسائل الرسمية العديدة التي وجهها إليها. ومع ذلك تشير المعلومات العامة التي نشرتها وزارة الاقتصاد والمالية في كوت ديفوار، وغرفة التجارة والصناعة الإيفوارية^(٣٤)، إلى حدوث زيادة كبيرة للغاية في صادرات الكاكاو. فقد ازدادت صادرات الكاكاو الخام في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ بنسبة ٣٨,٩ في المائة، أي بزيادة قدرها ٥٩٢ بليون فرنك أفريقي (١,١ بليون دولار)^(٣٥). وهذا يعادل حصة تزيد قليلاً عن ٣ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لكوت ديفوار.

٢١٧ - وتفرض حكومة كوت ديفوار ضريبتين على حبوب الكاكاو، وهما: الرسم الوحيد على التصدير ورسوم التسجيل. وترد في الجدول ٩ أدناه الضرائب المفروضة على حبوب الكاكاو للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨. وجميع الأرقام بالفرنك الأفريقي للكيلو غرام الواحد من حبوب الكاكاو.

(٣٤) انظر كوت ديفوار، ٢٠٠٩، غرفة التجارة والصناعة في كوت ديفوار على العنوان التالي

.www.chamco-ci.org

(٣٥) Ministry of Economy and Finance و La Côte d'Ivoire en chiffres, edition 2007, page 59

الجدول ٩

ضرائب (الرسم الوحيد على التصدير ورسوم التسجيل) المفروضة على حبوب الكاكاو،
٢٠٠٣-٢٠٠٨

٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨
٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
الرسم الوحيد على التصدير فرنك أفريقي لكل كيلو غرام رسوم التسجيل				
(نسبة مئوية أعلى من تكاليف النقل والتأمين والشحن)				
%٥	%٥	%٥	%٥	%١٠

المصدر: معلومات سرية قدمها مصدر خاص.

٢١٨ - ويبدو أن الميزانية الوطنية تشمل الضرائب على الكاكاو التي تجبها الحكومة والتي يبينها الجدول ٩ أعلاه. لكن هذا، ليس هو الحال بالنسبة للرسوم شبه الضريبية التي تديرها وكالات شبه رسمية تشمل إدارة البن والكاكاو: وهي مجموعة وكالات أنشأتها الحكومة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٢١٩ - وتضم إدارة البن والكاكاو أربع وكالات رئيسية، وهي: هيئة تنظيم البن والكاكاو؛ وبورصة البن والكاكاو، وصندوق التنظيم والمراقبة؛ وصندوق تنمية وتشجيع أنشطة منتجي البن والكاكاو.

٢٢٠ - وأنشئت هذه الوكالات بوصفها كيانات قانونية أسندت إليها مجموعة متنوعة من المسؤوليات، منها: التنظيم المالي، والتنمية والأنشطة الترويجية للمنتجين، والترخيص للمشتريين والمصدرين، وضمان الإيرادات والأسعار المحزنة للمنتجين، والترويج للبن والكاكاو الإيفواريين في الأسواق الدولية، وتشجيع التعاونيات في القطاع.

٢٢١ - وقد وثقت تقارير أفرقة الخبراء السابقة (انظر S/2005/699 و S/2006/735 و S/2007/349 و S/2007/611 و S/2008/598) سوء إدارة الإيرادات التي تحصلها وكالات شبه ضريبية وإمكانية تحويلها لاستخدامها في أغراض عسكرية، وغير ذلك من النفقات من خارج الميزانية. وتسلط هذه التقارير الضوء أيضا على رفض الحكومة المستمر السماح للأفرقة المتعاقبة بالاطلاع على الحسابات المصرفية المستخدمة لإيداع إيرادات الرسوم شبه الضريبية. ولم يكن هناك توضيح حكومي كاف بشأن استخدامات إيرادات الرسوم شبه

الضريبة، التي تشير التقديرات إلى بلوغها ما يقرب من ٥٤٩,٩ بليون فرنك أفريقي بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ (انظر S/2007/349، الفقرة ٧٩).

٢٢٢ - ويرد في الجدول ١٠ أدناه تطور هذه الرسوم شبه الضريبة. ويبين الجدول أن قيمة الرسوم شبه الضريبة التي تجبى على الكاكاو انخفضت من ٥٢,٦٨ فرنكا للكيلو غرام الواحد خلال الموسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٣١,٢٦ فرنكا للكيلو غرام الواحد في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ومع ذلك، لا تزال هذه الرسوم كبيرة خلافا لمزاعم حكومة كوت ديفوار والمؤسسات المالية الدولية. وجميع الأرقام بالفرنك الأفريقي للكيلو غرام الواحد من حبوب الكاكاو.

الجدول ١٠

الرسوم التي تفرضها الوكالات شبه الضريبة على حبوب الكاكاو، ٢٠٠٣-٢٠٠٩

الموسم	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩
(فرنك أفريقي للكيلوغرام)						
صندوق التنظيم والمراقبة	٢,٧٨	٢,٦٦	٢	١,٧٧	١,٦	-
صندوق تنمية وتشجيع أنشطة منتجي البن والكاكاو	٢٥	٢٥	٢٥	١٥,١٤	١٤,٣	-
هيئة تنظيم البن والكاكاو	٥	٦,٩٣	٦,٦٥	٦,٢	٦,٠١	-
بورصة البن والكاكاو	٤,٩	٤,٦٧	٤,٥	٣,٥	٣,٣٥	-
Réserve de prudence	١٠	١٠	١٠	٥	٥	-
Sacherie Brousse	٥	٥	٥	٥	٣,٧	٣,٧
الصندوق المهني المشترك للبحوث والمشورة الزراعية	-	-	-	١٢,٥	١٥,١٥	١٢,٥
صندوق الاستثمار	-	-	-	-	-	٥
لجنة إدارة البن والكاكاو	-	-	-	-	-	١٠,٠٦
المجموع	٥٢,٦٨	٥٤,٢٦	٥٣,١٥	٤٩,١١	٤٩,١١	٣١,٢٦

المصدر: معلومات سرية من مصدر خاص.

٢٢٣ - ويعزى الانخفاض في الرسوم شبه الضريبة إلى قيام الحكومة في عام ٢٠٠٨ بإلغاء المساهمات المدفوعة إلى الوكالات التنظيمية الأربع (هيئة تنظيم البن والكاكاو، وبورصة البن والكاكاو، وصندوق التنظيم والمراقبة، وصندوق تنمية وتشجيع أنشطة منتجي البن والكاكاو). وعلى وجه التحديد، أحالت الحكومة مسؤولية إدارة إيرادات الكاكاو إلى هيئة

إدارية جديدة، هي لجنة إدارة البن والكاكاو، التي أنشئت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. واعتمدت هذه التدابير، في المقام الأول، نظرا لنتائج مراجعة مالية طلبتها حكومة كوت ديفوار ومولها الاتحاد الأوروبي. وخلصت المراجعة إلى أنه لا يمكن العثور على تفسير لكيفية استخدام الحكومة للأموال، وأكدت ذلك مرة أخرى مراجعة قضائية نشرت في أيار/مايو ٢٠٠٧. ونجحت هذه التدابير الحكومية أيضا عن ضغوط المنظمات المالية الدولية، وسعر الكاكاو الإيفواري غير القادر على المنافسة في الأسواق الدولية، وقضية فساد تورطت فيها الوكالات التنظيمية الأربع، نتيجة لـ "اختفاء" نحو ١٠٠ بليون فرنك أفريقي (٢٠٠ مليون دولار) من الميزانية.

٢٢٤ - ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة، ورغم أنها قد ادعت زيادة الشفافية في إدارة إيرادات الكاكاو، يعتقد الفريق أنه بدلا من إلغاء الوكالات شبه الضريبية، فإنها لا تزال تعمل تحت أسماء مختلفة وتفرض رسوما باهظة، في إطار إدارة لجنة البن والكاكاو في المقام الأول، وإلى حد أقل ضمن الصندوق المهني المشترك للبحوث والمشورة الزراعية.

٢٢٥ - ونظرا لإنتاج ٢٨٠ ٠٠٠ طن في الموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧^(٣٦)، يقدر الفريق أن الإنتاج الإجمالي لهذا الموسم دّر حوالي ٤٠ بليون فرنك أفريقي (٨٠ مليون دولار) من الرسوم شبه الضريبية^(٣٧). ولا يزال الفريق ينتظر ردا من حكومة كوت ديفوار بشأن الاستخدام النهائي للإيرادات التي تحتفظ بها الوكالات في هذا النظام شبه الضريبي المنقح.

٢٢٦ - وينتاب الفريق قلق من أن حكومة كوت ديفوار استعاضت عن نظام شبه ضريبي، ثبت عدم كفايته وفساده إلى حد كبير، بنظام على نفس الدرجة من الغموض لجباية الإيرادات شبه الضريبية على الكاكاو. ويعني انعدام الشفافية في النظام المنقح أن هناك احتمالا لاستخدام الأموال بلا مساءلة، وهي أموال يمكن تصور استخدامها لشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة.

٢٢٧ - فعلى سبيل المثال، وكما ذكر في الفقرات من ٧٦ إلى ٧٨ أعلاه، أدرجت لجنة إدارة البن والكاكاو بوصفها الجهة المشترية لـ ٢٤ شاحنة من طراز إيسوزو من النوع المستخدم لدى قوات الدفاع والأمن الإيفوارية. ولا يفهم الفريق لماذا تحتاج لجنة إدارية مثل هذه المركبات، ويشتبه في أنها ربما قد تم شراؤها للاستخدام العسكري.

(٣٦) المنظمة الدولية للكاكاو. النشرة الفصلية لإحصاءات الكاكاو للمنظمة الدولية للكاكاو، أعداد مختلفة، قدمتها إلى الفريق المنظمة الدولية للكاكاو في رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٣٧) ٢٨٠ ٠٠٠ طن بلغت قيمتها ٤١ ١١٠ فرنكات للطن الواحد. ولا يشمل الحساب الرسوم الضريبية المدفوعة للحكومة من خلال نظامي الرسم الوحيد على التصدير ورسوم التسجيل.

٢٢٨ - ورغم هذه المشكلات، فإن الفريق يقر بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين مستوى الشفافية في قطاع الكاكاو. ومن المهم في هذا السياق ذكر ادعاءات الحكومة بأن التحقيقات تجري في مسألة الرسوم شبه الضريبية، والرسوم الرئاسي المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي أنشأ لجنة إدارة البن والكاكاو لتحل محل وكالات حكومية سابقة كانت تدير صناعة البن والكاكاو.

٢٢٩ - ولسوء الحظ، لم يتمكن فريق الخبراء مع ذلك من التأكد من مدى تنفيذ الحكومة الإصلاحات المذكورة أعلاه. فلم تلب وزارة العدل طلب الفريق عقد اجتماع لمناقشة هذه المسائل، كما لم ترد وزارة المالية على استفسارات الفريق بشأن الإصلاح شبه الضريبي.

٢٣٠ - وقد ألقى القبض على رئيسي بورصة البن والكاكاو وصندوق التنظيم والمراقبة، إلى جانب ٢١ من كبار المديرين. وأفيد أن خمسة أعضاء بمجلس الوزراء، وهم وزراء مالية أو زراعة سابقون أو حاليون، سيشهدون أثناء المحاكمة. غير أن الفريق، لم يتمكن من تقييم حالة هذه القضية لأن السلطات الإيفوارية المعنية لم ترد على رسائله.

٢ - إيرادات ضخمة للقوى الجديدة من تهريب الكاكاو

٢٣١ - في سياق كوت ديفوار، يهرب الكاكاو بنقله عبر شمال البلد الذي تسيطر عليه القوى الجديدة إلى البلدان المجاورة دون توفير سجلات رسمية للرسوم الجمركية المدفوعة ولا مراعاة الإجراءات الجمركية الأخرى.

٢٣٢ - ويُنتج معظم الكاكاو في كوت ديفوار في مناطق الجنوب. أما المناطق الشمالية الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة فتنتج نحو ١٠ في المائة من مجموع حمولة الكاكاو على صعيد البلد. وعلى الرغم من هذا التفاوت في الإنتاج، يبقى الكاكاو مصدراً هاماً للدخل بالنسبة إلى القوى الجديدة.

٢٣٣ - وطلب الفريق معلومات عن إيرادات القوى الجديدة من الكاكاو خلال اجتماع مع الأمين الوطني للاقتصاد والمالية (القوى الجديدة)، موسى دوسو، لكنه لم يتلق المعلومات المطلوبة. بيد أن تقديرات الفريق تفيد، استناداً إلى تحليل للبيانات الوطنية الإجمالية (معلومات تتعلق بالإنتاج في الجنوب)، أن إنتاج حبوب الكاكاو في الشمال ناهز ١٢٨ ٠٠٠ طن خلال الموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧. واكتشف الفريق أيضاً أثناء تحقيقاته أن الضرائب الإجمالية التي تجبى على طن واحد من الكاكاو المصدر تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي. ومن شأن هذا الإنتاج أن يدر إيرادات تكاد تبلغ ١٣ بليون فرنك أفريقي (حوالي

٢٧,٦ مليون دولار^(٣٨). ويعتقد الفريق أن إنتاج الكاكاو ربما يوفر أكبر مصدر للإيرادات بالنسبة للقوى الجديدة.

٢٣٤ - وتنظم زراعة الكاكاو وحصاده والإنتاج به في شمال كوت ديفوار بالطريقة نفسها المتبعة في الجنوب. ويتعامل ثلاثة متعاقدين رئيسيين في الشمال، في ظل الانتفاع بالصفقات المالية السخية المكرسة لأنشطة السمسة، مع المشتريين الدوليين للكاكاو والمقر المالي للقوى الجديدة، أو الهيئة المركزية. ويعلم الفريق أيضاً أن ثلاث شركات كاكاو متعددة الجنسيات، على الأقل، ما زالت أو كانت حتى فترة قريبة جداً، تشتري الكاكاو في شمال البلد.

٢٣٥ - وفي الشمال، يتم إنتاج معظم الكاكاو في محيط بلدة فافوا. ويمتد الإنتاج غرباً، على نطاق أصغر، باتجاه مان وداناي، وشمالاً باتجاه سيغيلا. أما الطريق الرئيسي لصادرات الكاكاو انطلاقاً من شمال كوت ديفوار، فيمتد من فافوا وضواحيها غرباً عبر مان، وشمالاً إلى أوديبي، ومن ثم شرقاً إلى كوروغو وفيركيسيدوغو. ومن هناك، يمتد الطريق شمالاً إلى الحدود مع بوركينافاسو (انظر الفقرة ١٩٥ والشكل العاشر).

٢٣٦ - وكما سبقت الإشارة، تفرض الهيئة المركزية ضرائب بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية على كل طن من حبوب الكاكاو. ويحتفظ قادة مناطق القوى الجديدة في أماكن إنتاج الكاكاو بنسبة مئوية من هذه الضريبة، علماً أن قيمة هذه النسبة ليست واضحة في معظم الحالات. ومع ذلك، تشير تحقيقات الفريق إلى أن قائد المنطقة ٥، واثارا إسيكا (الملقب واثو)، الذي يسيطر على معظم الإنتاج في منطقة فافوا - سيغيلا، يحتفظ بـ ٥ ٠٠٠ فرنك للطن الواحد. ومن شأن هذا الرقم، مضروباً بتقديرات إنتاج الكاكاو في شمال كوت ديفوار (انظر الفقرة ١٦٩ أعلاه)، أن يؤمن للسيد إسيكا إيرادات موسمية تناهز ٦٤٠ مليون فرنك أفريقي (١,٢ مليون دولار).

٢٣٧ - وفي مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠٩، سافر الفريق براً من كوت ديفوار إلى داخل بوركينافاسو، سالكاً طريق صادرات الكاكاو، للوقوف على الآليات المستخدمة لتصدير الكاكاو الإيفواري. وكان الفريق تلقى معلومات بأن شاحنات إيفوارية تحمل الكاكاو من شمال كوت ديفوار اعتادت على إفراغ حمولتها في شاحنات أخرى (وكان مصدر الشاحنات غير واضح في البداية) في المنطقة الصناعية لمدينة بوبو ديولاسو في البوركينية.

(٣٨) ١٢٨ ٠٠٠ طن (١٠ في المائة من الإنتاج المبلغ عنه في الجنوب) بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي للطن الواحد.

الشكل الثاني عشر

شاحنة إيفوارية (إلى اليمين) تحمل الكاكاو في شاحنة من بوركينا فاسو (إلى اليسار)،
بوبو ديولاسو



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٢٣٨ - وخلال الزيارة، تمكن الفريق من أن يؤكد بالمعينة عدداً من الحالات التي كان يعمل فيها أفراد على تفريغ الكاكاو من شاحنات مسجلة في كوت ديفوار، سعتها ٤٠ طناً في شاحنات مسجلة في بوركينا فاسو (انظر الشكل الثاني عشر). وكانت الأكياس المعنية تحمل علامة "مجلس غانا للكاكاو، منتج غانا". وقد أكد أحد حمّالي أكياس الكاكاو أن الشاحنة الإيفوارية كانت قادمة من بلدة فافوا في كوت ديفوار، وأن هذه العمليات تتم يومياً خلال مواسم الكاكاو؛ وأن الشاحنة البوركينية المحملة ستغادر إلى ميناء لومي البحري.

٣ - دوافع تهريب الكاكاو من شمال كوت ديفوار

٢٣٩ - على الرغم من أن المسافة بين موقع الإنتاج في فافوا، بكوت ديفوار، وميناء لومي البحري (٨٥٥ كلم)، أطول بكثير من المسافة بين فافوا وميناء سان بيدرو البحري بكوت ديفوار (٣٠٠ كلم)، فإن العملية تظل مربحة للأسباب المبينة أدناه.

٢٤٠ - لقد سبق أن اشترت الشركات المتعددة الجنسيات الكاكاو بسعر تنافسي قبل أن يتم نقله بالشاحنات إلى لومي. ويناhez هذا السعر ١٩٠ جنيتهاً استرلينياً للطن الواحد وفقاً للسعر القياسي للكاكاو في السوق، الذي وضعت سوق لندن للأوراق المالية الدولية الآجلة.

وعلى سبيل المثال، يكلف طن واحد من الكاكاو في السوق (خلال الموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وتحديدًا في آذار/مارس ٢٠٠٧) جهة مشترية متعددة الجنسيات ١ ٨٠٠ جنيه استرليني (٣ ١٨٥ دولاراً في المتوسط)، في حين أن طناً واحداً من الكاكاو الإيفواري المهرّب يكلف نحو ١ ٦١٠ جنيهات إسترلينية (٢ ٨٤٩ دولاراً)، أي ما يعادل انخفاضاً في السعر قدره ١٩٠ جنيهًا استرلينيًا (٣٣٦ دولاراً).

٢٤١ - وفارق السعر المواتي هذا هو نتيجة للتفاوت القائم بين الضرائب والرسوم شبه الضريبية^(٣٩) التي تفرضها حكومة كوت ديفوار على الكاكاو المنتج والمصدّر في جنوب البلاد، بقيمة ٢٦٩,١١ فرنكاً أفريقيًا للكيلوغرام الواحد (٢٦٩ ١١٠ فرنكات للطن الواحد)، والضرائب التي تفرضها القوى الجديدة في الشمال، بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ فرنك للطن الواحد. وعندما يطبق على تقديرات إجمالي إنتاج الكاكاو في شمال كوت ديفوار (انظر الفقرة ١٦٩ أعلاه)، يعادل انخفاض السعر هذا، بمقدار ١٦٩ ١١٠ فرنكات للطن الواحد، ادخاراً يناهز ٢١,٥ بليون فرنك^(٤٠) (٤٣ مليون دولار) بالنسبة للجهات المشترية المتعددة الجنسيات (أرقام الموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧).

٢٤٢ - وتعبئ الأطراف في شمال كوت ديفوار الكاكاو في أكياس غانية معدة للكاكاو تحقيقاً لمزيد من الربح في الصفقات. ويخضع الكاكاو الغاني لمراقبة الجودة قبل التصدير، ويُنظر إليه عادة باعتباره أفضل نوعية من الكاكاو الإيفواري. ولذلك، يقتضي الكاكاو الإيفواري المعبأ في أكياس بطريقة احتيالية سعراً تجارياً مواتياً أكثر مما ينبغي أن يكون عليه. وإلى حد ما، قد تكون تعبئة أكياس الكاكاو بطريقة احتيالية خدعة أيضاً للمساعدة على إخفاء الاتجار بالكاكاو الإيفواري.

٢٤٣ - ويظهر حجم صادرات الكاكاو المهرّب من شمال كوت ديفوار جلياً من خلال التفاوت الملحوظ بين حمولة صادرات الكاكاو من توغو، حيث يُشحن الكاكاو الإيفواري إلى الأسواق الدولية، وحمولة الإنتاج المحلي للكاكاو في توغو. وتمثل الأرقام الواردة في الجدول ١١ أدناه الحسابات التي أعدتها المنظمة الدولية للكاكاو^(٤١).

(٣٩) تشمل هذه الضرائب الرسم الوحيد على التصدير وضريبة التسجيل، والرسوم شبه الضريبية؛ انظر الفقرات من ٢١٥ إلى ٢٣٠ أعلاه.

(٤٠) ١٢٨ ٠٠٠ طن هو إجمالي الإنتاج في الشمال، مع ادخار في السعر قدره ١٦٩ ١١٠ فرنكات للطن.

(٤١) المنظمة الدولية للكاكاو، النشرة الفصلية لإحصاءات الكاكاو التي وفرتها المنظمة الدولية للكاكاو في رسالة موجهة إلى الفريق بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

الجدول ١١

الإنتاج المبلغ عنه من حبوب الكاكاو (بالطن) من جانب توغو والمنظمة الدولية للكاكاو، ٢٠٠٣-٢٠٠٨

الموسم					
/٢٠٠٧	/٢٠٠٦	/٢٠٠٥	/٢٠٠٤	/٢٠٠٣	
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٩٠٧٦	٩٧٧,٧	٤١٩٩	٣٦٨٢	٥١٢٠	الإنتاج الذي أبلغت عنه توغو (الإنتاج الوطني المبلغ عنه)
١٠٥٠٠٠	٧٨٠٠٠	٧٣٠٠٠	٥٣٠٠٠	٢١٧٠٠	الإنتاج الذي أبلغت عنه المنظمة الدولية للكاكاو (الواردات من توغو التي أبلغت عنها البلدان الشريكة)
٩٥٩٢٤	٧٠٠٢٣	٦٨٨٠١	٤٩٣١٨	١٦٥٨٠	التفاوت

المصدر: المنظمة الدولية للكاكاو.

٢٤٤ - وأحاطت المنظمة الدولية للكاكاو الفريق علماً بأن التفاوت بين الإنتاج المعلن لتوغو وصادرات توغو التي أبلغت عنها البلدان الشريكة المستوردة (٩٥ ٩٢٤ طناً للموسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨) "لا يمكن تفسيره".

٢٤٥ - وسعيًا لتوضيح الصورة بشأن إنتاج الكاكاو في المنطقة، طلب الفريق أرقام الإنتاج من جميع البلدان المنتجة للكاكاو في المنطقة. وكان البلد الوحيد الذي استجاب لطلب الفريق هو غانا، في رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتطابقت أرقام غانا، على صعيدي الإنتاج والتصدير، مع تلك التي قدمتها المنظمة الدولية للكاكاو. ولم يتمكن الفريق من التحقق حتى الآن من إنتاج وتصدير الكاكاو في البلدان الأخرى التي بعث إليها برسائل، وهي بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغينيا.

٢٤٦ - كما ردت غانا على الفور على طلب تقدم به الفريق بشأن استخدام أكياس قنب الكاكاو التي تحمل علامة "مجلس غانا للكاكاو، منتج غانا"، والمعدة لنقل الكاكاو الإيفواري الشمالي. وجاء في الرد أن "شركة تسويق الكاكاو (غ) المحدودة هي المصدر الوحيد لحبوب الكاكاو الغاني"، مما يوحي بأن الأطراف تحصل على أكياس الكاكاو بصورة غير مشروعة. ويعتقد الفريق أن الأطراف الإيفوارية تحصل على الأكياس في بوبو ديولاسو، ببوركينا فاسو، ومن ثم تنقلها إلى شمال كوت ديفوار، حيث تُملأ بالكاكاو.

٢٤٧ - وفي الخلاصة، يقدّر الفريق أن ما يقرب من ٧٥ في المائة^(٤٢) من الكاكاو الإيفواري الشمالي يهرّب عبر بوركينا فاسو إلى لومي، ومن هناك، يُباع إلى الأسواق الدولية. ولم تتضح بعد كمية هذا الكاكاو التي تُباع احتيالا باعتبارها كاكاوا غانياً.

٢٤٨ - وتقديم شتى الشركات الدولية على شراء الكاكاو المنتج في شمال كوت ديفوار. وقد حصلت شركة بمفردها على اتفاقات مع ثلاثة متعاقدين رئيسيين لشراء حوالي ٥٠.٠٠٠ طن من الكاكاو، منها ١٧.٠٠٠ طن على الأقل تم بالفعل تصديرها عبر توغو. وتعتبر هذه الشركات أن هذا النشاط التجاري عادي، نظراً إلى تقسيم البلد. وأوضح الفريق في اجتماعاته مع ممثلي الشركة الخطر القائم من أن تستخدم إيرادات مبيعات الكاكاو لتمويل اقتناء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة (انظر الفقرات من ١٢٢ إلى ١٦٦ أعلاه).

ثامناً - الماس

٢٤٩ - يشكل استمرار تعدين الماس في البلد التحدي الرئيسي أمام الحظر المفروض على صادرات الماس الخام من كوت ديفوار. وفي حين أن استخراج الماس مستمر بلا هوادة في شمال كوت ديفوار، فإن احتمال تصديره، في انتهاك للحظر، ما زال قائماً. وما يضاعف من هذا التحدي هو عدم وجود سلطة مركزية قادرة على تنظيم استخراج الماس وتجارته في كوت ديفوار.

٢٥٠ - كما شكلت الأحداث خارج كوت ديفوار تحديات أمام فعالية الحظر المفروض على الماس الخام الإيفواري. ويمكن القول بأن تحول الانتباه الدولي في الآونة الأخيرة إلى حالة زمبابوي والتعليق المحتمل لعضويتها في عملية كيمبرلي أسفرا عن عدم تكريس الدول الأعضاء والمشاركين في عملية كيمبرلي والمنظمات غير الحكومية، مزيداً من الاهتمام للانتجار غير المشروع بالماس الخام الإيفواري.

٢٥١ - وعلاوة على ذلك، لعل عدم قيام نزاع مسلح بين القوى الجديدة وحكومة كوت ديفوار وراء إنقاص أهمية نظام الجزاءات، لأنه بالنسبة إلى العديد من المراقبين في الخارج، لا يُنظر إلى تصدير الماس الخام الإيفواري كعامل يسهم في تأجيج أي نزاع. وبهذا الصدد، فإن الدول المجاورة لا تفي بمسؤولياتها لرصد تنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

(٤٢) يشمل التفاوت القائم على صعيد إنتاج توغو، والبالغ ٩٥ ٩٢٥ طناً، ٧٥ في المائة تقريباً من تقديرات الفريق المتعلقة بإنتاج وتصدير الكاكاو في المنطقة الشمالية من كوت ديفوار (المقدّر بـ ١٢٨ ٠٠٠ طن في الفقرة ١٦٩ أعلاه).

ألف - التعاون مع فريق الخبراء

٢٥٢ - يشعر الفريق بقلق بالغ لعدم تعاون دول أعضاء معينة. ولمواصله تحقيقاته بفعالية، يطلب معلومات محددة من الدول التي تشارك بنشاط في صناعة الماس، وبخاصة فيما يتعلق بتأكيد هوية الأفراد المسؤولين عن حرق الحظر المفروض على الماس الخام في كوت ديفوار.

٢٥٣ - وعلى الرغم من بعث عدد من الرسائل، لم يتلق الفريق إجابات كاملة من حكومات إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وغينيا ومالي. ويشعر الفريق بالقلق لأن هذه الدول الأعضاء قد تتمتع بموقع محوري لتوفير المعلومات عن صادرات الماس من كوت ديفوار. فعلى سبيل المثال، تتقاسم كل من مالي وغينيا حدوداً مع كوت ديفوار. وهذه الحدود لا تخضع لرقابة كافية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة رحلات منتظمة لشركة طيران لإمارات بين أبيدجان ودي، التي تعدّ مركزاً رئيسياً لتجارة الماس الخام. وتمثل سرائيل، من جهتها، مركزاً تجارياً هاماً للماس الخام، ويعتقد الفريق أن السلطات الإسرائيلية قادرة على توفير معلومات جوهرية ذات صلة بتحقيقات الفريق في الاتجار بالماس الخام الإيفواري.

باء - المواقع الجديدة والقائمة لتعدين الماس

٢٥٤ - أجرى الفريق عدداً من الزيارات الميدانية لتقييم إنتاج مناجم الماس في شمال كوت ديفوار. وزار مواقع تعدين معروفة في كوت ديفوار، بالإضافة إلى مواقع محتملة للتعدين أشير إليها في المسوح الجيولوجية الأولية التي أجريت في الماضي. ونفذ الفريق عدة بعثات إلى سيغيلا، وجرت إحداها بمعية رئيس فريق الخبراء العامل المعني بالماس التابع لعملية كيمبرلي.

١ - المواقع الجديدة لتعدين الماس

٢٥٥ - خلال تنفيذ مهام البعثات في المواقع المحتملة لتعدين الماس، اكتشف الفريق العديد من الحفر الاختبارية. وتقع هذه الحفر في جميع أنحاء المناطق التي تشير المسوح الجيولوجية إلى أنها تحتوي على رواسب من الماس الخام، وبدرجة أولى في شمال شرق البلد. وقد لاحظ الفريق وجود أنماط مماثلة من الحفر الاختبارية في سيغيلا (انظر المرفق السابع).

٢٥٦ - وعلى الرغم من التأكد، على أثر إجراء الزيارات الميدانية، من أن العديد من مواقع التعدين الجديدة هي مناجم ذهب تقليدية، تلقى الفريق تقارير عن أنشطة لتعدين الماس في القرى المجاورة. ولم تتكلم محاولات الفريق والبعثة لتحديد موقع أنشطة تعدين الماس المبلغ عنها تحديداً دقيقاً، ويعود ذلك أساساً إلى قيام القوى الجديدة (لأسباب غير معروفة) بمنع الفريق والبعثة من الوصول إلى مواقع معينة.

٢٥٧ - كما لاحظ الفريق خلال زيارته إلى المناطق التي يُشتبه بأنها مناطق لتعدين الماس، أن الفرص الموعودة لتعدين (الذهب أو الماس) قد بثت الفوضى في العلاقات بين المجتمعات المحلية والقوى الجديدة. وعلى وجه الخصوص، أدت الخلافات بين زعماء القرى والقوى الجديدة إلى اضطرابات استدعت تدخل قوات حفظ السلام التابعة للبعثة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويدرك الفريق أن الخلافات نشأت لأن القوى الجديدة حاولت فرض ضريبة للتعدين على القرويين. ورفض القرويون دفع الضريبة، مما أدى إلى نشوب نزاع مسلح. ويلاحظ الفريق أن احتمالات تحقيق عائدات مربحة من أنشطة التعدين أغرت عناصر معينة في القوى الجديدة.

٢ - مواقع التعدين القائمة

٢٥٨ - واصل الفريق وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التحقيقات في مواقع التعدين المعروفة في المنطقة الشمالية التي تسيطر عليها القوى الجديدة في كوت ديفوار. وعلى وجه الخصوص، أجرى زيارة إلى سيغيلا وتورتيا. وفي الموقعين، يبدو أن تعدين الماس في سيغيلا تزايد إلى حد كبير في غضون الأشهر الستة الماضية، مما يشكل مصدر قلق للفريق. أما في تورتيا فلا يبدو أن ثمة تغييرات هامة في تنظيم نشاط التعدين.

(أ) تورتيا

٢٥٩ - تبعد تورتيا حوالي ١٠٠ كيلومتر إلى جنوب كوروغو. وتقوم مجموعات مؤلفة من حوالي أربعة أو خمسة أفراد بتعدين الماس بالقرب من البلدة.

٢٦٠ - وعلى الرغم من النشاط الظاهر في المنطقة (انظر الشكل الثالث عشر)، تعتقد مصادر شتى متنوعة، بما فيها فريق الخبراء العامل المعني بالماس التابع لعملية كيمبرلي، أن إنتاج الماس في تورتيا تضاعف كثيراً منذ قيام شركات مملوكة للدولة، في الماضي، بأنشطة تعدين في المنطقة. وتنتشر أنشطة التعدين الحالية في جميع أنحاء هذه المنطقة، مما يوحي بأنه لم يجر أي توسيع لمنطقة التعدين. ويعتقد الفريق أن مستويات الإنتاج ربما تكون عند حدها الأدنى.

الشكل الثالث عشر

تعددين الماس في تورتيا، آذار/مارس ٢٠٠٩



المصدر: الخلية المعنية بالخطر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢٦١ - واكتملت أعمال البناء المشار إليها في تقرير منتصف المدة الذي أعده الفريق (انظر S/2009/188، الفقرة ٨٣). وشملت الأعمال تشييد جسر صغير ونظام لتصريف المياه. وأزال المشروع حفر المياه القديمة التي كانت تستخدم لغسل الماس (كجزء من عملية التعدين).

٢٦٢ - ويعتقد الفريق أن نشاط التعدين القائم في تورتيا يسوّغ استمرار المراقبة. فالمكاسب المالية المحتملة من إنتاج الماس في هذه المنطقة تجتذب انتباهاً أكبر بكثير من الأرباح الممكن تحقيقها في سيغيلا (انظر أدناه). ويُعزى ذلك إلى أن تورتيا تنتج ماساً ذا جودة أعلى. وفي ظل استمرار انعدام سيادة القانون في تورتيا، وبالأخص عدم توفر إدارة عاملة تستطيع أن تقوم بتنظيم استخراج الماس، يتوقع الفريق أن يبقى استكشاف واستغلال حقول الماس في تورتيا جذاباً للمتجرين غير الشرعيين.

(ب) سيغيلا

٢٦٣ - تبعد سيغيلا حوالي ١٢٥ كيلومتراً إلى غرب بواكي. وتخضع لسيطرة قائد المنطقة ٥ من مناطق القوى الجديدة، السيد واتارا إسيكا، الملقب واتاو (انظر الفقرة ٣٧ أعلاه). وتختلف الحالة في سيغيلا اختلافاً كبيراً عن الحالة في تورتيا. وعلاوة على ذلك، يبدو أن منهجيات تعدين الماس وحجم إنتاجه يشهدان تغييرات في المنطقة.

٢٦٤ - ولاحظ الفريق أن أفراداً من مالي وغينيا يشاركون في تشغيل حقول تعدين الماس في سيغيلا. وعلى سبيل المثال، فإن بارو أراسا أحد الممولين الرئيسيين لعمليات التعدين، وهو من مواطني مالي. كما أن القوى العاملة الغينية باتت مثبتة ومنظمة تنظيمياً جيداً. ويعمل الغينيون في سيغيلا تحت قيادة بالدي مامادو، نائب رئيس منظمة "الجماعة الغينية".

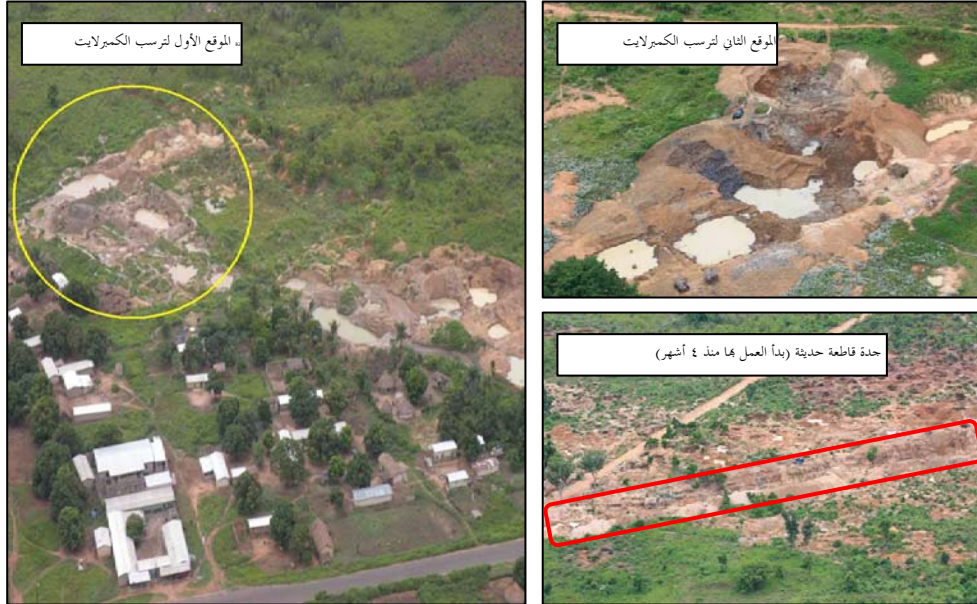
٢٦٥ - ويواصل الأفراد أنفسهم الذين أشارت إليهم أفرقة خبراء سابقة المشاركة في تجارة الماس الخام في سيغيلا، بمن فيهم سياكا كوليبالي وعبدول كامارا وسيكو سيديبه (انظر S/2006/735، الفقرات من ١٤٠ إلى ١٤٩ و S/2006/964، الفقرة ٤٤).

جيم - دراسة حالة إفرادية: تسارع وتيرة تعدين الماس في سيغيلا

٢٦٦ - استناداً إلى المعلومات التي جُمعت خلال الزيارات الميدانية إلى سيغيلا ومن مصادر سرية، يلاحظ الفريق أن نطاق تعدين الماس في المنطقة في تزايد سريع. وقد ترك العديد من مستغلي مناجم الماس الحرفيين رواسب الطمي الثانوية (حصيلة أقل) لصالح رواسب الكمبرلايت الأولى (حصيلة أكبر) (تكوينات جيولوجية من الصخر الحامل للماس). وفي ديارابانا، في حقل للماس يقع على بعد ٢٥ كيلومتراً إلى شمال سيغيلا، بات ما لا يقل عن ثلاثة مواقع جديدة لتعدين الكمبرلايت الأولى مواقع ناشطة اليوم، بالإضافة إلى جدة بوبي القاطعة المجاورة (انظر الشكل الرابع عشر). كما تلقى الفريق تقارير من مناجم أخرى للماس في محيط سيغيلا، بما في ذلك دوالا وسيانا. ولاحظ وجود حفر اختبارية في حقول متعددة في سيغيلا (انظر المرفق السابع)، وفي أجزاء أخرى أيضاً من شمال كوت ديفوار.

الشكل الرابع عشر

مواقع ترسب الكمبرلايت، سيغيلا، أيار/مايو ٢٠٠٩



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٢٦٧ - ويثير التركيز الحديث لأنشطة تعدين الماس على رواسب الكمبرلايت الأولى، وانتشار الحفر الاختبارية حول رواسب أخرى محتملة للكمبرلايت، مخاوف عدة لدى الفريق. فبدايةً، يتجاوز حجم الإنتاج المحتمل للرواسب الأولية، إلى حد بعيد، حجم رواسب الطمي الثانوية. وعلى الرغم من أن الفريق لم يتحقق بعد مما إذا كانت الآلات قد استخدمت في الحقول الجديدة لتعدين الماس في سيغيلا، فإنه يلاحظ أن ارتفاع معدل استخلاص الماس من رواسب الكمبرلايت الأولى يرفع من غير ريب ربحية تعدين الماس.

٢٦٨ - ثانياً، يلاحظ الفريق أن استكشاف وتحديد رواسب الكمبرلايت الأولى يتطلب إجراء مسح جيولوجية دقيقة وخبرات تقنية. وتقتصر إمكانية الاطلاع على المسوح الجيولوجية على كيانات معينة في كوت ديفوار، مما يثير تساؤلات عن الطريقة التي حددت بها الجماعات المواقع الجديدة للكمبرلايت الأولى في ديارابانا، وبانت تستغلها الآن. ويعتقد الفريق أن التحديد الدقيق لمواقع الكمبرلايت الأولى، وانتشار الحفر الاختبارية عبر أنحاء هذه المواقع، أمر لا يمكن أن يفسر إلا بتمكن أطراف معينة من الحصول على الخرائط الجيولوجية لمواقع تعدين الماس في كوت ديفوار.

٢٦٩ - وبما أن الحصول على هذه الخرائط بات متاحاً الآن (ويفترض أن يكون محصوراً)، يعتقد الفريق أن ثمة احتمالاً كبيراً بأن تكون الأطراف المهتمة قادرة على تحديد، بل واستغلال، رواسب الماس الأولية في كوت ديفوار. وقد تترتب على ذلك آثار طويلة الأمد بالنسبة إلى البلد، ولا سيما خطر الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية الثمينة. وعلى الأمد القصير، قد تستخدم هذه الموارد لتمويل الأنشطة المخالفة للقواعد في شمال كوت ديفوار (انظر الفقرات من ١٩١ إلى ٢٠٥ أعلاه).

٢٧٠ - وثمة سبب آخر يدعو للقلق ويتمثل في الوتيرة السريعة، فيما يبدو، التي تمكّن الأطراف بها من استغلال رواسب الكمبرلايت الأولى بمجرد تحديدها. وتكشف التحليلات الدورية التي أجراها الفريق لمواقع تعدين الماس في سيغيلا، طوال عام ٢٠٠٩، أنه في غضون بضعة أسابيع، هجر مستغلو المناجم مواقع التعدين التي كانت نشطة سابقاً، وحددوا مناطق جديدة وشرعوا في استغلالها. وعلى سبيل المثال (انظر الشكل الخامس عشر)، تضاعف حجم أحد مواقع تعدين الماس خلال أربعة أسابيع بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٩. وهذا يوحي بأن مستغلو المناجم يحاولون اكتشاف أكبر حصيلة ممكنة من كل ترسب أولي في أقصر وقت ممكن. وما زال غير واضح ما إذا كانت السرعة في التنقيب تُعزى إلى إرادة المستفيدين الذين يتوقعون حدوث تغيير في القيادة في سيغيلا، أم إلى حاجتهم للحصول على مزيد من الأموال بسرعة.

الشكل الخامس عشر

توسيع محيط التعدين، سيغيلا، نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (إلى اليسار) وأيار/مايو ٢٠٠٩ (إلى اليمين)



المصدر: عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، وفريق الخبراء العامل المعني بالماس التابع لعملية كيمبرلي.
ملاحظة: التقطت الصورتان من زاويتين مختلفتين، وقد أُشير إلى المحيط الموسَّع باللون الأحمر.

٢٧١ - ويخشى الفريق من أن يشكل تسارع وتيرة تعدين الماس في سيغيلا وضواحيها، على الأقل، خطراً شديداً على الحظر المفروض على الماس الخام الإيفواري. وفي أسوأ الأحوال، يتوقع الفريق أن يؤدي تسارع وتيرة تعدين الماس هذا إلى انتهاكات للحظر المفروض على الماس، وقد يدّر أيضاً عائدات لشراء معدات عسكرية بصورة غير مشروعة في انتهاك لحظر توريد الأسلحة.

دال - العوامل التي تساهم في تصدير الماس الخام بطرق غير مشروعة من كوت ديفوار

٢٧٢ - يعرض هذا الفرع مجموعة من العوامل التي تشجع على تصدير الماس الخام من كوت ديفوار. بما يخالف قرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥). وبعض هذه العوامل داخلية وناجمة عن تقسيم أراضي البلد؛ وبعضها الآخر خارجي، وتتعلق أساساً بعدم فعالية الرصد من جانب الدول الأعضاء لتجارة الماس الخام، ولا سيما تجارة الماس الخام الإيفواري.

١ - تقسيم كوت ديفوار وإقليمها الجمركي

٢٧٣ - يتمثل العامل الأهم الذي يشجع التصدير غير المشروع للماس الخام في استمرار تقسيم كوت ديفوار. فمناجم الماس في البلد تقع جميعها في الشمال الخاضع لسيطرة القوى الجديدة. وكما ذكر في الفقرات من ٣٥ إلى ٤٢ أعلاه، يتمتع قادة مناطق القوى الجديدة بسيطرة سياسية وإدارية وعسكرية تكاد تكون حصرية على شمال كوت ديفوار، بما في ذلك

على جميع أنشطة تعدين الماس. وتُشغّل القوى الجديدة مراكز لمراقبة الحدود، بيد أن الغرض من وجود هذه المراكز ليس إلا فرض ضرائب على التجارة البرية. فهي لا تقوم بأي دور في رصد أو اعتراض نقل البضائع المحظورة. ولا تعمل أي هيئة جمركية قابلة للاستمرار في شمال كوت ديفوار (انظر الفقرات من ٤٤٢ إلى ٤٤٦ أدناه).

٢٧٤ - كما تتسم الرقابة الجمركية على صادرات الماس المحتملة بالضعف في جنوب كوت ديفوار الخاضع لسيطرة الحكومة. فاستناداً إلى هذا التقرير (الفقرات من ٤٢٦ إلى ٤٣١)، لم تدمج سلطات الجمارك أحكام نظام الجزاءات في تشريعاتها أو أنظمتها.

٢٧٥ - وضعف الرقابة الجمركية في كل من شمال كوت ديفوار وجنوبها يجعل من المهم أن تظل الدول الأعضاء التي تستورد البضائع من كوت ديفوار (جواً أو بحراً أو براً) يقظة إزاء احتمال تصدير الماس الخام الإيفواري. وهذا ينطبق بوجه خاص على الدول غير الأعضاء في عملية كيمبرلي.

٢ - وزارة المناجم والطاقة في كوت ديفوار والقوى الجديدة

٢٧٦ - تنشأ عن عدم وجود حظر على تعدين الماس في كوت ديفوار ضرورة يملئها السوق لتصدير الماس الخام الإيفواري. فالأفراد والكيانات المعنيون بالتعدين وإدارة عمليات التعدين وشراء الماس بحاجة إلى العائدات المالية التي يحصلونها من أنشطتهم. ولا يتسنى ضمان هذه العائدات سوى بيع وتصدير الماس الخام الإيفواري، في انتهاك لنظام الجزاءات.

٢٧٧ - ويساور الفريق، في هذا السياق، القلق إزاء سعي وزارة المناجم والطاقة في حكومة كوت ديفوار إلى الحصول على الدعم الدولي لإنشاء مكتب لشراء الماس بغية الاستغلال التجاري للإنتاج المستمر للماس الإيفواري. ويتصور أن مكتب شراء الماس سيقوم بشراء الماس الخام وتكديسه إلى أن يرفع الحظر على صادرات الماس الخام. واستناداً إلى نسخة من المقترح توصل بها الفريق، هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذه المبادرة، وهي: توليد الثروة لصالح العاملين في مجال تعدين الماس؛ وأهمية إيرادات تعدين الماس بالنسبة إلى "قادة" (غير محددين) في المواقع المعنية؛ واستصواب انضمام كوت ديفوار مرة أخرى إلى أسواق الماس الدولية.

٢٧٨ - غير أن عدم وجود هيئة تنظيمية في شمال كوت ديفوار يعرقل مقترح الوزارة. ويمول الماس حالياً أنشطة عدد من الأطراف غير المعروفة. ولا يرجح أن يؤدي المقترح إلى تغيير هذا الوضع، وقد يتيح لتلك الأطراف سبيلاً أيسر للاستغلال التجاري لمخزوناتها من

الماس الخام. وفي نهاية المطاف، لن يحول المقترح دون سوء استخدام العائدات المحصلة من بيع الماس، ولا سيما لعدم وجود أي طريقة لرصد تلك التجارة وتنظيمها.

٢٧٩ - ويرى الفريق أن وزارة المناجم والطاقة والقوى الجديدة بحاجة إلى التعاون في مجال تنظيم صناعة الماس الخام ورصدها. كما يشير بوجه خاص إلى أن ذلك تدبير لازم لمراقبة أنشطة التعدين المستمرة في سيغينا. واعترافاً بأهمية هذه الخطوة، شارك الفريق يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ في زيارة نظمته البعثة إلى سيغينا إلى جانب وفد رفيع المستوى من وزارة المناجم والطاقة والقوى الجديدة.

٢٨٠ - وأثناء زيارة الفريق لسيغينا، وقع كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوى الجديدة ووزارة المناجم والطاقة إعلان مبادئ بشأن التعاون في المستقبل (انظر المرفق الثامن).

٣ - صناعة الماس الخام في الدول المجاورة

٢٨١ - تشكل عائدات عمليات تعدين الماس الخام مصدراً هاماً للدخل بالنسبة لعدة دول في غرب أفريقيا. ويشكل الإنتاج الجماعي للماس في المنطقة عاملاً هاماً من عوامل الاستقرار في الأسواق الدولية للماس الخام. وقد أقرت دول المنطقة بأهمية الماس بالنسبة لاقتصاداتها وبالحاجة إلى الامتثال للقواعد والأنظمة الدولية. وبالتالي، سارعت الدول المنتجة للماس الخام في غرب أفريقيا إلى الانضمام إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام في عام ٢٠٠٣ وإلى الشروع في وضع نظم للامتثال للعملية. غير أن هذه النظم تأثرت بفعل انعدام الضوابط الداخلية للكشف عن نقل الماس الخام من كوت ديفوار إلى النظم التجارية للبلدان، وهو أمر تفاقم نظراً للتهريب الطويل الأمد عبر الحدود.

٢٨٢ - ويتمثل تحد آخر من بين التحديات التي تواجه دول المنطقة في عجزها عن تأمين حقوق تعدين الماس وتنظيمها داخل أقاليمها. وهذا التحدي حاد للغاية بالنسبة لرواسب الطمي الثانوية، التي يصعب تأمينها مقارنة بعمليات تعدين الرواسب الأولية، التي كثيراً ما تكون أكبر وأكثر تركيزاً. وفي مثل هذه الحالات، يؤدي انعدام تدابير تقنية وتشريعية فعالة، إضافة إلى تناثر رواسب الطمي على نطاق واسع في أنحاء المنطقة، إلى الحد من قدرة السلطات على التأكد من مصدر قطعة ماس بعينها. ويجعل ذلك من اليسير نسبياً على الأطراف الادعاء كذباً بأن الماسات المهربة تأتي من منطقة ما في حين أنها استخرجت من منطقة أخرى (وهو ما يحتمل أن يكون قد تم بصورة غير مشروعة). وفي هذه الحالات، لا شك أن مراقبة إنتاج الماس يشكل تحدياً. وقد تكون حالة تعدين الماس في غينيا مثلاً حديثاً على ذلك (انظر الفقرات من ٣٠٧ إلى ٣١٠ أدناه).

هاء - الدول غير الأعضاء في عملية كيمبرلي

٢٨٣ - لم يؤد الحظر المفروض على تصدير الماس الخام الإيفواري إلى منع خطر دخوله إلى أسواق الماس العالمية ولا إلى التقليل بدرجة كبيرة من ذلك الخطر. ويزكي هذه الملاحظات تزايد إنتاج الماس الخام في كوت ديفوار، المقرون بانعدام مخزونات كبيرة للماس في البلد (رغم استمرار الإنتاج) وإقرار أطراف معنية بتصدير الماس (انظر S/2008/598، الفقرات من ١٤٠ إلى ١٦٧).

٢٨٤ - ورغم أن نظام الجزاءات يحظر على الدول الأعضاء كافة الاستيراد المباشر أو غير المباشر للماس الخام الإيفواري (بغض النظر عما إذا كانت أم لا أعضاء في عملية كيمبرلي، فإن العديد من الدول لا تمتثل لذلك الحظر. ويعزى عدم امتثالها إلى عدد من العوامل، منها عدم الوعي، وغياب الإرادة السياسية، وعدم وجود تدابير تأديبية تعاقب على الاتجار غير المشروع بالماس.

٢٨٥ - وبوركينا فاسو ومالي هما الدولتان الوحيدتان اللتان لا تشاركان في عملية كيمبرلي ولهما حدود مشتركة مع كوت ديفوار. ويعني غياب مراقبة فعالة على الحدود وانعدام قانون خاص بالماس في كل منهما أن تجارة الماس الخام في كوت ديفوار تمتد رقعتها بصورة تكاد تكون سلسلة إلى مالي وبوركينا فاسو.

١ - بوركينا فاسو

٢٨٦ - لا يزال يتعين على الفريق تأكيد التقارير التي تفيد بأن الماس الوارد من كوت ديفوار صُدر إلى مراكز الماس الدولية عن طريق بوركينا فاسو. بيد أن المراقبة على الحدود بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار ضعيفة، ومن المرجح أن تمر شحنات الماس الخام دون أن تكشفها سلطات الحدود (انظر الفقرات من ١٦٢ إلى ١٦٦ والفقرتين ٢٣٧ و ٢٣٨ أعلاه). ويرى الفريق أن الحدود بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو عرضة لممر كميات الماس الخام التي تنقل بطرق غير المشروعة.

٢ - مالي

٢٨٧ - تؤكد أبحاث الفريق أن الماليين تربطهم صلات هامة بتجارة الماس الخام الإيفواري. وإضافة إلى المعدنين والممولين الذين يشغلون حقول الماس في سيغيلا، تلقى الفريق تقارير عن نقل الماس الخام إلى بلدات مالية معينة بالقرب من الحدود مع كوت ديفوار. وحصل الفريق أيضا على معلومات تؤكد الدور الذي يقوم به أفراد ماليون ورابطات مالية بوصفهم "ميسرين" في تجارة الماس الخام الإيفواري. ويشير الفريق إلى حالات كشفت عنها أفرقة

الخبراء السابقة (انظر S/2008/235، الفقرتان ٦٦ و ٦٧، و S/2008/598، الفقرات من ١٤٠ إلى ١٦٦) تتعلق بالاتجار في الماس الخام الإيفواري عبر مالي. كما يشير إلى أن مالي مسجلة بوصفها أحد مستوردي ومصدري الماس في قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية^(٤٣) (انظر الفقرة ٣٦٥ أدناه). غير أنه، في غياب عمليات هامة لتعدين الماس في البلد، لا يمكن للفريق أن يستبعد احتمال تسرب الماس الإيفواري إلى أسواق الماس الدولية عبر مالي.

٢٨٨ - وقد حملت هذه الملاحظات الفريق على الاتصال بمديرية الجمارك والشرطة الوطنية في مالي لبحث الدور الذي يضطلع به بعض الأفراد والكيانات المشبوهين. وعلى الرغم من توجيه طلبات خطية والعديد من الرسائل التذكيرية، لم يتوصل الفريق بررود مرضية على أسئلته.

واو - الدول المشاركة في عملية كيمبرلي في غرب أفريقيا

٢٨٩ - يرسى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ إجراءات المراقبة الداخلية باعتبارها الشروط الدنيا التي يجب أن تستوفيها جميع الأطراف المشاركة في العملية. والقصد من إجراءات المراقبة هذه هو "القضاء على" تسرب الماس الخام المصدر بصورة غير شرعية إلى أقاليمها. وفي الجلسة العامة لعملية كيمبرلي المعقودة في موسكو عام ٢٠٠٥، قدمت عملية كيمبرلي العديد من التوصيات سعياً منها إلى توحيد الشروط الدنيا لنظام فعال للمراقبة الداخلية. غير أن اعتماد التوصيات يظل أمراً طوعياً. فلا تعدو الدول المشاركة "تشجع" على اعتماد التوصيات، وهو ما لم تفعله بعد غالبية الدول.

زاي - غانا

٢٩٠ - اعتبر العديد من الهيئات في مجال صناعة الماس الخام أن تنظيم غانا لصناعة الماس فيها هو أفضل نموذج لتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في غرب أفريقيا. فحكومة غانا تمارس رقابة على مناجم الماس الغانية، وصناعة الماس منظمة، ويجب أن تمر جميع المعاملات النقدية عبر المصرف المركزي الغاني.

٢٩١ - غير أنه في الوقت الذي ترى فيه عدة هيئات أن نظام غانا للمراقبة الداخلية أعلى درجة قياساً إلى البلدان الأخرى في المنطقة، تبين في الواقع أن نظام غانا لإصدار شهادات الماس غير كاف لمنع تسرب الماس الخام الإيفواري للسلسلة التجارية للماس في غانا.

(٤٣) <http://comtrade.un.org>

١ - قضية شركة بيرى دايمندز (Peri Diamonds)

٢٩٢ - يورد الفريق دراسة الحالة الإفرادية التالية لأنها شاهد واضح على استغلال الثغرات في نظام غانا للمراقبة الداخلية للاتجار بصادرات الماس الخام غير المشروعة انطلاقاً من كوت ديفوار. والفرع التالي الذي يعرض انتهاكات واضحة للحظر على صادرات الماس الخام من كوت ديفوار خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ يعتمد إلى حد كبير على التحقيقات التي أجرتها الشرطة الاتحادية البلجيكية، بمساعدة مختلف الهيئات في غانا، وعلى التحقيقات التي أجراها الفريق.

(أ) العمليات السابقة لشركة بيرى دايمندز (بلجيكا) في كوت ديفوار

٢٩٣ - قبل اندلاع النزاع في كوت ديفوار، كانت شركة بيرى دايمندز (بلجيكا) الجهة المشترية الرئيسية للماس الخام الإيفواري. وجذبت الشركة أثناء عملياتها مجموعة مناسبة من العملاء تتخصص في تجهيز الماس بمواصفات محددة من حيث القيراط والجودة، ويستوفي الماس الخام الإيفواري شروطها. وكانت الجهة المشترية لذلك الماس في كوت ديفوار شركة تدعى سوجينيم (Sogenem).

٢٩٤ - وبعد أن اندلع النزاع في كوت ديفوار في عام ٢٠٠٢، حظرت وزارة المناجم في أيدججان جميع صادرات الماس الخام انطلاقاً من البلد. ووقعت مناجم الماس العاملة في البلد تحت سيطرة القوى الجديدة، ومنع ممثلو الحكومة من رصد صناعة الماس. ومنذ الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كان لا بد أن تعاد هيكلة صناعة الماس الخام الإيفواري وأن تتكيف مع تقسيم البلد. وهكذا تمت إعادة هيكلة صناعة الماس الخام في كوت ديفوار قبل اعتماد قرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهو القرار الذي فرض المجلس بموجبه حظراً على تصدير الماس الخام الإيفواري.

(ب) شركة بيرى دايمندز (بلجيكا) تنشئ شركة بيرى دايمندز (غانا)

٢٩٥ - سعياً إلى استمرار الأعمال على الرغم من المشاكل السياسية في كوت ديفوار، لم يكن هناك بد من تكيف هيكل الأعمال التجارية لشركة سوجينيم للاتفاف على الحظر المفروض على صادرات الماس الخام الإيفواري. واستجابة لذلك الوضع، قام بيتر فان فاسنهوف، مالك شركة سوجينيم، بتسجيل شركة تدعى بيرى دايمندز في أكرا، بغانا. وأسست هذه الشركة على أساس نموذج الأعمال ذاته لشركة سوجينيم. وقامت الشركة الموجود مقرها في أكرا بشراء الماس الخام من العديد من السماسرة في غانا، لكنها واصلت شراء الماس الخام الإيفواري من المصادر ذاتها التي كانت تشتري منها قبل تقسيم كوت

ديفوار. ويدل على استمرار العلاقات بين شركة بيرى دايمندز (غانا) وشبكة الباعة الإيفواريين السابقة لشركة سوجينيم المكالمات الهاتفية والزيارات المتواترة التي قام بها المحاورون الإيفواريون السابقون لشركة سوجينيم إلى المكاتب الجديدة لشركة بيرى دايمندز (غانا) في أكرا.

(ج) المزج بين صادرات الماس الخام الإيفواري والماس الخام الغاني من قبل شركة بيرى دايمندز (غانا)

٢٩٦ - كان لا بد لشركة بيرى دايمندز (غانا) أن تتجاوز تدبيرين تنظيميين لمزج الماس الخام المصدر بصورة غير مشروعة من كوت ديفوار بصادرتها المشروعة من الماس الخام الغاني. فأولاً، يجب أن تكون صادرات الماس الخام من غانا مشفوعة بقسيمة وكيل الشراء المحلي. وهذه القسيمة يصدرها سماسرة الماس الخام الغاني لمعرفة مصدر استخراج الماس. ومن ثم، يكون الماس المشفوع بقسيمة مستخرجاً من مواقع التعدين الغانية. غير أن هناك إمكانية لإساءة استخدام نظام قسيمة وكيل الشراء المحلي.

٢٩٧ - وفي إطار الجهود التي تبذلها حكومة غانا لتعزيز صناعة الماس الخام في البلد، فقد منحت امتيازات خاصة للسماسرة الذين سجلوا أرقاماً عالية في الاتجار بالماس الخام. ونظراً لانعدام الرصد اللازم لنظام قسيمة وكيل الشراء المحلي، شجع هذا التدبير السماسرة على إصدار قسائم وكيل الشراء المحلي عن طريق الاحتيال، تصف الماس الإيفواري على أنه مستخرج في غانا بغية زيادة قيمته التجارية. وقد أتاح ذلك لشركة بيرى دايمندز (غانا) وسيلة سهلة نسبياً للحصول على قسائم وكيل الشراء المحلي الصادرة عن طريق الاحتيال من أجل مشترياتها من الماس الخام الإيفواري.

٢٩٨ - وتمثل الحاجز التنظيمي الثاني الذي واجهته شركة بيرى دايمندز (غانا) في وجوب مرور جميع المدفوعات عن الموارد الطبيعية التي يجري شراؤها في غانا عن طريق مصرف غانا. وهذا يعني أن مُصدري الماس الخام لا يمكنهم دفع واجبات السماسرة مباشرة، بل عليهم تحويل مبلغ الشراء إلى مصرف غانا. ويصدر المصرف بعد ذلك قسيمة الدفع إلى السمسار الذي حددت هويته في قسيمة وكيل الشراء المحلي. ويهدف هذا النظام إلى منع السمسار أو المصدر من التلاعب بمدفوعات الشراء أو مدفوعات الضرائب.

٢٩٩ - وبسبب هذا النظام، لم تتمكن شركة بيرى دايمندز (غانا) من دفع واجبات موردي الماس الخام الإيفواري مباشرة، بما أن مصرف غانا لا يصدر شيكات سوى للسماسرة الغانيين المشار إلى أسمائهم في قسائم وكيل الشراء المحلي. غير أن السماسرة الغانيين الذين يحضرون إلى المصرف بدلاً من تلقي الشيك الموجه إليهم يمكنهم طلب الوفاء

به لحامله "نقدا". والمراد بالنقد، بهذا المعنى، أنه يجوز لكل من كان الشيك بحوزته أن يسحب مبلغا نقديا مقابلته. وهذا يعني أن شركة بيرى دايمندز يمكنها تحويل أموال إلى البائعين الإيفواريين، عن طريق السماسرة الغانيين، دون أن تترك سجلات لهذه المعاملات.

(د) التحويلات غير الرسمية للأموال من قبل شركة بيرى دايمندز (غانا)

٣٠٠ - لقد كان الدليل النهائي على دخول الماس الخام الإيفواري إلى السلسلة التجارية للماس في غانا هو استخدام شركة بيرى دايمندز (غانا) لآلية غير رسمية لتحويل الأموال، تشبه نظام الحوالة. ويشغل النظام عن طريق مؤسسات تجارية أجنبية تعمل في كوت ديفوار. وفي غياب نظام مصرفي رسمي في القرى المنجمية في شمال كوت ديفوار، تمول المؤسسات التجارية الأجنبية المعاملات المتصلة بالماس الخام عن طريق تحويلات الأموال غير الرسمية. وتدفع الشركة التي ترغب في شراء الماس الخام مبالغ مالية عن طريق وسيط. وبحول المشتري المبلغ للوسيط (بدولارات الولايات المتحدة في هذه الحالة). ويحتفظ الوسيط بعمولة، ثم يدفع المبلغ بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى البائع أو إلى الطرف الذي يزود البائع بالماس الخام.

٣٠١ - وقبل تقسيم كوت ديفوار الذي تم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أجرت شركة بيرى دايمندز (بلجيكا)/سوجينيم لدى شرائها قطعاً من الماس الخام الإيفواري تحويلاً برقياً بدولارات الولايات المتحدة إلى الحساب المصرفي لأحد الوسطاء في سويسرا. وقام الوسيط لدى توصله بالأموال بدفع مبلغ لبائعي الماس الخام بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية نيابة عن شركة بيرى دايمندز (بلجيكا).

٣٠٢ - والتقى الفريق بالوسيط في نظام تحويل الأموال غير الرسمي الذي استعانت به شركة بيرى دايمندز (بلجيكا)/سوجينيم. وأبلغ الوسيط الفريق بأن شركة سوجينيم توقفت عن أنشطتها في كوت ديفوار، إلا أن الشركة الجديدة، وهي بيرى دايمندز (غانا)، تقوم بنفس الدور الذي كانت تقوم به شركة سوجينيم إذ طالبت باستخدام نظام تحويل الأموال غير الرسمي ذاته.

٣٠٣ - ووفقاً للوسيط، واصلت شركة بيرى دايمندز (غانا) المطالبة بمدفوعات لشركائها التجاريين في كوت ديفوار. وفي مرات أخرى، طلبت شركة بيرى دايمندز (غانا) إلى الوسيط تقديم الأموال إلى مكاتب الشركة في أكرا، وقد اعتمد الوسيط على مؤسسات تجارية أخرى في أكرا لتقديم المبالغ النقدية باسمها.

(هـ) نتائج قضية شركة بيرى دايمندز

٣٠٤ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، شرع نظام العدالة البلجيكي في إجراء تحقيقات بشأن شركة بيرى دايمندز (بلجيكا). وقد أوقفت شركتنا بيرى دايمندز (بلجيكا) وبيرى دايمندز (غانا) عمليتهما.

٣٠٥ - وكان التعاون بين قوة الشرطة البلجيكية والسلطات في غانا الخطوة الأولى نحو تعزيز نظام غانا للمراقبة الداخلية. وكما ذكر الفريق في تقريره عن منتصف المدة (انظر S/2009/188، الفقرات من ٨٩ إلى ٩١)، هناك بعض نقاط الضعف التي تعتري نظام غانا للمراقبة الداخلية. وكانت الخطوة الأخرى التي اتخذتها سلطات غانا لكفالة عدم تسرب الماس الخام انطلاقا من كوت ديفوار إلى السلسلة التجارية للماس الخام في غانا في تسجيل مستغلي المناجم غير المسجلين ("غالامسي"). إضافة إلى ذلك، أفضت العملية الفوتوغرافية المورفولوجية التي قام بها فريق الخبراء العامل المعني بالماس التابع لعملية كيمبرلي إلى وضع قاعدة بيانات لإنتاج الماس الخام في غانا من أجل التصدي لتسرب الماس الخام الإيفواري إلى غانا.

٣٠٦ - وأبانت حكومة غانا عن تعاونها في الجهود التي تبذل من أجل مراقبة صادرات الماس الخام من كوت ديفوار، ولا سيما فيما يتعلق بالتزامها بعملية كيمبرلي. كما تتعاون غانا تعاوناً كاملاً مع تحقيقات فريق الخبراء.

الشكل السادس عشر

شهادة عملية كيمبرلي الغانية الصادرة بغرض تصدير الماس الخام من شركة بيرى دايمندز (غانا) إلى شركة بيرى دايمندز (بلجيكا)

KIMBERLEY PROCESS CERTIFICATE		
HS CODE 7102 10	CARAT 8.073 30	VALUE(US\$) 254,845.40
Pmmc/MSR/30/2007/0		
Country of Origin (MINING)	GHANA	
Number of Parcels Six (6)		
It is hereby certified that rough diamonds in this certificate have been supplied in accordance with the provisions of the Kimberley Process Certification Scheme for rough diamonds UNDER THE AUTHORITY OF THE REPUBLIC OF GHANA		
Date of Issue 7TH MARCH 2007	Name of Exporter PERI DIAMONDS	Address of Exporter Box 1108 Accra
Date of Export 7TH MAY 2007	Name of Importer PERI DIAMOND BVBA	Address of Importer Schuerstraat 1-7 2018 Antwerp B
Signature of Exporter Representative	Signature of Importer	Signature of Authorizing Officer

المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

حاء - غينيا

٣٠٧ - تطرح غينيا تحديات خاصة فيما يتصل بالحظر المفروض على صادرات الماس الخام من كوت ديفوار. فأولاً، تقطن نفس الجماعات العرقية على جانبي الحدود بين كوت ديفوار وغينيا، وهي تعبرها كثيراً. إضافة إلى ذلك، عمل الغينيون منذ فترة طويلة في مجال التعدين بمواقع الماس في كوت ديفوار، إلى درجة أن لهم ممثلاً دائماً في سيجيلا، هو نائب رئيس الجماعة الغينية بالد مامادو (انظر الفقرة ٢٦٤ أعلاه). وثانياً، فإن غياب المراقبة الفعالة على تجارة الماس الخام في غينيا يجعلها عرضة لتسرب الماس الخام الإيفواري. وعلاوة على ذلك، حصل الفريق على معلومات تؤكد أن أفراداً معينين في غينيا يشترون الماس الإيفواري. وتشير العديد من المصادر إلى أن الاتجار في الماس الخام الإيفواري يتم عن طريق بلدة نزيريكوري الغينية.

١ - زيادات غير عادية في إنتاج الماس الخام في غينيا

٣٠٨ - قامت عملية كيمبرلي بزيارتين استعراضيتين إلى غينيا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. وتبرز تقارير الزيارتين ضعفا هاما في المراقبة الداخلية في البلد، ولا سيما عملية إصدار شهادة منشأ الماس الخام ابتداء من موقع التعدين إلى مكتب التصدير. وتشير البيانات التي قدمها للفريق الفريق العامل المعني بالإحصاءات التابع لعملية كيمبرلي إلى حدوث زيادة قدرها ٢٠٠ في المائة في إنتاج الماس الخام (بالقيراط) في غينيا في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ (انظر الجدول ١٢ أدناه).

الجدول ١٢

إنتاج الماس الخام في غينيا، الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨

السنة	الإنتاج (الوزن بالقيوط)	زيادة (نقصان) عن السنة السابقة (النسبة المئوية)	الإنتاج (بدولارات الولايات المتحدة)	زيادة (عن السنة السابقة) (النسبة المئوية)
٢٠٠٨	٣ ٠٩٨ ٤٩٠	٢٠٤	٥٣ ٦٩٨ ٤٥٦	١٦
٢٠٠٧	١ ٠١٨ ٧٢٣	١١٥	٤٦ ١٠١ ١٤٥	١٦
٢٠٠٦	٤٧٣ ٨٦٢	١٤-	٣٩ ٨٨٤ ٨٨٠	١٦-
٢٠٠٥	٥٤٨ ٥٢٢	١٩-	٤٧ ٤٥٩ ٥٥٥	٢٠
٢٠٠٤	٦٧٣ ٨٩٣	-	٣٩ ٥٢٦ ٠٢٥	-
٢٠٠٣	غير متوافر	-	غير متوافر	-
المجموع	٥ ٨١٣ ٤٩٠		٢٢٦ ٦٧٠ ٠٦٢	

المصدر: الفريق العامل المعني بالإحصاءات التابع لعملية كيمبرلي.

٣٠٩ - وبرز المكتب الوطني لفحص الماس والأحجار الكريمة في غينيا هذه الزيادة في الإنتاج بوجود مواقع جديدة للتعدين في البلد أتى على ذكرها، وذلك في ماسينتا وكيسيدوغو وكرواني ونزيريكوري وفاراناه ومامو.

٣١٠ - ويلاحظ الفريق أن هذا لا يشكل الشذوذ الوحيد فيما يتصل بإنتاج الماس الخام الغيني. فوفقا لما أجراه الفريق العامل المعني بالإحصاءات من تحليل لإحصاءات تجارة الماس الخام في غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٩، أبلغ المشاركون في عملية كيمبرلي في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ عن استيراد عدد من قطع الماس الخام من غينيا يفوق العدد الذي أبلغت غينيا عن تصديره.

٢ - أنشطة الرعايا الغينيين في كوت ديفوار

٣١١ - توصل الفريق بتقارير موثوقة عن مشاركة رعايا غينيين في تصدير الماس الخام الإيفواري إلى غينيا. وبعث الفريق رسالة إلى حكومة غينيا يلتمس فيها معلومات عن المشاركة المحتملة لرعايا غينيين، إضافة إلى معلومات أساسية عن نظام المراقبة الداخلية للماس الخام في غينيا. ولم يرد المسؤولون في الحكومة على بعض الطلبات التي وجهها الفريق للحصول على معلومات.

٣١٢ - ولا يزال نظام المراقبة الداخلية للماس الخام في غينيا غامضاً، ويرى الفريق أن هناك مواطن ضعف خطيرة في النظام.

٣١٣ - وتشكل الزيادة بنسبة ٢٠٠ في المائة في إنتاج البلد من الماس الخام في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، إضافة إلى عجزه الواضح عن تتبع أثر الماس من المنجم إلى السوق، بعض التحديات التي تواجه السلطات الغينية. وإدراكاً لهذه التحديات، يعتزم فريق الخبراء العامل المعني بالماس التابع لعملية كيمبرلي إجراء تحليل تفصيلي لصادرات غينيا منذ عام ٢٠٠٥ لتحديد ما إذا كان الماس الخام القادم من كوت ديفوار قد تسرب إلى سوق الماس الخام في غينيا^(٤٤). وعلاوة على ذلك، يعتزم فريق الخبراء العامل أن يجري في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ تقييماً جيولوجياً لمواقع التعدين الجديدة في غينيا للوقوف على قدرتها الإنتاجية، وهو تدبير يفترض أن يوضح الأسباب الكامنة وراء الإنتاج غير العادي للماس الخام في غينيا.

طاء - ليبيريا

٣١٤ - إن التعاون مع فريق الخبراء المعني بليبيريا والمكتب الحكومي الليبيري للماس التابع لوزارة المناجم، تحقيقات الفريق في ليبيريا. فعلى الرغم من عثور الفريق على أدلة تشير إلى احتمال تسرب الماس الإيفواري إلى صناعة الماس الخام في ليبيريا، فمن المهم الإشارة إلى أن هذا لا ينتقص من الجهود الكبيرة المبذولة من جانب سلطات حكومة ليبيريا لمعالجة مواطن الضعف في نظام المراقبة الداخلية للماس الخام في البلد. فقد تيسر توصل الفريق إلى استنتاجات بفضل مساعدة المكتب الحكومي للماس، وهو يعتقد أن المكتب سيبدل جهوداً جادة للتصدي لاحتمال تسرب الماس الخام الإيفواري. ويرى الفريق أن الخطوة الأولى نحو الامتثال لنظام الجزاءات هي الاعتراف بوجود مشكلة.

(٤٤) وافق فريق الخبراء العامل المعني بالماس على إجراء هذا البحث أثناء اجتماع عملية كيمبرلي المعقود بين الدورات في ناميبيا في أيار/مايو ٢٠٠٩.

١ - اختلاف أثر الجزاءات المتعلقة بالماس الخام على كوت ديفوار وليبيريا

٣١٥ - يخضع كل من كوت ديفوار وليبيريا لحظر الأمم المتحدة على تصدير الماس الخام من أراضييهما. ويختلف قرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥) بشأن كوت ديفوار والقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا من حيث نطاقهما وكانت لهما آثار مختلفة على تجارة الماس الخام داخل هاتين الدولتين وانطلاقاً منهما.

٣١٦ - وفي حين أن السلطات المعنية في كوت ديفوار لا تحظر تعدين الماس الخام، حد تعليق حكومة ليبيريا لكافة أنشطة التعدين من تراكم مخزونات الماس الخام وقصّ حوافر السوق لتصديرها بطرق غير مشروعة. وليس هذا هو الحال في كوت ديفوار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

٣١٧ - وبالرغم من هذه التدابير الإيجابية، لا تزال تجارة الماس الخام في ليبيريا عرضة لتسرب الماس الخام المصدر من الخارج بطرق غير قانونية. وقد عثر الفريق، خلال تحقيقاته المشتركة مع فريق الخبراء المعني بليبيريا، على أدلة تشير إلى أن جزءاً من الشبكة المتورطة في قضية شركة بيرري دايمندز للماس (انظر الفقرات من ٢٩٢ إلى ٣٠٦ أعلاه) قد نقل عملياته إلى ليبيريا، بعد رفع الجزاءات المتعلقة بالماس عن هذا البلد في عام ٢٠٠٧.

٢ - تصدير المخزونات

٣١٨ - رغم أن حكومة ليبيريا سبق أن حظرت تعدين الماس الخام، فقد عرض على المكتب الحكومي للماس، بعد رفع الحظر المفروض على الصادرات، ماس خام للتصدير. وبمعنى آخر، تواصل التعدين في ليبيريا رغم الحظر الحكومي على هذا النشاط، وأوجد مخزوناً من الماس الخام للتصدير.

٣١٩ - واتصلت ليبيريا بلجنة المشاركة في عملية كيمبرلي لتستشيرها في إدارة مخزونها من الماس الخام. واقترحت اللجنة أن تُعلن ليبيريا "فترة سماح" تستمر حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، يمكن لليبيريا خلالها تصدير مخزونها من الماس الخام باستخدام شهادة منشأ صادرة عن عملية كيمبرلي، لكن دون الحاجة إلى الوثائق الضرورية التي تشترط عادة الحصول على الشهادة.

٣٢٠ - غير أنه بعد إجراء دراسة موجزة لحالة واحدة لتصدير المخزون، أبلغ فريق الخبراء العامل المعني بالماس التابع لعملية كيمبرلي حكومة ليبيريا في عام ٢٠٠٧ أنه لا يمكنه "استبعاد

إمكانية أن [تكون تلك الشحنة] ملوثة بماس تمويل التزاعات المتأتي من كوت ديفوار“ (انظر S/2007/689، الفقرات من ٣٩ إلى ٤١ و S/2008/235، الفقرات من ٦٨ إلى ٧٠).

٣ - إمكانية انتقال شبكة التهريب لشركة بيرى دايمندز (غانا) إلى ليبيريا

٣٢١ - أجرى كل من فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار وفريق الخبراء المعني بليبيريا، بالتعاون مع المكتب الحكومي للماس في مونروفييا، تحقيقات مشتركة في إمكانية انتقال موردي الماس الخام الإيفواري إلى ليبيريا. واستندت هذه التحقيقات إلى ملاحظة أن الجهات الموردة الإيفوارية للماس الخام إلى شركة بيرى دايمندز (غانا)، التي أنهت عملياتها في غانا عام ٢٠٠٧، أقامت أيضا عمليات في ليبيريا في العام نفسه.

٣٢٢ - وفي عام ٢٠٠٧، قام المورد السابق الأكثر نشاطا في تزويد شركة بيرى دايمندز (غانا)، بالماس الخام الإيفواري، المشار إليه فيما بعد باسم الشخص ألف^(٤٥)، بتأسيس شركة في مونروفييا (يشار إليها فيما بعد باسم الشركة سين)^(٤٦)، مع شريك ثان هو السيد يوري فرويند.

٣٢٣ - ولاحظ الفريق، خلال الزيارة التي قام بها إلى ليبيريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بعض سمات النشاط التجاري الذي تمارسه الشركة ”سين“ والذي يعتقد الفريق أن الشبهات تحوم حوله. فقام الفريق أولا بتحليل صور للماس الخام الذي تصدّره الشركة من مونروفييا في المكتب الحكومي للماس. ولاحظ أن الشركة صدّرت بعض أنواع الماس الخام التي تتشابه من ناحية شكلها الظاهري مع الماس الإيفواري. وليس في هذا ما قد يشذ عن المعتاد عدا واقع أن قسائم التعدين تشير إلى أنها صادرة عن مناجم في غرب ليبيريا تبعد عن الحدود مع كوت ديفوار. ويشير هذا إلى أن قسائم التعدين احتوت على معلومات احتيالية.

٣٢٤ - وثانيا، يقتضي نظام المراقبة الداخلية للماس الخام في ليبيريا أن تُستكمل القسائم في موقع التعدين، قبل نقل شحنة الماس الخام إلى مونروفييا. وبعد قيام أحد السماسرة بشراء الماس تُسند إلى هذا الماس قسيمة السمسار. وحملت قسائم التعدين في العديد من شحنات الشركة ”سين“ التاريخ نفسه المدون في قسيمة السماسرة. ومسافة الطريق (الوعر) الفاصلة بين المنجم ومونروفييا تبلغ ٢٥٠ كيلومترا. ويعتقد الفريق أن من المستبعد جدا أن يكون الماس

(٤٥) أخفى الفريق اسم الشخص المعني لأسباب تتعلق بالسرية وما تقتضيه التحقيقات المتواصلة التي ستجريها أفرقة الخبراء في المستقبل.

(٤٦) أخفى الفريق اسم الشركة واسم أحد الشريكين لأسباب تتعلق بالسرية وما تقتضيه التحقيقات المتواصلة التي ستجريها أفرقة الخبراء في المستقبل.

قد نُقل طوال هذه المسافة في غضون يوم عمل واحد. وهذا يشير أيضا إلى أن قسائم التعدين هذه قد تحتوي على معلومات احتيالية.

٣٢٥ - وثالثا، يُعرف الشريكان في الشركة "سين" بصلاتهما السابقة بالاتجار غير المشروع في الماس الخام. فقد كان أحدهما، وهو الشخص "ألف"، سابقا من بين الموردين الرئيسيين للماس الخام الإيفواري لشركة بيرى دايمندز (غانا). ولا تزال أسرة الشخص "ألف" تشتغل في صناعة الماس الخام في سيغيلا، بكوت ديفوار. وقد أُلقي القبض على السيد فرويند، الشريك الثاني في الشركة "سين" في مالي عام ٢٠٠٤ لمحاولته تهريب ماس خام من مطار باماكو.

٣٢٦ - ويشتهب الفريق في أن الشريكين، الشخص "ألف" والسيد فرويند، أسّسا الشركة "سين" لغرض إقامة طريق آخر للتصدير غير المشروع للماس الخام الإيفواري، بعد إرغام شركة بيرى دايمندز (غانا) على وقف نشاطها التجاري.

٣٢٧ - ويعتقد الفريق أن الإشارة تحذر أيضا إلى أن أسرة السيد فرويند، وتحديدًا والده، شيمون فرويند (٤٧)، تدير أيضا مشروعا لتجارة الماس الخام في رامات غان بإسرائيل. فالشركة "سين" التي يمتلكها يوري فرويند (الابن) تصدر بانتظام الماس من ليبيريا إلى السيد شيمون فرويند (الأب). وقد اجتمع الفريق مع نائب المراقب الإسرائيلي لتجارة الماس في رامات غان، الذي أبلغه أن السلطات الإسرائيلية المعنية لم تعثر على أي واردات مشبوهة قامت بها أسرة فرويند.

٣٢٨ - إلا أن قلقا بالغًا ما زال يساور الفريق إزاء الشركة "سين" وعلاقتها بأفراد ذوي صلات بتهريب الماس، وبتجارة الماس الخام الإيفواري. ولاحظ الفريق وجود شركات أخرى في مونروفيّا تنم عن التشابه مع الشركة "سين". ويشتهب الفريق في أن تكون هذه الشركات ضالعة في التصدير غير المشروع للماس الخام الإيفواري.

٤ - أوجه الارتباط بين الشبكات الإيفوارية والليبرية لتجارة الماس الخام

٣٢٩ - استخلص الفريق من التحقيقات التي أجراها في سيغيلا، كوت ديفوار، أسماء الأشخاص المشتركين في تجارة الماس الخام، بمن فيهم مالكو مواقع التعدين وصغار جامعي الماس والجامعون والمشترون. واستنتج الفريق أن العديد من أسر هؤلاء الأفراد يشتغلون هم أيضا في قطاع الماس الخام بليبريا.

(٤٧) توفي السيد شيمون فرويند قبل انتهاء ولاية الفريق بفترة قصيرة.

٣٣٠ - ويعتقد الفريق، مثلما أشار إلى ذلك في حالة غينيا، أن العلاقات الأسرية أو العرقية الرابطة بين مواقع تعدين الماس في المنطقة تشكل تهديدا محتملا لنظام الجزاءات. ويذكر الفريق، على وجه التحديد، أن بعض الأسر يشتغل في عدد من مواقع تعدين الماس في آن واحد. فعلى سبيل المثال، يتمتع أفراد أسرة ديبالو (انظر S/2006/735، الفقرات من ١٤٠ إلى ١٤٩ و S/2006/964، الفقرة ٤٤) بتراخيص ليبرية للسمسرة والتعدين في حين أنهم يقيمون في كوت ديفوار. وعلى غرار ذلك، يشتغل أفراد أسرة تونكارا بشراء الماس في سيجيلا، كوت ديفوار، بينما يشتغل أفراد آخرون في الأسرة بأنشطة تصدير الماس الخام في مونروفيا.

٥ - المخالفات في قسائم التعدين الليبرية

٣٣١ - لاحظ الفريق، خلال استعراضه قسائم التعدين في دوائر المكتب الحكومي للماس في مونروفيا، وجهين من أوجه الضعف الظاهر في النظام. أولا، تستغرق عملية جمع وتدوين قسائم التعدين في المكتب بمونروفيا مدة أسابيع، وعلاوة على ذلك، يجب أن تُجرى يدويا أي محاولات لاقتفاء أثر شحنات الماس الخام في الملفات. كما أن المكتب لا يتحقق من صحة سجلات التوثيق (نظام المراقبة الداخلية) من المنجم إلى المصدر. وهذا يعيق تحقيق الفعالية في النظام الليبري للمراقبة الداخلية.

٣٣٢ - ثانيا، اكتشف الفريق أن بعض قسائم التعدين في المكتب الحكومي للماس لم يوقع عليها المستغل وترك فارغة (انظر الشكل السابع عشر). وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الفريق أيضا وجود قسائم تعدين أنجزها مستغلون انتهت صلاحية تراخيصهم للاشتغال بالتعدين.

الشكل السابع عشر

قسيمة تعدين لا تحمل توقيع المستغل، أيار/مايو ٢٠٠٩

REPUBLIC OF LIBERIA
MINISTRY OF LANDS, MINES AND ENERGY
P. O. BOX 10-9024
1000 MONROVIA 10
LIBERIA, WEST AFRICA

MINERAL VOUCHER

Voucher No: 1855

Name: _____ Location: _____ Date: May 1-09

License: _____

Creek & Claim: _____

Location: _____

Mining Agency: _____

Regional Officer: _____ Miner / License Holder: _____

المصدر: فريق الخبراء بشأن كوت ديفوار

ياء - المراكز الدولية لتجارة الماس

٣٣٣ - يقوم امتثال الدول الأعضاء للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على تصدير الماس الخام الإيفواري على ثلاثة أسس هي: الوعي بوجود الجزاءات؛ وقوة نظم الدول الأعضاء لرصد واردات الماس الخام؛ والقدرة الفنية على التمييز بين الماس الخام الإيفواري والماس القادم من بلدان أخرى.

٣٣٤ - ولشحنات الماس قيمة عالية لكنها شحنات صغيرة الحجم وغير قابلة للكشف بأجهزة التصوير بالأشعة السينية. وهذا ما يسهّل نسبياً إخفاء نقل الماس عن سلطات الجمارك. وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى الطرق البرية المعروفة، هنالك خطوط جوية مباشرة بين كوت ديفوار وما لا يقل عن ثلاث دول مشاركة في عملية كيمبرلي هي: الإمارات العربية المتحدة وبلجيكا ولبنان.

١ - بلجيكا

٣٣٥ - يوجد في بلجيكا بمدينة أنتويرب أكبر مركز لتجارة الماس في العالم. وهي البلد الوحيد الذي لديه وحدة شرطة خاصة للتحقيق في الأنشطة المتعلقة بتجارة الماس. وما فتئت الوحدة تمحص منذ عهد بعيد أنشطة تجار الماس في أنتويرب وترصد مدى الامتثال لجزاءات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أجرت الشرطة الاتحادية البلجيكية تحقيقاً لضمان الامتثال للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على تجارة الماس الخام انطلاقاً من كوت ديفوار. وقد أدى هذا إلى مقاضاة إدارة شركة بيرري دايمنز في أنتويرب وتوجيه الاتهام إليها.

٢ - لبنان

٣٣٦ - يقيم في كوت ديفوار نحو ١٠٠ ٠٠٠ مواطن لبناني، وهم يشكلون أكبر جالية لبنانية في غرب أفريقيا. ويتمتع لبنان بعلاقات تجارية هامة مع كوت ديفوار.

٣٣٧ - وكان لبنان على الدوام مركز تجارة الماس في الشرق الأوسط. إلا أن الحرب الأهلية التي اندلعت في السبعينيات دفعت تجار الماس إلى الانتقال إلى مراكز أخرى لتجارة الماس، مثل بلجيكا، أو إلى التخلي عن مصانعهم. وفي غرب أفريقيا، بسط رجال الأعمال اللبنانيون سيطرتهم على رواسب الماس الغريني في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين بلدان أخرى في القارة الأفريقية. وبغض النظر عن الحرب الأهلية، ساعد دخول بيروت إلى أسواق الماس في مختلف أرجاء العالم على دعم المؤسسات العاملة في المدينة في مجال تصنيع المجوهرات.

٣٣٨ - وبعد انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠، اتخذ لبنان التدابير اللازمة للانضمام مرة أخرى إلى مصاف الناشطين في صناعة الماس على الصعيد الدولي. وفي عام ٢٠٠٥، أصبح لبنان بلداً مشاركاً في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وبالرغم من أن عدداً قليلاً من تجار الماس الخام، إن وجدوا، كانوا يتخذون من لبنان موطناً لأعمالهم آنذاك، فإن العديد منهم نقل موقع أعماله منذ ذلك التاريخ إلى بيروت. وفي الوقت الراهن، هناك ١٣ تاجراً مسجلاً من تجار الماس الخام المعتمدين من وزارة الاقتصاد في لبنان.

(أ) زيادة صادرات الماس الخام الغيني إلى لبنان

٣٣٩ - يشير التحليل الذي أجراه الفريق على صادرات الماس القادم من غينيا إلى زيادة كبيرة في صادرات الماس الخام إلى لبنان (انظر الجدول ١٣). ورغم تقييد الصادرات الغينية بأنظمة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، فإن الفريق يعتقد أن ثمة خطراً يتمثل في احتمال احتواء هذه الصادرات على الماس الخام الإيفواري.

الجدول ١٣

صادرات الماس الخام من غينيا إلى لبنان

السنة	الصادرات (الوزن بالقراط)	بالنسبة المئوية للزيادة عن السنة السابقة (بالنسبة المئوية)	الصادرات (بدولارات الولايات المتحدة)	بالنسبة المئوية للزيادة عن السنة السابقة (بالنسبة المئوية)
٢٠٠٨	١ ٩٤٩ ٩٤٨	٣٩٧	٥ ٤٦٣ ٧٨٠	١٧٦
٢٠٠٧	٣٩١ ٩٦٤	-	١ ٩٨٢ ٢٠٥	-
٢٠٠٦	-	-	-	-
٢٠٠٥	-	-	-	-
٢٠٠٤	٤٩٢	-	٤٢ ٣٢٠	-
٢٠٠٣	-	-	-	-
المجموع	٢ ٣٤٢ ٤٠٤		٧ ٤٨٨ ٣٠٥	

المصدر: الفريق العامل المعني بالإحصاءات التابع لعملية كيمبرلي.

٣٤٠ - وتتمتع سلطات الجمارك بمطار رفيق الحريري الدولي في بيروت باطلاع واسع على تجارة الماس الخام وأنظمة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. فمنذ أن انضم لبنان لعملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٥، صادرت سلطات الجمارك في المطار أربع شحنات (واردات وصادرات) من الماس الخام. وينظر القضاء اللبناني حالياً في هذه القضايا الأربع.

٣٤١ - وقد صادرت سلطات الجمارك شحنة للماس الخام في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ كان مواطن أمريكي من أصل لبناني يحملها أثناء توجهه إلى لندن. وبلغ وزن الشحنة ١١٠٢,٣٠ قيراطا. ويشتهب الفريق في أن أصل الماس المذكور، استنادا إلى شكله الظاهري، هو زمبابوي.

٣٤٢ - وصادرت الجمارك شحنة ثانية من الماس يوم ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ كان مواطن لبناني يحملها أثناء سفره إلى دبي. وشملت هذه الشحنة خليطا من الماس الصناعي والماس ذي جودة الأحجار الكريمة، وكان هذا الأخير مشقوقا (قبل القطع) وخامًا. وبلغ وزن الشحنة ٤٤١,٨٥ قيراطا وبدأ أن أصلها من زمبابوي.

٣٤٣ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، حاول مواطن لبناني تصدير شحنة ثالثة من الماس الخام بطريقة غير قانونية بلغ وزنها ٤٩,٦٥ قيراطا على متن رحلة للخطوط الملكية المغربية من بيروت إلى كوتونو، بنن، عبر الدار البيضاء. وبين ليست عضوا في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ولم يثبت الفريق بعد مما إذا كان الماس من أصل إيفواري.

٣٤٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، صادرت سلطات الجمارك اللبنانية شحنة رابعة يشتهب باحتوائها على ماس خام، لكن السلطات سمحت بمرورها بعدما تبين من التحقيقات أنها لا تحتوي على ماس.

(ب) تجارة الماس الخام بين غينيا ولبنان

٣٤٥ - بعد صدور عدة تقارير إعلامية عن "واردات ماس تمويل النزاع" من كوت ديفوار إلى غينيا، أجرى الفريق تحقيقا في الواردات اللبنانية من الماس الخام القادم من غينيا^(٤٨). وكما ذكر أعلاه، فإن ضعف نظام غينيا للمراقبة الداخلية يجعل لبنان وجميع البلدان الأخرى المستوردة للماس من غينيا عرضة للسقوط في الاستيراد غير المقصود للماس الخام الإيفواري. وقد أولى الفريق اهتماما خاصا لحجم الصادرات من غينيا إلى لبنان وللنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها من أجل تصنيف أنشطة تجارة الماس الخام.

(٤٨) الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات (٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، *Credibility of the Kimberley Process on the line, say NGOs*، مقال مستمد من <http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/ea1d40b4bfd24278df5765b0c209570c.htm>؛ غلوبال ويتنس (Global Witness) (١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩) "Blood diamonds – time to plug the gaps"، مقال مستمد من http://www.globalwitness.org/media_library_detail.php/774/en/blood_diamonds_time_to_plug_the_gaps؛ إيدان غولان (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، "International KP Meeting: Renewed calls for"، *Idexonline*، مقال مستمد من http://www.idexonline.com/portal_FullNews.asp?id=32542.

٣٤٦ - ووفقا للبيانات التي قدمتها عملية كيمبرلي، بلغ حجم صادرات غينيا إلى لبنان في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٩٦٤ ٣٩١ قيراطا وقيمتها ٢٠٥ ٩٨٢ ١ دولارات. وبالمقارنة مع ذلك، صدرت غينيا ٩٤٨ ٩٤٩ ١ قيراطا من الماس بقيمة بلغت ٧٨٠ ٤٦٣ ٥ دولارا في عام ٢٠٠٨. ويمثل هذا زيادة قدرها ٣٩٧ في المائة في الوزن بالقيراط و ١٧٦ في المائة في القيمة. ولا يسمح التاريخ القصير للتجارة بين البلدين بإجراء تحليل طويل الأمد لديناميات هذه التجارة. ومع ذلك، أبلغ منسق عملية كيمبرلي في بيروت الفريق بأن شركة واحدة تستورد الماس الخام من غينيا ابتداء من نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٨، استوردت هذه الشركة ٦٢ في المائة من حجم صادرات غينيا من الماس وزنا بالقيراط، وهو ما يناهز ٨,١ في المائة من قيمة إجمالي صادرات غينيا من الماس الخام.

٣٤٧ - وتتعلق ثلاثة من رموز الجمارك في النظام المنسق، الذي وضعته منظمة الجمارك العالمية، بالماس الخام وهي كما يلي: ٧١٠٢١٠ (ماس، غير مصنف)؛ و ٧١٠٢٢١ (ماس، صناعي أو خام، أو مقطّع بسيط، أو مشقوق أو بحالته الأولية)؛ و ٧١٠٢٣١ (ماس [مجوهرات]، خام، أو مقطّع بسيط، أو مشقوق أو بحالته الأولية). وتبلغ صادرات غينيا إلى لبنان تحت رمز النظام المنسق ٧١٠٢٣١ (جودة الأحجار الكريمة). إلا أن معظم ما يُعاد تصديره من لبنان يُصنف تحت رمز ٧١٠٢٢١ (ماس، صناعي) و ٧١٠٢٣١ (ماس، أحجار كريمة). ويشير هذا إلى أن ثمة نقصا على ما يبدو في الخبرة الفنية اللبنانية في التعرف على الماس (وبخاصة جودته).

٣٤٨ - ولا يقتصر هذا على لبنان وحده. فالعديد من المشاركين في عملية كيمبرلي يرى أن رموز النظام المنسق تتسم بالصعوبة. وبالرغم من اعتماد بعض المشاركين على الاستشاريين المختصين لتحديد قيمة الماس، فإن مشاركين آخرين يضطرون إلى الاعتماد على الخبرة الوطنية (أو تنقصهم بالمرّة). وهذا يعني أن العديد من شحنات الماس الخام لا تصنف بشكل صحيح. ومن ثم فإن رموز النظام المنسق لا تُعد بالضرورة مؤشرا موثوقا به للدلالة على جودة الماس، وهذا يدل على افتقار العديد من الدول المشاركة إلى القدرة على رصد هذا النشاط.

٣٤٩ - ومن شأن السوقين اللبناني والغيني أن يتعرضا للتلوث بالماس الخام الإيفواري. ويُعزى هذا إلى ضعف نظام غينيا للمراقبة الداخلية وإلى كون لبنان أكبر مستورد للماس الخام الغيني بوزن القيراط. وما لم يختتم فريق الخبراء العامل المعني بالماس تحليله لتعدين الماس في غينيا، لن يتضح ما إذا كان لبنان أو مشاركون آخرون في عملية كيمبرلي، قد استوردوا مباشرة الماس الخام من كوت ديفوار.

٣ - الإمارات العربية المتحدة

٣٥٠ - تعد الإمارات العربية المتحدة محورا تجاريا استراتيجيا موصولا برحلات جوية مباشرة مع كوت ديفوار. فشركة طيران الإمارات تدير رحلات مباشرة منتظمة بين أبيدجان ودبي، في الإمارات العربية المتحدة، وهو خط يستخدم سابقا لإرسال مواد مشمولة بالحظر من دبي إلى أبيدجان (انظر S/2006/204 الفقرتان ٤٥ و ٤٦ والمرفق الرابع). وتعد الإمارات العربية المتحدة أيضا مقرا للعديد من الشركات المشتغلة بتجارة الماس الخام.

٣٥١ - ومتابعة للقضية التي أبرزها فريق الخبراء السابق (انظر S/2008/235، الفقرتان ٧٢ و ٧٣)، ينتظر الفريق تلقي معلومات من السلطات الإماراتية بشأن الشركات الأطراف في قضايا تتعلق بالماس. ويدرك الفريق أيضا أن بعض الكيانات في الإمارات العربية المتحدة تمتلك القدرة على صقل الماس الخام. ولكن الفريق لم يحصل على المعلومات المطلوبة من السلطات الإماراتية بالرغم من الطلبات التي قدمها في هذا الصدد.

٣٥٢ - وعلاوة على ذلك، وجه الفريق رسائل إلى سلطات جمارك أبو ظبي يستفسر فيها عن شحنات تمت مصادرتها. وقام الفريق بذلك لأن هناك رحلات جوية مباشرة تربط بين العاصمة الإماراتية، أبو ظبي، وبروكسل، التي تعد مركزا مهما لتجارة الماس. وأخيرا، وجه الفريق رسالة إلى شركة طيران الإمارات، التي تدير رحلات منتظمة بين أبيدجان وأكرا ودبي (موطن كثير من شركات تجارة الماس). ولم تحظ هذه الطلبات أيضا بأي رد.

٣٥٣ - وأحال الفريق طلبات أخرى للاستفسار عن شركة مسجلة في المنطقة الحرة بالحميرة، الإمارات العربية المتحدة، أُفيد أنها تستورد الماس الخام من الشركة المشار إليها باسم "الشركة سين" في الفرع أعلاه بشأن ليبيريا.

٣٥٤ - ويشعر الفريق بالقلق إزاء عدم استجابة الإمارات العربية المتحدة للعديد من طلباته.

كاف - القدرة على إنفاذ نظام الجزاءات

٣٥٥ - بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، هناك عدة عوامل أخرى تؤثر على امتثال الدول الأعضاء للجزاءات المفروضة على استيراد الماس الإيفواري، ولا سيما فيما يتعلق بضوابط استيراده. ويقيم هذا الفرع ما للإجراءات التي اعتمدها عملية كيمبرلي ومعياري "بصمة" الماس الإيفواري الذي وضعه فريق الخبراء العامل المعني بالماس التابع للعملية من أثر على الامتثال للجزاءات.

١ - "بصمة" الماس الخام الإيفواري

٣٥٦ - في عام ٢٠٠٥، عرض فريق الخبراء العامل المعني بالماس على الاجتماع العام لعملية كيمبرلي "بصمة" إنتاج الماس الإيفواري استناداً إلى بيانات سابقة بشأن الإنتاج. وتشمل هذه البصمة (انظر S/2006/735، الجدول ٦ والفقرتان ١٣٨ و ١٣٩) حجم الماس الخام الإيفواري وشكله وتوزيعه الجغرافي. وبالرغم من الإعلان عن بصمة الماس الخام الإيفواري، فإن ذلك ليس له فيما يبدو أثر فعال في كشف الواردات من هذا الماس الخام.

٣٥٧ - وتختلف درجة استخدام هذا المعيار اختلافاً كبيراً بين المشاركين في عملية كيمبرلي، ويعزى هذا الاختلاف أساساً إلى اختلاف قدراتهم التقنية. فبعضهم يستعين بخبراء في تقييم الماس الخام لفرز شحناته؛ بينما يفتقر آخرون إلى أبسط قدرات تقييمه.

٣٥٨ - لكن، بصرف النظر عن القدرات التقنية للمشاركين في عملية كيمبرلي، يشك الفريق في ما إذا كان المشاركون يستخدمون معيار البصمة الإيفوارية في فرز واردات الماس الخام بحثاً عن علامات تكشف تلوثها بقطع من الماس الخام الإيفواري. ويكمن أحد أسباب قلة استخدام هذا المعيار في انعدام أي تدابير عقابية ضد المشاركين الذين يستوردون بطريقة غير مباشرة قطعاً من الماس الإيفواري الخام.

٢ - دور عملية كيمبرلي

٣٥٩ - مما يحد من فعالية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في مراقبة الماس الممول للتراعات كونه نظاماً ذا طابع طوعي وافتقاره إلى إجراءات للتعامل مع المشاركين فيه الذين يخلون به. ويعتمد هذا النظام على ميزانية يوفرها المشاركون الذين يتبرعون بموارد لتشغيله. وأعمال البحث والتحليل المتعلقة بتجارة الماس الخام رهن بما يحدد من حالات في تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويعول النظام على حسن نية المشاركين فيه للإبلاغ عن أي أنشطة تجارية مشبوهة، بصرف النظر عن قدرتهم أو جاهزيتهم لتنبيه المجتمع الدولي إلى الانتهاكات التجارية. وعندما لا يمثل المشاركون للنظام، يفتقر إلى الأدوات الكفيلة بردع الدول غير الممتثلة. والتحديات التي تواجه نظام عملية كيمبرلي هي في الحقيقة ناتجة عن عدم قدرة المشاركين فيه على استيفاء معاييرهم وعدم رغبتهم في استيفائها.

٣٦٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تشكل قلة مشاركة النظم القضائية في تنفيذ هذا النظام في معظم البلدان المشاركة فيه عاملاً آخر يحد من فعاليته. وقد لاحظ الفريق أن إنفاذ النظام في الدول المشاركة لا يتعدى قيام السلطات المعنية بالماس بتجهيز شهادات عملية كيمبرلي. وقد أبلغ عدد من المشاركين في النظام الفريق أن إجراءاتهم المتعلقة بالحالات المشبوهة مرهونة

بمستوى التعاون الذي يلقونه من الأفرقة العاملة التابعة لعملية كيمبرلي، التي تنبهم إلى شحنات محددة. ذلك أن عدم وجود وحدات بحوث تحليلية محلية لبحث وتحليل أنشطة وشركات الماس الخام المشبوهة يحد من قدرة المشاركين على استيفاء الحد الأدنى من شروط النظام، مما يحد بالتالي من فعاليته.

٣٦١ - وتعزى التحديات التي تواجه النظام إلى نقص الموارد وعدم وجود هيئة مركزية لتمويله وتشغيله. ويتفق الفريق مع النتائج الموثقة في استعراض الثلاث سنوات لعملية كيمبرلي. ولتذليل هذه التحديات، فإن العملية بحاجة إلى اعتماد التوصيات المحددة في عملية استعراض السنوات الثلاث. ويتمثل أحد التدابير الأخرى التي من شأنها أن تعزز عملية كيمبرلي في دمج منظمات دولية أخرى في النظام، مثل منظمة الشرطة الجنائية الدولية ومنظمة الجمارك العالمية.

٣ - رصد الشحنات المشبوهة واعتراضها

٣٦٢ - استعرض الفريق البيانات المتعلقة بواردات الماس وصادراته المتاحة على الموقع الشبكي لقاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية^(٤٩). وتتضمن الشحنات المدرجة في الجدول ١٤ أدناه واردات وصادرات الدول الأعضاء، بما في ذلك الصادرات من كوت ديفوار وبلدان أخرى في المنطقة ليست أعضاء في عملية كيمبرلي، من قبيل مالي وبوركينا فاسو.

الجدول ١٤

شحنات الماس المبلغ عنها في قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية

البلد	عدد شحنات الماس المبلغ عنها في قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية	نتيجة التحقيقات
كوت ديفوار	ثلاث شحنات	جارية
مالي	شحنتان	جاريان
بوركينا فاسو	شحنة واحدة	أنجزت، الحالة ليست انتهاكا للحظر
غانا	ست شحنات	جارية
غينيا (وآخرون ليسوا من المشاركين في عملية كيمبرلي)	ثلاث شحنات	جارية

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

٣٦٣ - ولم يتلق الفريق بعد من الدول الأعضاء ردوداً يمكن أن تفسر كل عملية من عمليات النقل المدرجة في الجدول ١٤. ولذا، فهو لا يستطيع أن يستبعد إمكانية أن تحتوي بعض هذه الشحنات على ماس خام إيفواري مصدر بطريقة غير قانونية.

٣٦٤ - وجمع الفريق أيضاً معلومات عن شحنات مشبوهة من الماس الخام أبلغت عنها دول أعضاء في جميع أنحاء العالم. ويرد سرد موجز بهذه الشحنات في الجدول ١٥ أدناه.

الجدول ١٥

حالات الشحنات المشبوهة من الماس الخام، ٢٠٠٦-٢٠٠٩

البلد	نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام	عدد الحالات	المرحلة التي بلغت التحقيقات
الجمهورية التشيكية	دولة مشاركة	حالة واحدة	قطع من الماس يشتبه في أنها إيفوارية المنشأ
الهند	دولة مشاركة	حالتان	المنشأ لم يحدد بعد
إسرائيل	دولة مشاركة	المعلومات ليست متاحة بعد	المعلومات ليست متاحة بعد
لبنان	دولة مشاركة	أربع حالات	المنشأ لم يحدد بعد
مالي	دولة غير مشاركة	حالة واحدة	قطع من الماس يشتبه في أنها إيفوارية المنشأ. حالة أبلغ عنها في تقرير فريق الخبراء S/2008/235.
السنغال	دولة غير مشاركة	حالة واحدة	قطع من الماس ليست إيفوارية المنشأ
الإمارات العربية المتحدة	دولة مشاركة	المعلومات ليست متاحة بعد	المعلومات ليست متاحة بعد
الولايات المتحدة	دولة مشاركة	٢٥ حالة	المنشأ لم يحدد بعد

المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار

٣٦٥ - وعلى النحو المبين في الجدول ١٥، اعترضت البلدان عدداً قليلاً نسبياً من شحنات الماس الخام المشبوهة، مما يوحي بأن الكثيرين من المشاركين في عملية كيمبرلي لا يكشفون هذه الحالات المشبوهة ولا يبلغون عنها. وربما يستشف من هذا أن الأطراف المشاركة، والدول الأعضاء بشكل أعم، لا تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع تسلل الماس الخام الإيفواري إلى أسواقها.

تاسعا - الطيران

٣٦٦ - يعرض هذا الفرع النتائج المستخلصة من التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن القدرة التشغيلية للقوات الجوية الإيفوارية. وعلى غرار أفرقة الخبراء السابقة، ركز الفريق اهتمامه على ما إذا كانت الطائرات صالحة للطيران، وعلى استخدامها (أو احتمال استخدامها) من جانب الأطراف الإيفوارية.

٣٦٧ - ويعرض الفرع أيضا نتائج التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن استخدام طائرات أسطول الرئاسة الإيفوارية، بما في ذلك الطائرتان اللتان تؤجرهما شركة هيلوغ إي جي كوت ديفوار. ويختتم هذا الفرع بتحليل عدة طلبات غير رسمية للحصول على إعفاءات من الحظر.

٣٦٨ - وأجرى الفريق طوال فترة ولايته اتصالات منتظمة مع الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر^(٥٠)، وكذلك مع وكالة مناولة الشحنات La Régie Administrative d'Assistance en Escalade وعمل الفريق مع هاتين الوكالتين من أجل رصد الرحلات الداخلية والدولية، والتحقق من المستندات المصاحبة للسلع التي يتم تفريغها في مطار أبيدجان، على التوالي.

٣٦٩ - وفي إطار أنشطة الرصد المنتظم لمرافق هبوط الطائرات في كوت ديفوار، زار الفريق أثناء فترة ولايته غالبية المطارات (مطارات صغيرة مجهزة بمياكل أساسية محدودة) ومهابط الطائرات (مدارج غير معبدة وغير مجهزة بمياكل أساسية).

٣٧٠ - ويرد في حاشية هذا الفرع من التقرير ملخص للتحريات التي أجراها الفريق بشأن ما إذا كانت هناك مساعدة عسكرية أجنبية تقدم إلى كوت ديفوار لتأهيل أسطول طائرات القوات الجوية لكوت ديفوار.

ألف - التحقق من قدرات الأسطول الجوي الإيفواري

١ - الطائرات الرابضة في قاعدة أبيدجان الجوية

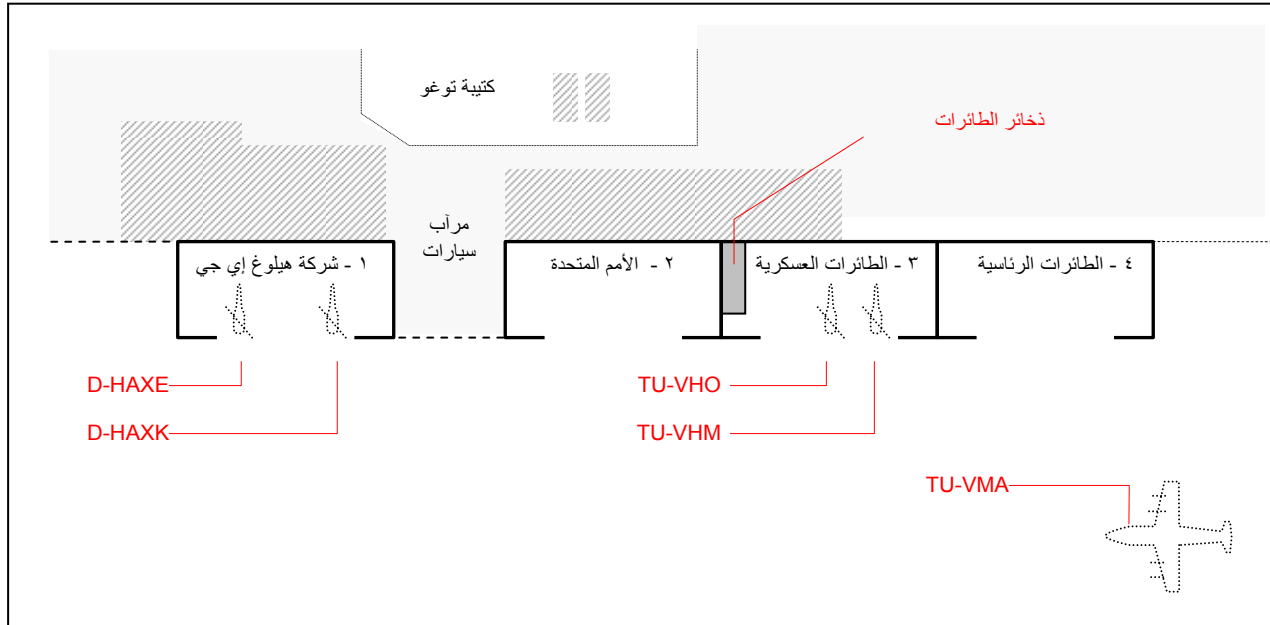
٣٧١ - قام الفريق بعدة زيارات إلى مطار أبيدجان الذي يؤوي المطار التجاري الدولي، بالإضافة إلى القاعدة الجوية لسلاح الجو الإيفواري. وتتألف هذه القاعدة من أربع حظائر للطائرات: أولاهما تستخدمهما شركة هيلوغ إي جي لصيانة طائراتها العمودية؛ وثانيتهما تستخدم محطة للرحلات الجوية للأمم المتحدة ومرفقا لخدماتها؛ وثالثتهما تؤوي طائرات

(٥٠) the Agency for Air Safety in Africa and Madagascar.

عسكرية إيفوارية وذخائرها؛ ورابعها تؤوي الطائرات الثابتة الأجنحة في أسطول طائرات الرئاسة الإيفوارية (انظر الشكل الثامن عشر).

الشكل الثامن عشر

خارطة حظائر ومواقع طائرات مختارة في قاعدة أبيدجان الجوية العسكرية



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٣٧٢ - وخلال الزيارات التي قام بها الفريق، بحث حالة الطائرات العسكرية الرابضة في الحظيرة بالقاعدة الجوية، وكذلك حالة طائرة نقل من طراز أنتونوف ١٢ (TU-VMA)، رابضة في المدرج المجاور للقاعدة. ولم يلاحظ الفريق أي علامات ظاهرة لأعمال تأهيل هذه الطائرة أو تصليحها (انظر المرفق التاسع للإطلاع على معلومات عن حالة الأسطول الجوي لكوت ديفوار).

٣٧٣ - ويبدو أن الطائرات العمودية المسلحة من طراز Mi-24 المسجلة تحت الرمز TU-VHO، لم تنقل من موقعها الذي شغلته منذ آخر حركة سجلت لها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ولا تزال الطائرة حسبما يبدو بالعين المجردة على حالتها التي وصفها فريق الخبراء السابق (S/2008/598، الفقرة ٤٦).

٣٧٤ - وطائرة أنتونوف ١٢ المسجلة تحت الرمز TU-VMA، تعد نظريا من الأصول الجوية للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار بالرغم من أنها استخدمت في الماضي لأغراض مدنية. ولا تزال هذه الطائرة التي يشغلها الجيش رابضة، وهي لا تزال على هذه الحال منذ

١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ نظرا لعطب لحق بمحركها الأيسر حسبما جاء في التقارير. وقد أجري، على حد علم الفريق، آخر فحص للمحرك في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٣٧٥ - ويدرك الفريق أن الطائرة العمودية الخضراء من طراز IAR-330 المسجلة تحت الرمز TU-VHM، التي يشغلها سلاح الجو الإيفواري، قامت برحلتها الأخيرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ووفقا لمعلومات قدمها ضابط في سلاح الجو، فإن هذه الطائرة لم تخلق منذ ذلك التاريخ لأن الحظر المفروض على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة حال دون استيراد قطع الغيار اللازمة لتصليحها.

٣٧٦ - وكان ضباط إيفواريون من القوات المسلحة ذكروا في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ أن طائرتيهما العموديتين استخدمتا للأغراض المدنية فقط، ولم تستخدمتا لنقل جنود أو أسلحة أو ذخائر (انظر S/2006/735، الفقرة ٨٧). وبهذه الصفة، خصصت الطائرة العمودية التي تحمل رمز التسجيل TU-VHM لعمليات البحث والإنقاذ، لكن باعتبارها محسوبة على الخدمة العسكرية، فإنه يحظر على البلدان توريد قطع الغيار اللازمة لتصليحها، وما كان هذا ليكون هو واقع الحال لولا الحظر على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. وقد رصد الفريق عن كثب ما إذا كان هناك حول هذه الطائرة أي نشاط يشي ببذل جهود لتصليحها.

٣٧٧ - فعلى سبيل المثال، زار الفريق، في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩، قاعدة أبيدجان الجوية العسكرية رفقة اثنين من عناصر فرقة الرد السريع المعنية بالحظر التابعة لخلية الحظر في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار^(٥١) وضابط من الكتيبة التوغولية التابعة لعملية الأمم المتحدة والمراقبة قرب القاعدة الجوية. ولاحظ الفريق أن الطائرة العمودية TU-VHM قد نقلت من حظيرتها إلى موقع قريب من الحظيرة التي تؤوي مروحيات الأسطول الرئاسي اللتين تشغلهما شركة هيلوغ إي جي. وأعيدت الطائرة إلى حظيرتها الأولى بعد مدة قصيرة، وهو ما أكدته الفريق في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٣٧٨ - وبالمثل، سيرت الفرقة التابعة لخلية الحظر، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، دورية مشتركة مع عناصر الكتيبة التوغولية في القاعدة الجوية العسكرية. وأبلغت الدورية الفريق أن أعمال تصليح أجريت على المروحية TU-VHM. ولاحظت الدورية أن الطائرة نقلت، بعد تصليحها، إلى مدرج المطار وأن هناك كابلا مشدودا إلى ميسرها. ولاحظ الفريق أن طريقة

(٥١) أنشئت الفرقة في البداية بالاشتراك بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن. وهي تتألف من سبعة ضباط من شرطة الأمم المتحدة ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين تدعمهم مفرزة من قوة ليكورن مرابطة في مطار أبيدجان.

وضع الكابل تشير إلى أن الطائرة موصولة بإحدى وحدات الطاقة الكهربائية الأرضية؛ أي بمولد لتزويد النظم الكهربائية للطائرة بالطاقة، يمكن استخدامه لتشغيل محركات الطائرة (انظر المرفق العاشر).

٣٧٩ - وخلال جولة تفتيش في القاعدة الجوية العسكرية في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لاحظ الفريق أنه قد تم نفخ أو مسح الغبار عن جسم المروحية المذكورة. وعلاوة على ذلك، لاحظ الفريق أن عليها بقعا كبيرة من الزيت (وبخاصة حول غطاء المحرك والجزء الأمامي من نصبة الذيل)، مما يشير إلى إجراء أعمال تصليح و/أو فحص لمحركاتها. بيد أن الفريق لم يشهد أي أعمال صيانة جارية، ولا يمكنه تأكيد ما إذا كانت أجريت أعمال تصليح للطائرة. ولا تشير أي تقارير إلى أنها حلقت خلال فترة تربض ولاية الفريق.

٢ - الشائعات المتعلقة بوجود طائرات عسكرية إيفوارية تربض في غينيا

٣٨٠ - تناقلت الصحافة الإيفوارية خلال عام ٢٠٠٩ شائعات متكررة عن وجود عتاد عسكري للحكومة الإيفوارية في غينيا^(٥٢). وتفيد هذه التقارير أن هذا العتاد يشمل منظومات قاذفات صواريخ متعددة عيار ١٢٢ ملم محمولة على شاحنات من طراز BM-21، وطائرات عمودية مسلحة من طراز Mi-24 (انظر الفقرتين ٨٠ و ٨١ أعلاه). وتقصيا لهذه التقارير، حاول الفريق على الفور التأكد مما ورد فيها بأن وجه رسائل إلى الصحف المعنية يلتبس فيها من أصحاب التقارير موافاته بمزيد من المعلومات. ولم يتلق الفريق أي معلومات موثوقة ردا على طلباته.

٣٨١ - وفي مؤتمر صحفي عقد في كوناكري، غينيا، في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، نقل عن رئيس غينيا، موسى داديس كامارا، قوله إنه يؤكد جازما عدم وجود أي طائرة تعود لـ [رئيس] كوا ديفوار ("ليست هناك طائرات لغباغو في إقليم بلدي")^(٥٣). وتشير تحقيقات الفريق إلى أن سلاح الجو الغيني يشغل أربع طائرات عمودية من طراز Mi-24، من بينها واحدة فقط صالحة للطيران. وخلال زيارة الفريق إلى غينيا يومي ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩،

(٥٢) انظر مثلا ما جاء في صحيفة لو باتريوت، ٢٠٠٩ "بعد استيلاء الطغمة العسكرية على الحكم: طائرات غباغو تظل حبيسة في غينيا" الأربعاء، ٢٠ كانون الثاني/يناير؛ إذاعة آي. إن. آر آي، ٢٠٠٩، مقابلة أجراها جاك روجي، الضيف: الدكتور أهوا من كندا، الموضوع: تحليل بعض قضايا الساعة ٦ آذار/مارس؛ وصحيفة لو باتريوت، ٢٠٠٩، "ليست هناك طائرات لغباغو في غينيا"، الاثنين، ١٠ آب/أغسطس؛ ولو تون. "لا توجد عندي طائرات لغباغو"، الاثنين، ١٠ آب/أغسطس.

(٥٣) لو تون دو فيفر، ٢٠٠٩. "قضية طائرات غباغو الحبيسة في غينيا؛ داديس كامارا (رئيس غينيا) في خطاب إلى الإيفواريين: إنها شائعات الغرض منها إصابة العلاقات بين البلدين بالفتور"، الاثنين، ١٠ آب/أغسطس.

لم يستطع أن يؤكد ما إذا كانت توجد في غينيا طائرات عمودية من طراز Mi-24 أو أي معدات عسكرية أخرى مملوكة لكوت ديفوار.

٣ - الطائرتان العموديتان في أسطول طائرات الرئاسة الإيفوارية

٣٨٢ - لاحظ الفريق خلال الجزء الأول من فترة ولايته، وجود مروحتين بيباوين من طراز IAR-330 (رمزا تسجيلهما ZS-RKC و ZS-RVO) مملوكتين لشركة ستارلايت أفيشن ومؤجرتين لكوت ديفوار (انظر S/2009/188، الفقرة ٣٢). وتشكل المروحتان جزء من أسطول طائرات الرئاسة الإيفوارية. وثبت من مراسلات الفريق مع شركة ستارلايت أفيشن أن هذه الشركة لم تؤجرهما مباشرة لكوت ديفوار، وإنما تشغيلهما شركة هيلوغ إي جي الألمانية التي لها عقد تأجير مع الحكومة.

٣٨٣ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أبلغت شركة هيلوغ إي جي الفريق، من خلال مراسلات مع شركة ستارلايت أفيشن، أنها تدرك تماما وجود قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، وكذا لائحة مجلس أوروبا رقم ١٧٤/٢٠٠٤، التي تمنع تقديم أي مساعدات ومعدات ذات صلة بأنشطة عسكرية قد تستخدم في القمع الداخلي بكوت ديفوار^(٥٤). وذكرت شركة هيلوغ إي جي في رسالة وجهتها إلى الفريق أن أنشطة الطائرتين العموديتين المؤجرتين لحكومة كوت ديفوار لا تخالف نظام الجزاءات.

٣٨٤ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أبلغت الكتيبة التوغولية التابعة لعملية الأمم المتحدة الفريق أن إحدى الطائرتين العموديتين اللتين تشغيلهما شركة هيلوغ إي جي (ZS-RVO) قد أقلت ثلاثة ركاب مسلحين يرتدون زيا لقوات الدرك الإيفواري وضابطا من سلاح الجو الإيفواري. ولئن كان الفريق لا يعتبر ذلك انتهاكا لنظام الجزاءات، فإنه يلاحظ أن نقل مثل هؤلاء الركاب يتعارض مع التأكيدات التي قدمها سلاح الجو بأن مروحيي الأسطول الرئاسي لم تحملا جنودا أو أسلحة أو ذخائر، واستخدما في الأغراض المدنية حصرا (انظر S/2006/735، الفقرة ٨٧).

٣٨٥ - وفي رسالة موجهة إلى فريق الخبراء، أعلنت شركة ستارلايت أفيشن، في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أن إحدى الطائرتين العموديتين اللتين تشغيلهما شركة هيلوغ إي جي (ZS-RKC) قد نقلت إلى جنوب أفريقيا ولن تعود إلى كوت ديفوار. بيد أن الفريق تلقى في وقت لاحق تقارير تفيد بأن طائرة عمودية بديلة من طراز IAR-330 وصلت إلى البلد وهي الآن رابضة في الحظيرة التي تؤوي مروحيي أسطول الرئاسة اللتين تستخدمهما

(٥٤) مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٤، لائحة المجلس رقم ١٧٤/٢٠٠٤، دخلت حيز النفاذ في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

الشركة. وقد زار الفريق قاعدة أبيدجان الجوية في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لمعاينة الطائرة القادمة حديثاً.

٣٨٦ - وخلال زيارة الفريق للقاعدة الجوية، لاحظ أن الطائرة العمودية التي وصلت حديثاً تحمل رمز التسجيل D-HAXE وشعار شركة هيلوغ إي جي. ولاحظ أيضاً أن الطائرة العمودية الثانية لشركة ستارلايت أفيشن (رمز تسجيلها ZS-RVO) كانت لا تزال في الحظيرة. غير أن الفريق تمكن من أن يؤكد في زيارة أخرى قام بها إلى القاعدة الجوية في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ أن الطائرة العمودية التي تحمل رمز التسجيل ZS-RVO المتبقية من الطائرتين العموديتين قد غادرت البلد، هي أيضاً. وقد حلت محلها طائرة عمودية أخرى من طراز IAR-330 تحمل شعار شركة هيلوغ، ورمز تسجيلها D-HAXR.

٣٨٧ - ويتضح بالتالي في المرحلة الحالية التي بلغتها تحقيقات الفريق أن مروحيّتي ستارلايت أفيشن من طراز IAR-330 (ZS-RKC و ZS-RVO) التابعتين للأسطول الرئاسي قد استبدلتا بمروحيّتين أخريين من طراز IAR-330 لشركة هيلوغ (D-HAXE و D-HAXR).

٣٨٨ - وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قام الفريق بزيارة روتينية إلى قاعدة أبيدجان الجوية. وخلال هذه الزيارة، لاحظ غياب إحدى مروحيّتي شركة هيلوغ إي جي (D-HAXR). وقد أبلغ موظفو هذه الشركة الفريق أن هذه الطائرة قد غادرت كوت ديفوار، وحلت محلها مروحية أخرى من طراز IAR-330 (رمز تسجيلها D-HAXK) وهي تحمل أيضاً شعار شركة هيلوغ. ولاحظ الفريق أيضاً وصول ثلاث حاويات (بطريقة مشروعة) إلى الحظيرة التي تستخدمها شركة هيلوغ إي جي؛ منها اثنتان تحتويان على قطع غيار لمروحيّات من طراز IAR-330 (ويرد أدناه تناول ظروف النقل).

٣٨٩ - ويدرك الفريق أن بعض قطع غيار المروحيّات من طراز IAR-330 يمكن أن تستخدم ربما لتأهيل المروحية الخضراء من طراز IAR-330 التي يشغلها سلاح الجو (رمز تسجيلها TU-VHM) وهي طائرة تخضع للحظر خلافاً لمروحيّتي الأسطول الرئاسي اللتين تشغلهما شركة هيلوغ. ويلاحظ الفريق أيضاً وجود فنيين مؤهلين في مجال المروحيّات في القاعدة الجوية يعملون لحساب شركة هيلوغ. ولهذه الأسباب، كرر الفريق طلبه إلى الكتيبة التوغولية التابعة لعملية الأمم المتحدة، المرابطة بالقرب من القاعدة الجوية، أن تبلغ عن أي نشاط مشبوه، وبخاصة أي أعمال تصليح للمروحية TU-VHM.

٤ - الطائرات ذات الأجنحة الثابتة في أسطول طائرات الرئاسة الإيفوارية

٣٩٠ - يتضح من أعمال الرصد التي أجراها الفريق لقاعدة أبيدجان الجوية أن الطائرات ذات الأجنحة الثابتة في الأسطول الرئاسي يتم صيانتها بانتظام. فالطائرة من طراز Gulfstream III (المسجلة تحت الرمز TU- VAF) والطائرة من طراز Gulfstream IV (المسجلة تحت الرمز TU-VAD) كلتاهما جاهزتان تماما للتحليق. وفعلا، فخلال الزيارة التي قام بها الفريق إلى القاعدة الجوية في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أبلغ مسؤولون في عملية الأمم المتحدة الفريق أن طائرة Gulfstream III كانت في الخارج في زيارة رسمية.

٣٩١ - وخلال تحليل الفريق لوثائق الشحن الجوي، اكتشف استيراد قطع غيار طائرات شحنت لـ "وزارة الدفاع، سلاح الجو" (انظر المرفق الحادي عشر). وتفيد المعلومات التي قدمتها شركة مناولة الشحن السويسرية، دجيت أفيشن، أن الشحنة تتمثل في إطارات لعجلات الطائرة الرئاسية Gulfstream IV المسجلة تحت الرمز TU-VAD، التي ليست خاضعة للحظر.

٥ - الطلبات غير الرسمية للحصول على إعفاء من الحظر على قطع غيار طائرات عسكرية

٣٩٢ - في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اجتمع الفريق مع الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وأبلغ الممثل الدائم الفريق أن الطائرة الرئاسية لا يمكن صيانتها بالشكل المناسب بسبب عدم توافر قطع الغيار جراء الحظر. وأشار إلى أن هذا الأمر يعرض سلامة رئيس الجمهورية للخطر. وطلب من الفريق مفاتيح لجنة الجزاءات لتيسير الحصول على إعفاء من الحظر على قطع الغيار. بيد أن الفريق يلاحظ أن طائرات الأسطول الرئاسي لا يخضع أي منها للحظر، وأن نظام الجزاءات لا يؤثر على تصليحها وصيانتها.

٣٩٣ - ويضم أسطول طائرات الرئاسة ثلاث طائرات ثابتة الأجنحة (واحدة من طراز Gulfstream III، وثانية من طراز Gulfstream IV، وثالثة من طراز Fokker 100، غير جاهزة للتحليق) ومروحتين من طراز IAR-330 تشغلها شركة هيلوغ إي جي (انظر المرفق التاسع). ولذا، يرى الفريق أن تعليقات الممثل الدائم تشير قطعاً إما إلى المروحية الخضراء من طراز IAR-330 (المسجلة تحت الرمز TU- VHM) التي يشغلها سلاح الجو، وإما إلى طائرة أنتونوف ١٢ (المسجلة تحت الرمز TU-VMA) التي تشغلها القوات المسلحة. فهاتان الطائرتان هما طائرتا النقل الوحيدتان المملوكتان لحكومة كوت ديفوار اللتان يمكن جعلهما صالحتين للطيران باستيراد قطع غيار محظور استيرادها.

٣٩٤ - وقد أشار ضباط في وزارة الدفاع الإيفوارية إلى مشكلة صيانة طائرات مملوكة لسلاح الجو تستخدم للأغراض المدنية، وذلك في عدة مناسبات خلال الاجتماعات المعقودة مع أفرقة الخبراء السابقة (انظر S/2008/598 ، الفقرة ٥٤). وكما لوحظ أعلاه، فإن استيراد قطع غيار لهذه الطائرات يتطلب الحصول على إعفاء من الحظر.

باء - التحقق من الرحلات الجوية ووثائق الشحن (القوائم وبيانات الشحن الجوي)

٣٩٥ - مكّنت أعمال التحقق المستمر التي يجريها الفريق لقوائم الشحن من تحديد شحنة قطع غيار الطائرات المشار إليها أعلاه والموجهة إلى وزارة الدفاع (انظر الفقرة ٤٦٠ أدناه). كما مكّنت الفريق من تحديد نوعية ما استوردته شركة هيلوغ من قطع الغيار لطائرتها العموديتين من طراز IAR-330. وفي هذه الحالة، كان مصدر هذه الشحنة هي الخرطوم. وبالإضافة إلى ذلك، استوردت شركة هيلوغ أيضاً، عن طريق البحر، ثلاث حاويات تتسع لأكثر من ١٥ طناً من قطع غيار الطائرات العمودية (انظر المرفق الثاني عشر). وفي حين لم تكن أي من هذه الشحنات تشكّل حرقاً للحظر، فإن الفريق يعتقد أن التعرف عليها (من بين الآلاف المتعددة من واردات الشحن الجوي السنوية إلى أبيدجان) مؤشر مهم على أهمية الرصد المستمر لوثائق الشحن.

٣٩٦ - غير أنه بالرغم من الرصد المستمر، ليس باستطاعة فريق الخبراء ولا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد جميع الرحلات وحمولاتها. وهذا صحيح بوجه خاص بالنسبة للرحلات "الخاصة" غير المقررة التي لا تتاح بشأنها وثائق الشحن لوكالة مناولة البضائع، والتي تهبط في مطار أبيدجان، وتُهبط بالفعل في أماكن أخرى من كوت ديفوار.

٣٩٧ - فعلى سبيل المثال، هبطت في مطار أبيدجان في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ طائرة من طراز HS-125 (رقم تسجيلها 5N-JMA) تابعة لشركة الطيران Arik Air Nigeria. ووفقاً لمسؤولي الطيران المدني في كوت ديفوار، فإن هذه الطائرة هبطت ولها وثائق إدارية مزوّرة. وفي أعقاب هذه المخالفة، ظلت الطائرة رابضة هناك لنحو ثلاثة أسابيع قبل أن يفرج عنها بناء على تعليمات من رئيس الجمهورية (انظر الفقرة ٤٥٩ أدناه).

٣٩٨ - وطلب الفريق إلى مسؤولين في الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر معلومات عن تلك الرحلة، لكن هؤلاء المسؤولين لم يتمكنوا من تقديم معلومات أكثر مما تناقلته الصحافة الإيفوارية. ويلاحظ الفريق أن شحنات معظم الرحلات "الخاصة" مثل هذه، بما فيها تلك التي تقل شخصيات سياسية، عادة ما لا تخضع للرقابة الجمركية أو للمراقبة من قبل الفرقة التابعة للخلية المعنية بالحظر.

٣٩٩ - وتتمثل مهمة الفرقة التابعة للخلية المعنية بالحظر في التدخل السريع لتفتيش الشحنات الجوية المشبوهة والإشراف على عبور الشحنات القادمة على متن الرحلات الجوية "المشبوهة". كما أن هذه الفرقة مكلفة برصد الشحنات التي يتم تفريغها في ميناءي أيدجان وسان بيدرو المستقلين، إضافة إلى البضائع المنقولة بالسكك الحديدية. وينبغي أن تقوم بأنشطتها على مدار الساعة من أجل الحفاظ على مراقبة فعالة.

٤٠٠ - لكن في الآونة الأخيرة، سُحب المراقبون العسكريون من صفوف هذه الفرقة، مما أدى إلى ترك مهام المراقبة لاثنتين أو ثلاثة من أفراد شرطة الأمم المتحدة المرابطين في مطار أيدجان (أي تقليص عددهم بما يفوق نسبة ٥٠ في المائة). وعلاوة على ذلك، وفي حين أن قوة ليكورن كانت في ما مضى تدعم الفرقة التابعة للخلية المعنية بالحظر وتتولى مسؤولية المراقبة في المطار والتدقيق في الوثائق، مثل القوائم وبيانات الشحن الجوي، فإن تقليصها عدد أفرادها مؤخرًا جعلها غير قادرة على دعم الفرقة.

٤٠١ - إن عدم وجود أفراد متخصصين في الفرقة التابعة للخلية المعنية بالحظر (وخصوصًا خبراء الجمارك) يعرّض أعمال التدقيق في وثائق الشحن للخطر. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن للفرقة أن تقوم بمهمتها على أكمل وجه. لذا يعتقد الفريق اعتقادًا راسخًا أنه ينبغي تزويدها بما يلزم من أفراد ومعدات لمراقبة الحظر بطريقة فعالة.

٤٠٢ - وفي غضون ذلك، فإن الكتيبة التوغولية المتمركزة بمحاذاة قاعدة أيدجان الجوية تكمل أعمال الرصد التي تقوم بها الفرقة التابعة للخلية المعنية بالحظر. ومع أن الكتيبة متمركزة هناك لحماية طائرات الأمم المتحدة ومعداتهما، فقد طلب إليها الفريق، إثر تقليص حجم قوة ليكورن، أن تكثف جهودها لرصد أي نشاط مشبوه في القاعدة الجوية. وزوّد الفريق الكتيبة التوغولية بمبادئ توجيهية بشأن الرصد في مذكرة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (انظر S/2009/188، المرفق الثاني). لكن للأسف، لا تملك الكتيبة ما يلزم من معدات التصوير لتسجيل الأحداث والشحنات المشبوهة.

٤٠٣ - وقد نظم الفريق عدة اجتماعات تنسيقية بين الفرقة التابعة للخلية المعنية بالحظر والكتيبة التوغولية، شجع خلالها الطرفين على التعاون تعاونًا وثيقًا. كما أطلع الفريق أفراد شرطة البعثة الموجودين ضمن صفوف هذه الفرقة على طبيعة أنشطة الطائرات في المطار. ولاحظ الفريق أن بعض أفراد الفرقة، الذين كلفوا حديثًا بهذه المهمة، لا يدركون تمامًا الولاية المنوطة بها.

جيم - المطارات ومهابط الطائرات

٤٠٤ - زار الفريق معظم المطارات ومهابط الطائرات الواقعة في شمال كوت ديفوار وأقصى جنوبها خلال الجزء الأول من فترة ولايته. وفي النصف الثاني من فترة ولايته، ركز الفريق على المنشآت الواقعة في الشرق والغرب؛ والمتاخمة للحدود مع غانا وليبيريا، على التوالي (انظر الخريطة في المرفق الثالث عشر).

٤٠٥ - ومن بين مهابط الطائرات الخاصة التي حددها الفريق وزارها، كان مهبط الطائرات زائبي (الواقع على بعد حوالي ٢٥ كيلومترا إلى الجنوب من غيغلو) هو المهبط الوحيد الذي ثبت أنه يستخدم. وهذا المهبط تابع لشركة Bois Transformé d'Afrique؛ وهي شركة للأخشاب يوجد مقرها في أبيدجان. وتشير المقابلات التي أجراها الفريق في عين المكان إلى أن الطائرة الصغيرة التي تملكها الشركة تستخدم في بعض الأحيان مهبط الطائرات هذا. وهناك عدد قليل من مهابط الطائرات الخاصة الأخرى في كوت ديفوار، ولكنها عادة ما تكون مهجورة أو يصعب على الطائرات الهبوط فيها.

٤٠٦ - وكانت المنشآت الأخرى التي زارها الفريق في المقام الأول مهابط الطائرات العامة التي تستخدمها الأمم المتحدة وقوة ليكورن وبرنامج الأغذية العالمي في رحلاتها. كما أن الرحلات الجوية التي تقل القادة السياسيين والعسكريين الإيفواريين، بالإضافة إلى بعض الطائرات الخاصة، تستخدم هذه المهابط إلى حد ما (مع أنه لا يُعرف عددها).

٤٠٧ - ومن المهم الإشارة إلى أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لا ترصد باستمرار معظم المطارات. فأفراد العملية عادة ما لا يكونوا موجودين إلا عند الضرورة بسبب وصول رحلة تابعة للأمم المتحدة أو قوة ليكورن أو برنامج الأغذية العالمي. وهذا هو الحال أيضا بالنسبة لبعض المدارج الطويلة نسبيا، مثل تلك الموجودة في مطاري سان بيدرو ومان، على الرغم من أن هذه المدارج تتسع نسبياً لطائرات الشحن الضخمة، مثل AN-24 و Transall. وبالتالي فإن العملية ليست على علم بمعظم عمليات الهبوط التي تتعلق بطائرات أخرى غير تلك التابعة للأمم المتحدة أو قوة ليكورن أو برنامج الأغذية العالمي.

٤٠٨ - وخلال زيارة الفريق فيركيسيدوغو في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على سبيل المثال، تفقد مطارا عاما يقع إلى الشمال الشرقي من كوروغو، يشغله مصنع السكر المسمى Sucrerie africaine (SUCAF). ولاحظ الفريق لدى وصوله وجود طائرة من طراز Cesna 337، كانت مسجلة لجهة خاصة في النيجر (رقم تسجيلها 5U-ABP). وكانت هذه الطائرة قد اضطرت، بعد أن عجزت عن إخراج عجلات الهبوط، إلى القيام بعملية هبوط اضطراري بدون عجلات على مهبط الطائرات (انظر المرفق الرابع عشر). ولم يكن أفراد

عملية الأمم المتحدة العاملين في المنطقة على علم بوصول الطائرة قبل زيارة الفريق إلى مهبط الطائرات، وهو ما يعتقد الفريق أنه أمر شائع في حالة عمليات هبوط الطائرات غير المعلنة أو "الخاصة" في داخل البلاد، ولكن أيضا في أبيدجان.

٤٠٩ - ولم يتلق الفريق أي تقارير تؤكد هبوط طائرات تقوم برحلات مشبوهة في المطارات أو مهابط الطائرات في كوت ديفوار.

دال - المساعدات العسكرية الخارجية

٤١٠ - تحرى الفريق طوال فترة ولايته عن أي أدلة بشأن المساعدات العسكرية الأجنبية ذات الصلة بإعادة تأهيل الأعتدة الجوية العسكرية الإيفوارية أو صيانتها أو إعادة تسليحها. غير أنه لم تدل لا زيارات الفريق العديدة لقاعدة أبيدجان الجوية ولا أعمال الرصد التي قامت بها الفرقة التابعة للخلية المعنية بالحظر والكتيبة التوغولية على وجود طائرات أجنبية أو خبراء فنيين في مجال الأسلحة.

٤١١ - وتابع الفريق أيضا التحقيقات التي أجرتها أفرقة الخبراء السابقة بشأن فردين معينين كانت لهما في السابق صلة بتقديم مساعدات عسكرية لكوت ديفوار؛ وهما ميخائيل كاييلو وروبرت مونتويا (انظر S/2008/598، الفقرات من ٢٩ إلى ٣١). غير أن تحقيقات الفريق لا توحي بأن أحدا منهما يعمل حاليا في كوت ديفوار.

عاشرا - الجمارك

٤١٢ - يقدم هذا الفرع تحليلا لتنظيم الجمارك في كوت ديفوار وإطارها القانوني وأنشطتها من حيث صلتها بتطبيق وإنفاذ نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن.

٤١٣ - وقد ركز الفريق اهتمامه، على غرار أفرقة الخبراء السابقة، على التشغيل العملي لإدارات الجمارك، سواء داخل كوت ديفوار أو في البلدان المجاورة.

٤١٤ - ويعرض هذا الفرع أيضا تحقيقات الفريق في عبور الشحنات عبر أراضي كوت ديفوار ومراقبة الجمارك للمطارات والموانئ الإيفوارية في سياق نظام الجزاءات.

٤١٥ - ويتناول التوصيات التي تقدمت بها أفرقة الخبراء السابقة، والمتعلقة بالجمارك وأهميتها بالنسبة للحالة الراهنة في كوت ديفوار. ويشمل هذا الفرع أيضا عدة توصيات من شأنها، لو نُفذت، أن تجعل الإجراءات الجمركية الإيفوارية منسجمة مع نظام الجزاءات.

٤١٦ - ويلجأ الفريق إلى الاستشهاد بالأحكام القانونية والتنظيمية الإيفوارية والنصوص الإدارية المتعلقة بعمليات الجمارك الإيفوارية لدعم النتائج التي يتوصل إليها طوال عمله.

ألف - مقدمة عن الجمارك في كوت ديفوار

٤١٧ - لكوت ديفوار حدود مشتركة مع خمس دول. فمن جهة الغرب، لها حدود مع ليبيريا (٧١٦ كلم) وغينيا (٦١٠ كلم)، ومن جهة الشمال، تشترك في الحدود مع مالي (٥٣٢ كلم) وبوركينا فاسو (٥٨٤ كلم)، وفي الشرق لها حدود مع غانا (٦٦٨ كلم). وإلى الجنوب، لكوت ديفوار حدود بحرية تمتد على طول حوالي ٧٥٠ كيلومترا.

٤١٨ - وتسيطر القوى الجديدة على حوالي ٩٥٠ كيلومترا من الحدود مع بوركينا فاسو وغانا وغينيا وليبيريا ومالي. بينما تسيطر قوات الحكومة على ما يقرب من ٣٨٤ كيلومترا من الحدود مع غانا وليبيريا.

١ - الجمارك في كوت ديفوار: الأطر التشريعية والتنظيمية

٤١٩ - يوفر الإطار القانوني الإيفواري الأساس لرصد حدود كوت ديفوار البرية والبحرية ولمنع مرور بعض السلع للدخول إلى البلاد أو الخروج منها. ومن أجل إنفاذ فعال لنظام الجزاءات المفروض على كوت ديفوار، يجب على إدارة الجمارك في كوت ديفوار أن تستند في أنشطتها على هذا الإطار القانوني.

٤٢٠ - ويضم الإطار القانوني الإيفواري نصين أساسيين هما: قانون الجمارك للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا^(٥٥) وقانون الجمارك الوطنية^(٥٦). وينظم قانون الجمارك للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الإطار القانوني الإقليمي الذي يسري على جميع دوله الأعضاء، بما فيها كوت ديفوار. كما أنه يحتوي على الأنظمة والإجراءات الجمركية الموحدة على الصعيد الإقليمي. وينظم قانون الجمارك الوطنية المسائل المتصلة بالجمارك، والتي تشمل إجراءات ونظما محددة على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى المخالفات والعقوبات المنطبقة عليها.

٤٢١ - ويضم قانون الجمارك الوطنية الإيفواري وقانون الجمارك للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مواد تتناول المحظورات الإدارية والقانونية، وينبغي أن تشمل أحكاما تقضي بإدراج جزاءات الأمم المتحدة في هذين الصكين. غير أن أيا من هذين القانونين الجمركيين لا يشمل هذه الأحكام.

(٥٥) دخل قانون الجمارك للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٥٦) دخل قانون الجمارك الوطنية الإيفواري حيز النفاذ في عام ١٩٦٤.

٤٢٢ - ويقتضي مجلس الأمن أن تنفذ جميع الدول الفقرات ٧ و ٩ و ١١ من قراره ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، وكذلك الفقرة ٦ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، وأن تتخذ عند قيامها بذلك تدابير وطنية لإنفاذ الحظرين المفروضين على السلاح والماس. لذلك، فإن كوت ديفوار ملزمة بأن تدرج ضمن تشريعاتها الجمركية الوطنية أحكاماً تمنع استيراد وتصدير السلع المخطورة بموجب نظام جزاءات الأمم المتحدة. كما أنها مطالبة بتكثيف إجراءاتها الجمركية للتحقيق في أي انتهاك لنظام الجزاءات والمعاقبة عليه والتصدي له.

٤٢٣ - غير أن حكومة كوت ديفوار لم تعتمد هذه التدابير التشريعية أو التنظيمية. ونتيجة لادعاء رئيس الجمهورية بأن البلاد توجد في حالة حرب، وهو ما يُزعم أنه ينفي عنها التزاماتها تجاه التقيد بنظام الجزاءات، فإن أحكام نظام الجزاءات لم تُدرج ضمن التشريعات الوطنية، ولم تقم إدارة الجمارك بتكثيف إجراءاتها تبعاً لذلك.

٤٢٤ - ويشكّل إصلاح إدارة الجمارك، وإعادة بسط سلطتها لتغطي كامل الإقليم الجمركي لكوت ديفوار (خصوصاً في الشمال، ولكن أيضاً في الغرب) وعملها بفعالية أولويات وشروطاً لا بد منها لضمان امتثال البلاد لنظام الجزاءات.

٤٢٥ - وعلى وجه الخصوص، يتعين أن تُوضع رهن تصرف ولاية الحكومة المحليين الإيفواريين (حكام المقاطعات)، الذين أعيد تعيينهم رسمياً في أيار/مايو ٢٠٠٩، الوسائل القانونية والتدابير العملية لضمان إعادة بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الجمركي.

٢ - تحليل في لقانون الجمارك الإيفواري في علاقته بنظام الجزاءات

٤٢٦ - يخوّل قانون الجمارك لكوت ديفوار^(٥٧) صلاحيات عامة لرئيس الدولة. وفي بلدان أخرى كثيرة، تُعرّف المخطورات الجمركية في القانون لكي لا تُعرض للخطر الحريات الدستورية للتجارة والصناعة. لكن في كوت ديفوار، وعلى النقيض من ذلك، فإن أحكام المادة ١٧ من قانون الجمارك تمنح رئيس الدولة الحق في تنظيم أو تعليق استيراد أو تصدير بعض السلع عندما تقتضي الظروف ذلك.

٤٢٧ - وبناء عليه، ومن وجهة نظر الفريق، فإن رئيس الدولة يتولى مسؤولية تنفيذ نظام الجزاءات وسنّ جميع القيود التنظيمية على الواردات والصادرات من السلع المعنية به.

(٥٧) قانون الجمارك، القانون رقم ٦٤-٢٩١ المؤرخ ١ آب/أغسطس ١٩٦٤ (الجريدة الرسمية، العدد ٦٤، الصفحة ١١٠٣)، عُدّل بموجب القرار رقم ٨٨-٢٢٥ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية، العدد ٨٨، الصفحة ٧٨).

٤٢٨ - وفي أول اتصال مع الفريق في آذار/مارس ٢٠٠٩، أعرب مسؤولو الجمارك الإيفوارية عن عجزهم عن تحديد قائمة السلع المحظورة بموجب نظام الجزاءات، وهو ما يوحي بأن رئيس الدولة لم يسنّ بعد القيود التنظيمية الضرورية. وهذا على الرغم من كون إدارة الجمارك الإيفوارية على علم بالنطاق الواسع للقرارات الصادرة بشأن كوت ديفوار، والتي تحظر استيراد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة وتصدير الماس الخام.

٤٢٩ - ويلاحظ الفريق أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تحتفظ بقائمة للسلع المحظورة تستخدمها خلية الحظر التابعة لها كأساس لتحديد الواردات أو الصادرات التي يحتمل أن تكون قد انتهكت الحظر المفروض على كوت ديفوار، والتي قدمت إلى إدارة الجمارك الإيفوارية يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩^(٥٨).

٤٣٠ - غير أن إدارة الجمارك الإيفوارية لم تأمر (في الأنظمة أو في غيرها) ضباطها بالمراقبة أو التدخل لمنع استيراد أو تصدير السلع المبينة في قائمة السلع المحظورة التي وضعتها عملية الأمم المتحدة.

٤٣١ - وبالتالي، ومن وجهة نظر ضباط الجمارك الإيفوارية، لا يوجد أي إطار تنظيمي يتضمن توجيهات بشأن طبيعة السلع الخاضعة للحظر. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أحكام قانون الجمارك الإيفواري، فإن إدارة الجمارك الإيفوارية ليست ملزمة قانوناً بالتدخل لمنع استيراد أو تصدير السلع الخاضعة للحظر.

٤٣٢ - ومن الجدير بالذكر أن مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا يتمتع أيضاً بالقدرة القانونية لتحديد قائمة بالسلع المحظورة، وهو ما قد يخوّل إدارة الجمارك الإيفوارية سلطات لحظر استيراد أو تصدير السلع الخاضعة للحظر^(٥٩). غير أن هذا الإجراء لم يُنفذ.

(٥٨) هذه القائمة ليست شاملة بالمقارنة، مثلاً، مع القائمة العسكرية المشتركة للاتحاد الأوروبي. انظر القائمة العسكرية المشتركة للاتحاد الأوروبي (المعدات التي تشملها مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي المتعلقة بصادرات الأسلحة)، 2006/C 66/01، اعتمدها المجلس في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، الصفحات C66/1-C66/28.

(٥٩) اللائحة رقم 09/CM/UEMOA التي اعتمد بموجبها قانون الجمارك للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الكتاب الأول: الأطر التنظيمية، والإجراءات والأنظمة الجمركية، نُشر قانون الجمارك للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٤٣٣ - ويشكّل عدم وجود إطار قانوني متعلق بمراقبة نظام الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار وقائمة شاملة للسلع الخاضعة للحظر عقبة مستمرة أمام إنفاذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

٣ - تنظيم نظام المرور الجمركي العابر في كوت ديفوار

٤٣٤ - بحثت أفرقة الخبراء السابقة المعنية بكوت ديفوار عن عيوب في تنظيم مناولة البضائع العابرة، ولاحظت عدم وجود أجهزة مسح البضائع العابرة بالأشعة السينية. وقد كشف التقرير (S/2008/598، الفقرات من ٢٨ إلى ٣٢) خطر حدوث انتهاكات للحظر نتيجة عدم الرصد الفعال للبضائع العابرة. غير أن التشريعات الجمركية الإيفوارية، مقارنة مع معظم البلدان، صارمة للغاية فيما يتعلق بالبضائع العابرة. وهناك نصان هامين في هذا الصدد.

٤٣٥ - فالمادة ٥ (١) من المرسوم رقم ٦٤-٣٠٨^(٦٠) من قانون الجمارك الإيفوارية تحدد شروط مناولة البضائع المارة عبر الإقليم الجمركي الإيفواري، والتي قد تشمل قيام موظفي الجمارك بإلصاق شهادة عبور (سند إعفاء بكفالة^(٦١)) على الشحنة المعنية. وتنص أيضا على مجموعة من الخيارات الأخرى التي يجوز لموظفي الجمارك اعتمادها لتحديد وتأمين شحنات البضائع العابرة، بما في ذلك إضافة الأختام والطوابع، وتصلح التغليف المعيب، والمرافقة الفعلية للبضائع العابرة. ويلاحظ الفريق هنا أن مسألة مرافقة البضائع العابرة نادى بها فريق الخبراء السابق (S/2008/598، الفقرة ٢٨) لكن الجمارك الإيفوارية لم تقم بها على الرغم من الأحكام الواردة في المرسوم رقم ٦٤-٣٠٨.

٤٣٦ - وتقضي المادتان ٣ و ٤ من المرسوم رقم ٨٨-٢٢٢^(٦٢) بأن وسيط الجمارك هو الشخص الوحيد الذي يمكنه أن يصدر تصريح العبور الجمركي، ويتعين على وسيط الجمارك أيضا أن يقدم إعلانا بشأن البضائع العابرة إلى وزارة التجارة.

٤٣٧ - وبالرغم من وجود هاتين اللاتحتين الصارمتين، فإن إدارة الجمارك الإيفوارية لا تنفذ أحكامهما تماما عند مناولة البضائع العابرة.

(٦٠) قانون الجمارك. الجزء التنظيمي رقم ٣. المرسوم رقم ٦٤-٣٠٨ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٦٤ الذي يحدد شروط تطبيق نظام سندات الإعفاء بكفالة ونظام المرور العابر.

(٦١) هذه وثيقة إدارية تسمح بتداول السلع الخاضعة لرسوم غير مسددة.

(٦٢) قانون الجمارك. الجزء التنظيمي رقم ٢٩. المرسوم رقم ٨٨-٢٢٢ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ الذي تُراقب بموجبه البضائع العابرة في جمهورية كوت ديفوار.

٤٣٨ - فعلى سبيل المثال، تحمّل التشريعات الجمركية الإيفوارية لوكيل الشحن (الشخص أو الكيان الذي ينظم نقل الشحنة) دون سواه المسؤولية عن ضمان مغادرة البضائع العابرة الأراضي الإيفوارية. لكن، وكما لاحظ فريق الخبراء السابق (S/2008/598، الفقرة ٣٠)، فإن وكلاء الشحن غالباً ما يرفضون تقديم ما يثبت أن البضائع قد غادرت الأراضي الإيفوارية. وتلزم التشريعات الجمركية الإيفوارية وكلاء الشحن بتسليم الوثائق (مختومة من قبل الجمارك وبلد المقصد) إلى وزارة التجارة. ويفقد الوكيل سندات الضمان التي تُدفع للجمارك الإيفوارية قبل نقل البضائع ويواجه عقوبات بموجب القانون في كوت ديفوار إن كانت البضاعة لم تغادر بعد الأراضي الإيفوارية. وعلى الرغم من هذه الأحكام، فإن الوكلاء في كثير من الأحيان يرتضون التنازل عن سندات الضمان. ومع أن العقوبات المنصوص عليها في القانون صارمة^(٦٣)، فإن القانون لا يُنفذ، وإن كان مسؤولو الجمارك الإيفواريون يؤكدون بأن نظام المرور العابر يجري إصلاحه.

٤٣٩ - ومن الأدلة الأخرى التي تثبت أن الجمارك الإيفوارية لا تنفذ اللوائح المتعلقة بالمرور العابر، شهد الفريق مركبات عديدة تحمل وثائق (انظر الشكل التاسع عشر) تشير إلى أنه يجب أن يرافقها موظفون من الجمارك، ولكن من دون الحراسة اللازمة. وخلص الفريق إلى أن توفير وثائق المرافقة هو مجرد إجراء شكلي.

الشكل التاسع عشر

وثيقة مرافقة جمركية ملصقة على شاحنة (بدون حراسة) في طريقها من نوي إلى أبيدجان



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

(٦٣) تشمل العقوبات مصادرة البضائع، ومصادرة المركبة، وغرامة مالية تعادل أربعة أضعاف قيمة البضاعة، والحبس لمدة تتراوح بين أشهر وثلاث سنوات (المادة ٢٨٩ من قانون الجمارك الإيفوارية).

٤ - اللوائح المتعلقة بتشغيل المكاتب الجمركية (لا سيما في المراكز الحدودية)

٤٤٠ - تنظم أحكام القرار رقم ٢٨١ من قانون الجمارك الإيفوارية^(٦٤) الصلاحيات وممارسات العمل في المكاتب الجمركية في كوت ديفوار. وتقيّد هذه اللوائح مرور أنواع معينة من البضائع لمكاتب جمركية بعينها. وتشجع اللوائح تخصص موظفي الجمارك في شتى المكاتب الجمركية، وهو أمر له آثار في رصد ومراقبة السلع الخاضعة للحظر. ويحدد القرار رقم ٢٨٠ من قانون الجمارك الإيفوارية نقاط الدخول القانونية إلى الإقليم الجمركي الإيفواري والطرق التي يجب أن تُتبع في نقل البضائع بعد مغادرة أي مركز حدودي^(٦٥).

باء - حالة الجمارك على أرض الواقع

٤٤١ - يحلل هذا الفرع كيف تتجسد (أو لا تتجسد) الأطر التشريعية والتنظيمية الموصوفة في الفرع السابق من هذا التقرير في عمليات الجمارك الإيفوارية من حيث رصدها لنظام الجزاءات والمسائل ذات الصلة.

١ - تقسيم الإقليم الجمركي إلى جزأين

٤٤٢ - أدى تقسيم كوت ديفوار بين شمال خاضع لسيطرة القوى الجديدة وجنوب خاضع لسيطرة الحكومة إلى اضطراب في جميع الإدارات العامة في البلد. وقد تضررت إدارة الجمارك بوجه خاص لأنها فقدت الولاية على مساحات كبيرة من شمال كوت ديفوار.

٤٤٣ - ويذكر الفريق بما لاحظته في تقريره عن منتصف المدة (S/2009/188) من أن إنشاء إقليم جمركي واحد تطبق فيه قوانين موحدة هو شرط أساسي مسبق لإنشاء نظام جمركي مستقر. ويذكر أيضاً بما أكدته من مساس الحاجة إلى إعادة بسط سلطة الجمارك الإيفوارية على جميع أنحاء البلد. ويرهن إنشاء إقليم جمركي واحد بدرجة كبيرة بإعادة نشر سلطات الحكم المحلي وإعادة توحيد الاقتصاد الإيفواري (وحدة الخزانة). وتأتي هذه المبادرات ضمن أبرز الأولويات في الجهود الرامية إلى حل الأزمة وإعادة تنصيب إدارة مركزية فعالة. إلا أن

(٦٤) قانون الجمارك، الجزء التنظيمي رقم ٩. القرار رقم ٢٨١ MEF/douanes المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ الذي يحدد الهيكل التنظيمي للمكاتب الجمركية ومواعيد فتحها وإغلاقها، وكذلك الأعمال التي تقوم بها، الجريدة الرسمية لجمهورية كوت ديفوار، العدد ٢٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧، الصفحة ١٠٨٥.

(٦٥) قانون الجمارك، الجزء التنظيمي رقم ٢٨٠. القرار رقم ٢٨١ MEF/douanes المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ الذي يحدد الطرق القانونية عند الاستيراد والتصدير، الجريدة الرسمية لجمهورية كوت ديفوار، العدد ٢٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٧، الصفحة ١٠٨٣.

هذه العملية أجلت باستمرار مما يؤخر الجهود الهادفة إلى توحيد البلد ويحول دون إنشاء إقليم جمركي واحد.

٤٤٤ - ويتبين من حوارات الفريق مع ولاية الحكومة المحليين الذين أعيد تنصيبهم مؤخراً أن ممثلي الحكومة المحليين يفتقرون إلى الوسائل لإنجاز أبسط مهامهم. ويعود ذلك أولاً إلى أن شروط تعيينهم (أو إعادة تعيينهم) تحصر نشاطهم في المسائل الإدارية وتستبعدهم عن المسائل المتعلقة بالترتيبات الأمنية المحلية كالسيطرة على الشرطة والقوات العسكرية^(٦٦).

٤٤٥ - وحتى تاريخه، ليس لدى ولاية الحكومة المحليين في الجزء الشمالي من كوت ديفوار الخاضع لسيطرة القوى الجديدة صلة بأي إدارة جمركية (وطنية أو غير ذلك) مكلفة بإدارة حدود البلد. وليس لدى القوى الجديدة الكفاءة التقنية في مجال الجمارك، ولا تعمل مراكز عبور الحدود التابعة لها وفقاً لأنظمة وممارسات موحدة لأي إدارة جمركية. وتشير الزيارات التي قام بها الفريق لعدة مراكز حدودية إلى أن موظفي القوى الجديدة، يفتقرون، أيضاً، إلى فهم أحكام نظام الجزاءات المفروض على كوت ديفوار.

٤٤٦ - ووفقاً للجدول الزمني لإعادة نشر السلطات الجمركية الإيفوارية، يجب أن تتم عام ٢٠٠٩ إعادة نشر موظفي الجمارك في المواقع التالية في التواريخ المذكورة: كوروغو (١٥ حزيران/يونيه)، ووانغولودوغو (٢٢ حزيران/يونيه)، وفيركيسيدوغو (٢٩ حزيران/يونيه)، ونيغوري وتغريلا (٢ تموز/يوليه)، وناغادونا بونغو (٣ و ٤ تموز/يوليه)، ومان (١٥ تموز/يوليه)، وداناي (١٥ تموز/يوليه)، ووانينو (١٦ تموز/يوليه)، وأوديبي (٢٠ تموز/يوليه). ولم يوزع موظفو الجمارك بعد على هذه المواقع.

٢ - تقييم نظام المرور العابر

٤٤٧ - من المستبعد أن يشكل نظام المرور العابر في كوت ديفوار وسيلة لاستيراد البضائع المشمولة بالحظر. ففي شمال البلاد وجنوبها، يمكن أن تقوم القوى الجديدة وقوات الحكومة على التوالي باستيراد أو تصدير أصناف محظورة دون استخدام البضائع العابرة كقناة للمعاملات غير المشروعة.

٤٤٨ - وفي عام ٢٠٠٥ سجلت الجمارك الإيفوارية، في الجنوب، ٣٢٤٣ وثيقة إقرار بالمرور العابر، أما في عام ٢٠٠٦ فقد هبط عدد الإقرارات المسجلة بالمرور العابر إلى

(٦٦) الدليل على ذلك أن مواطنين محليين نقلوا في مناسبات عدة إلى الولاية مظالم (تتعلق بأفعال جرمية ارتكبتها القوات الأمنية التابعة للقوى الجديدة) في الغالب لكنهم عجزوا عن التصرف. ويعتقد الفريق أن ولاية لا تؤدي وظائفها إلى حد كبير قد تكون أكثر ضرراً للسلام والأمن من ولاية غائبة.

٨٠٤ ١ إقرارات، أي بنسبة ٤٤ في المائة. ولم تسجل الجمارك الإيفوارية أي مرور عابر عام ٢٠٠٧. ولم تقدم أي بيانات للفريق عن عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تتعلق بالشحنات العابرة. غير أن الفريق يعتقد أن إقرارات المرور العابر المسجلة استمرت في الانخفاض منذ عام ٢٠٠٥.

٤٤٩ - وفي الشمال، لا يشترط تقديم وثائق المرور العابر للبضائع التي تعبر الحدود، وتسمح القوى الجديدة باحتياز البضائع للأراضي الإيفوارية من دون وثائق المرور العابر.

٤٥٠ - ويستخلص الفريق أن قدرة كوت ديفوار على تسجيل وتنظيم البضائع المستوردة والمصدرة والعابرة ضعيفة لدرجة أن الأطراف لا تحتاج إلى الاعتماد على إخفاء السلع داخل البضائع العابرة كوسيلة لتهرب الأصناف المحظورة.

٣ - نطاق تفتيش الشحنات المحدود

٤٥١ - إن مكتب التفتيش والتقييم والمراقبة (بيفاك) هو فرع لمكتب مجموعة فيريناس. وتوفر الشركة المساعدة لإدارات الجمارك الوطنية، وقد أبرمت منذ عام ٢٠٠٠ عقداً مع كوت ديفوار للتحقق من الواردات إلى البلاد قبل شحنها.

٤٥٢ - ومن الناحية العملية يشمل دور شركة بيفاك ما يلي: (أ) التفتيش النوعي والكمي "للمنتجات الحساسة" (انظر المرفق الخامس عشر) وتلك التي لا تستورد في حاويات الشحن؛ و (ب) التفتيش بالماسحة الضوئية للحاويات التي تختارها الجمارك الإيفوارية؛ و (ج) مساعدة الجمارك الإيفوارية على تحديد قيمة البضائع المستوردة^(٦٧).

٤٥٣ - ولم تتلق الشركة أي توجيهات من كوت ديفوار بشأن أنواع البضائع الخاضعة للحظر، لكنها تملك قائمتها الخاصة للبضائع المشمولة بالحظر، التي تتضمن الأسلحة وغيرها من الأصناف ذات التداول المقيد. ولدى الشركة أيضاً قائمة بالبضائع التي تعتبر معفية من التفتيش قبل شحنها (انظر المرفق الخامس عشر).

٤٥٤ - وبالرغم من هذه التدابير، تجدر الإشارة إلى أن شركة بيفاك تعمل بالنيابة عن عميلها، وهو دولة كوت ديفوار. فإذا قرر عميلها استيراد بضائع من دون أن تفتشها شركة بيفاك، فهو حر في أن يفعل ذلك. لكن، في عدد من الاجتماعات مع الفريق، ادعت الشركة أنها ليست على علم بأي حالة شحن أو محاولة شحن للأسلحة إلى كوت ديفوار. ولم ترد الشركة على استفسارات الفريق بشأن شحنات المواد المحظورة من غير الأسلحة.

(٦٧) تعمل شركة بيفاك أيضاً في أربعة بلدان مجاورة هي: غانا وغينيا وليبيريا ومالي.

٤٥٥ - وبالرغم من توصيات فريق الخبراء السابق (S/2008/598، الفقرتان ١٦ و ٩١) المتعلقة باستخدام نظام لتقييم المخاطر، ذكر الفريق أن شركة بيفاك وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لم تستعلا مثل هذا النظام.

٤٥٦ - وتعمل شركة بيفاك في المقام الأول في مرفأ أبيدجان، وتعنى بدرجة أقل بتفتيش البضائع في مرفأ سان بيدرو (ثاني أكبر مرفأ في كوت ديفوار)، ذلك أن سان بيدرو هو في الأساس مرفأ تصدير، وشركة بيفاك لا ترصد إلا الواردات إلى كوت ديفوار.

٤ - المراقبة الجمركية في مطار أبيدجان الدولي

٤٥٧ - تتطلب المراقبة الجمركية في مطار أبيدجان الدولي إعطاء المزيد من الصلاحيات لموظفي الجمارك. إلا أن السلطات الجمركية الإيفوارية تؤدي حالياً دوراً سلبياً نسبياً في المطار، يعود سببه جزئياً إلى طريقة ترتيب الأمن في المطار. فبالنسبة للركاب المغادرين، تشكل الجمارك مرحلة التفتيش الأولى في المطار، في حين أنها يجب أن تشكل المرحلة الأخيرة. أما بالنسبة للركاب القادمين فيفتش موظفو الجمارك الحقائق و طرود الشحن في غرفة كبيرة لا يشغلها الركاب فحسب، بل أيضاً عدد كبير من الأشخاص ليسوا من الركاب ولا من موظفي المطار. وبالتالي، فإن الإجراءات الجمركية في الوصول والمغادرة ليست آمنة ويمكن أن تسهل عدم كشف استيراد بضائع محظورة أو تصديرها.

٤٥٨ - وفي حالة الشحن الجوي، يعمل موظفو الجمارك مع وكالة مناولة الشحنات. وترسل الوكالة وثائق النقل (قوائم الشحن) إلى السلطات الجمركية لتفتيش البضائع لدى التفريغ وفرض الضرائب. ولا تقوم إدارة الجمارك بتحقيقات أخرى داخل المطار، ومن الواضح أن بعض الشحنات تغفل.

٤٥٩ - فعلى سبيل المثال، يلاحظ الفريق وصول طائرة مسجلة في نيجيريا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ هبطت من دون إذن في مطار أبيدجان الدولي. وأوقفت سلطات المطار الطائرة لمدة ثلاثة أسابيع. ومع أن موظفي الجمارك كانوا على علم بهذا الحدث، لم يفتشوا البضائع المنقولة في الطائرة. ويستنتج الفريق أن السلطات الجمركية في المطار (وعلى نطاق أعم) لا تعمل وفقاً للإجراءات المنصوص عليها، وأن العديد من الشحنات التي تدخل البلاد لا تخضع للتفتيش.

٤٦٠ - كما طلب الفريق أن تزوده الجمارك الإيفوارية بإقرارات جمركية عن البضائع الموجهة إلى وزارتي الدفاع والداخلية وإلى الشرطة الإيفوارية. وتلقى الفريق رداً مفاده أن هذه الإقرارات لا وجود لها، مما يتنافى مع المعلومات المتوفرة فعلاً لدى الفريق بخصوص

واردات هذه الإدارات. والفريق على علم بالعديد من هذه الواردات، بما فيها معدات مكافحة الشغب (S/2008/598، الفقرتان ٧٦ و ٧٧) وإطارات للطائرات، ولدى الفريق نسخة من بيان الشحن الجوي (انظر المرفق السادس عشر).

٤٦١ - وحاول الفريق أن يتحقق مما إذا كانت الجمارك الإيفوارية تتعامل مع البضائع الموجهة إلى الإدارات المذكورة أعلاه من خلال مراجعة موظفي الجمارك في موانئ الدخول إلى البلد. غير أن موظفي الجمارك رفضوا التعليق على كيفية التعامل مع هذه البضائع.

٤٦٢ - ويرى الفريق ضرورة إعادة صوغ الإجراءات الجمركية في مطار أبيدجان الدولي. ويشير بصفة خاصة إلى ضرورة إعلام موظفي الجمارك بوصول أي طائرة قبل هبوطها (ربما بنقل خطط الطيران عن طريق الإنترنت) لتمكينهم من ضمان خضوع جميع مناطق المطار للتفتيش عملاً بالمادتين ٦٥ و ٦٧ من قانون الجمارك الإيفواري^(٦٨). وبالاستناد إلى هذا الأساس القانوني، لا بد من تنقل السلطات الجمركية لمعاينة الطائرة بكاملها بدلاً من الاعتماد على الإخطار الذي يرد إليها من وكالة مناولة الشحنات من أجل توقيت تفتيشها.

جيم - انتهاكات الأفراد للحظر المفروض على الأسلحة

٤٦٣ - متابعة لتحقيقات مماثلة قامت بها أفرقة الخبراء السابقة (انظر S/2006/964، الفقرات من ١٢ إلى ١٧ و S/2007/349، الفقرات من ٤٦ إلى ٥١)، استعرض الفريق حالة جرت فيها محاولة شحن ٣ ٩٠٠ طلقة ذخيرة إلى كوت ديفوار، اعترضت في مطار شارل دو غول في باريس عام ٢٠٠٧. وأشار الفريق إلى أن هذه الذخيرة هي من عيار ٧,٦٥ x ١٧ ملم، وهي تستخدم في مسدس من عيار غير شائع نسبياً في كوت ديفوار (انظر الفقرات من ٩٩ إلى ١٠٢ أعلاه).

٤٦٤ - وكانت الخرطوشات التي اعترضت عام ٢٠٠٧، شأنها شأن الشحنات التي كشفتها أفرقة الخبراء السابقة، قد أرسلت بالشحن السريع من الولايات المتحدة إلى أبيدجان. وفي هذه الحالة، كان العنوان البريدي في أبيدجان مغلوطاً. بيد أن رئيس الجمارك في مطار أبيدجان أبلغ الفريق أن شركات الشحن السريع موجودة في المطار وأن الزبائن يأتون لاستعادة طرودهم بعد القيام بإجراءات التخليص الجمركي. وأشار إلى أن الجمارك ضبطت العديد من الوثائق المزورة (منها بطاقات ائتمان وبطاقات هوية وطنية) أبرزها أشخاص للمطالبة بالطرود المرسل بالشحن السريع دون معرفة هويتهم. ويرى الفريق أن هذه الطريقة في شحن البضائع المحظورة إلى كوت ديفوار تعتمد في حالات كثيرة نسبياً.

(٦٨) قانون الجمارك الوطنية الآنف الذكر.

٤٦٥ - وبالنظر إلى أن عيار الذخيرة المذكورة أعلاه نادر نسبياً في كوت ديفوار، وبالتأكيد في أوساط قوات الأمن في البلاد وفي المنطقة بشكل أعم، يرى الفريق أن هذه الشحنة (وتلك التي أشارت إليها أفرقة الخبراء السابقة بالفعل) كانت موجهة ربما إلى فرد وليس إلى أحد أطراف النزاع. ويستنتج الفريق أن هذه الشحنة تشكل محاولة لخرق الحظر المفروض على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة.

دال - عدم تبادل المعلومات مع البلدان المجاورة

٤٦٦ - أشار الفريق في تقريره عن منتصف المدة (S/2009/188)، الفقرات من ١٠١ إلى ١٠٣) إلى وجود آليات لتقاسم المعلومات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لا تزال غير مستخدمة.

٤٦٧ - ويعي أفراد الجمارك الإيفوارية الذين يدركون هذه الإمكانيات منفعة تبادل المعلومات وضرورة تطوير آليات تقاسم المعلومات بين الدول الأعضاء في المنطقة، وعلى الصعيد الدولي في نهاية المطاف.

٤٦٨ - وأبلغ الفريق الجمارك الإيفوارية بتوصياته بشأن التبادل الآني للمعلومات المتعلقة بالبضائع المتجهة إلى كوت ديفوار عبر مالي وبوركينا فاسو (انظر S/2009/188، الفقرة ١٢٨).

٤٦٩ - ومع أن تبادل المعلومات هذا ضروري، لا بد أن يكون متبادلاً. وحالياً، ثمة ما يعيق الجهود التي تبذلها الجمارك الإيفوارية للأخذ بمركزية المعلومات الجمركية، أولاً لأنها لا تعمل في كل أنحاء شمال كوت ديفوار، وأيضاً بسبب ضآلة وجودها على الحدود الشرقية والغربية.

٤٧٠ - أما مشكل انعدام المعلومات الناتج عن استمرار عدم تواجد موظفي الجمارك الإيفواريين في العديد من مراكز المراقبة على الحدود فيمكن التغلب عليه باللجوء إلى تبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي (وليس على صعيد مراكز الحدود المحلية)، وتحديدًا من خلال المكاتب الإقليمية لمنظمة الجمارك العالمية في داكار. ويشير الفريق إلى أن الجمارك الإيفوارية لم توفر معلومات عن عام ٢٠٠٩ بالرغم من أنها قدمت لمنظمة الجمارك العالمية معلومات عن أربع جرائم جمركية عام ٢٠٠٨.

٤٧١ - ويرى الفريق أن حكومة كوت ديفوار ينبغي لها أن تعزز قدرة ولاية الحكومة المحليين للمساعدة في تنسيق الأنشطة الجمركية والعمل على الأخذ بمركزية المعلومات الجمركية.

٤٧٢ - كما يؤكد الفريق أن على الجمارك الإيفوارية أن ترجع أكثر فأكثر إلى اتفاقات المعونة المتبادلة وإلى توصيات منظمة الجمارك العالمية الإدارية لإنشاء آليات لتبادل المعلومات مع البلدان المجاورة.

هاء - توصيات أفرقة الخبراء السابقة بشأن الجمارك

٤٧٣ - يود الفريق أن يبرز، بصفة خاصة، توصية أفرقة الخبراء السابقة الداعية إلى إنشاء "وحدة خاصة للمراقبة" بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والجمارك الإيفوارية، وذلك للمساعدة في رصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة (انظر S/2007/611، الفقرة ٣٦ و S/2008/235، الفقرة ٨٢ و S/2008/598، الفقرة ١٩١). وتهدف هذه التوصية إلى مساعدة عملية الأمم المتحدة على الحصول، بسرعة أكبر، على المعلومات المتعلقة بالشحنات المخطورة المحتملة.

٤٧٤ - وتواجه البعثة حاليا صعوبات شديدة في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب. إذ يجب على البعثة أولاً أن تحصل على الموافقة من مكتب المدير العام للجمارك الإيفوارية عن طريق مركز تنسيق مخصص لهذا الغرض. إلا أنه بالنظر إلى التزامات مركز التنسيق الإيفواري المتصلة بالعمل، فقد ثبت أن من الصعب تقديم الطلبات اللازمة للحصول على المعلومات، كما أن الردود تستغرق وقتاً طويلاً. ويرى الفريق أنه ينبغي تكثيف الجهود لإنشاء "الوحدة الخاصة للمراقبة" الموصى بها في أقرب وقت ممكن لتيسير عمليات التفتيش التي تقوم بها الخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة وفريق الخبراء.

٤٧٥ - وأوصى أيضاً فريق الخبراء السابق بتعزيز قدرة الخلية المعنية بالحظر على المراقبة الجمركية. بعدها بعدة خبراء جمركيين (انظر S/2008/598، الفقرة ١٨٩). إلا أن الخلية ما زالت تضم لحد الآن خبيراً جمركياً واحداً فقط قدمته سويسرا. ويرى الفريق أنه ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة توفير الموارد المالية اللازمة لتوظيف ثلاثة خبراء جمركيين آخرين للعمل في الخلية المعنية بالحظر التابعة للبعثة.

٤٧٦ - وبالتالي فإن الفريق يشجع على اتخاذ الخطوات اللازمة للقيام بعمليات تفتيش مشتركة بين الجمارك الإيفوارية والشرطة والدرك الإيفواريين وعملية الأمم المتحدة. ويرى الفريق أن هذا الإجراء سيزيد تعزيز التعاون بين قوات الأمن الإيفوارية وعملية الأمم المتحدة في المجال الجمركي.

حادي عشر - الجزاءات الفردية

٤٧٧ - التقى الفريق، خلال فترة ولايته، باثنين من الأفراد الثلاثة الخاضعين للجزاءات، وهما مارتين كواكو فوفيه ويوجين نغوران كواديو دجويه.

٤٧٨ - وفي هذا الصدد، زار الفريق، في بداية ولايته، بعض البلدان المجاورة لكوت ديفوار. وكان أحد أهداف هذه الزيارات أن يؤكد الفريق للسلطات المختصة ويشرح لها نطاق الجزاءات الفردية المفروضة بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥) على مارتين كواكو فوفيه وشارل بليه غوديه ويوجين نغوران كواديو دجويه.

٤٧٩ - وقام الفريق، خلال الاجتماعات التي عقدها مع السلطات المعنية بالشؤون الجمركية والمالية وشؤون الهجرة في كل من بوركينا فاسو والسنغال وغانا وغينيا ومالي، بتقديم شرح مفصل لطبيعة الجزاءات المفروضة على الأفراد الثلاثة، المتمثلة في حظر السفر وتجميد الأصول.

٤٨٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، قام الفريق أيضا بزيارة المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا لطلب تعاون المصرف في الامتثال لنظام الجزاءات الفردية، ولتشجيعه على أن يبقى يقظا لكشف أي معاملات مالية مشبوهة تتصل بالأفراد الثلاثة المذكورين.

٤٨١ - وفيما يلي موجزات للتحريات التي أجراها الفريق بشأن الأنشطة المالية وأنشطة السفر للأفراد الثلاثة الخاضعين للجزاءات، وفقا لأحكام الفقرتين ٩ و ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

ألف - مارتين كواكو فوفيه

٤٨٢ - قدم فريق الخبراء، في تقريره عن منتصف المدة، نتائج تحرياته بشأن حساب مصرفي فتحه مارتين كواكو فوفيه، عن طريق الاحتيال، لدى فرع الشركة العامة للمصارف في بوركينا (Société générale des banques du Burkina) في واغادوغو ببوركينا فاسو (انظر S/2009/188، الفقرات من ١١٣ إلى ١١٨). ومع أنه أفيد بأن حكومة بوركينا فاسو فتحت تحقيقات قضائية في هذه المسألة، فإن الفريق لم يتلق أي إشارة تدل على انتهاء التحقيق.

٤٨٣ - وكما ذكر في الفقرات من ١٩٣ إلى ١٩٦ أعلاه، فإن الفريق يشك أن قادة المناطق الخاضعة للقوى الجديدة يحتفظون لأنفسهم بجزء من الضرائب المحببة على الأنشطة التجارية في شمال كوت ديفوار. ويلاحظ الفريق أيضا قيام عدد من قادة المناطق، وبخاصة السيد فوفيه، الذي يتولى قيادة المنطقة العاشرة، بـ "خصخصة" القوات العسكرية. ومع أن الفريق لا يستطيع إقامة صلة مباشرة بين الضرائب التي تجبها القوى الجديدة والإيرادات

الشخصية للسيد فوفيه، فإنه يلاحظ أن اسم السيد فوفيه مختوم على الإيصالات الضريبية المسلمة لسائقي الشاحنات في كوروغو (انظر الشكل العشرين).

الشكل العشرون

إيصال ضريبي مختوم عليه اسم السيد مارتين كواكو فوفيه، في كوروغو



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٤٨٤ - وقامت مؤخرا قوات المنطقة العاشرة التي يقودها السيد فوفيه بإنفاق أموال طائلة لاقتناء معدات اتصالات وأزياء وسيارات عسكرية، وهي أموال يصل مجموعها، حسب تقديرات الفريق، إلى ٢٢٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٤٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة).

٤٨٥ - ويعتقد الفريق أن مركز السيد فوفيه، باعتباره قائدا للمنطقة العاشرة، يمكنه من إدراج إيرادات كبيرة، وهو ما يخالف أحكام الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

باء - شارل بليه غوديه

٤٨٦ - قام الفريق، في مطلع ولايته، بزيارة دار النشر Société nouvelle de presse et d'édition de Côte d'Ivoire (SNEPCI)، المسؤولة عن نشر الكتاب الثاني لشارل بليه غوديه، وذلك لطلب نسخة من عقد النشر المبرم معه (انظر S/2009/188، الفقرتان ١٢٠ و ١٢١).

وأخبر الفريقُ الناشرَ بأن دفع أي عائدات نشر أو أي أتعاب أخرى للسيد غوديه يجب أن يتم بإذن من اللجنة.

٤٨٧ - إلا أنه في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قامت صحيفة *Fraternité Matin* الإيفوارية، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة SNEPCI، بنشر مقال ذكر فيه أنها ستدفع للسيد غوديه مستحقاته عن الكتاب بغض النظر عن الجزاءات المفروضة عليه. بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وذكرت الصحيفة تحديداً أنه "يجب علينا أن ندفع لمؤلفينا مستحقاتهم. فالقانون يوجب علينا ذلك؛ وضميرنا يحتم علينا ذلك".

٤٨٨ - ويشير الفريق إلى أن أي مبلغ يدفع للسيد بليه يشكل انتهاكاً لأحكام الفقرة ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). ويرى الفريق أنه ينبغي مساءلة دار النشر SNEPCI عن أي انتهاك من هذا القبيل.

جيم - يوجين نغوران كواديو دجويه

٤٨٩ - عقد الفريق اجتماعاً مع يوجين نغوران كواديو دجويه في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأُعرب السيد دجويه، زعيم الاتحاد القومي للوطنيين من أجل التحرير التام لكوت ديفوار (Union Nationale des Patriotes pour la Libération Totale de la Côte d'Ivoire - UNPLTC)، عن شعوره بالإحباط نتيجة فرض جزاءات عليه.

٤٩٠ - وأشار السيد دجويه، معرباً عن استيائه، إلى أنه في حين فُرضت جزاءات فردية على أنشطة فردين من حلفاء رئيس كوت ديفوار، فلم يخضع للجزاءات من جانب القوى الجديدة إلا فرد واحد.

٤٩١ - ويرى السيد دجويه أن الجزاءات المفروضة عليه لن تحدث أثراً لأنه، على حد قوله، ليس لديه أي أصول تجدد، كما أنه لا ينوي مغادرة أراضي كوت ديفوار. وعندما سألته الفريق عن مصادر تمويل الاتحاد القومي للوطنيين، ادعى السيد دجويه أن الحركة تعمل بالكامل من تبرعات مناصريها.

٤٩٢ - وأخبر السيد دجويه الفريق بأنه لا يفكر في طلب رفع الجزاءات المفروضة عليه لأنه ما دام لم يطلب فرضها عليه أصلاً فمن غير المعقول أن يطلب رفعها عنه.

٤٩٣ - ورغم إجراء تحريات مكثفة، فإن الفريق لم يكن، حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، على علم بوجود أي دليل يشير إلى أن المعاملات المالية للسيد دجويه أو ترتيباته المتصلة بالسفر فيها انتهاك للجزاءات.

ثاني عشر - التوصيات

٤٩٤ - يوصي الفريق بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة لكفالة الاستجابة الكاملة، وفي الوقت المناسب، للطلبات التي يقدمها الفريق للحصول على المعلومات. فرغم التوصيات المتكررة لأفرقة الخبراء، ما زالت الدول الأعضاء لا تستجيب استجابة كاملة لطلبات الحصول على المعلومات.

٤٩٥ - وبالإضافة إلى هذه التوصية العامة، يرى الفريق أن التوصيات الواردة في تقريره عن منتصف المدة (انظر S/2009/188، الفقرات من ١٢٣ إلى ١٤٢) ما زالت صالحة، لكنه يشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات في مجالات محددة من ولايته. ويوصي الفريق بما يلي:

ألف - الأسلحة

٤٩٦ - يوصي الفريق بأن تقوم حكومة كوت ديفوار باتخاذ الإجراءات اللازمة للسماح لفريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة بالدخول إلى جميع المواقع والمنشآت العسكرية، وبصفة خاصة تلك التابعة للحرس الجمهوري أو تلك التي تصنف على أنها مواقع تدرج ضمن "المحيط الرئاسي".

٤٩٧ - ويوصي الفريق بأن تقوم قيادة القوى الجديدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة سماح قادة المناطق لفريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة بالوصول إلى جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، بما في ذلك الأعتدة التي يحتفظ بها قادة المناطق في مجعائهم السكنية الخاصة.

٤٩٨ - ويوصي الفريق بأن ينظر مجلس الأمن في إمكانية تعديل صيغة الفقرة ٥ من القرار ١٨٤٢ (٢٠٠٨)، في أي قرارات تصدر لاحقاً، للمطالبة بقيام الأطراف الإيفوارية بإتاحة "إمكانية الوصول دون عراقيل إلى جميع الأسلحة والذخائر والأعتدة ذات الصلة، بغض النظر عن موقعها". ويشير الفريق إلى أن عبارة "المعدات والمواقع والمنشآت" قد يفهم أن المقصود بها ترتيبات التخزين الرسمية، وهو ما تستخدمه الأطراف الإيفوارية ذريعة لرفض السماح بالوصول إلى الأسلحة والذخائر والأعتدة ذات الصلة، التي تم نشرها أو تخزينها بطرق غير رسمية.

٤٩٩ - ويوصي الفريق بأن تأخذ اللجنة في اعتبارها الشروط المبينة في الفقرات من ٩٤ إلى ٩٧ من هذا التقرير عند النظر في أي طلبات إعفاء من الحظر تقدم مستقبلاً لاستيراد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة لصالح الشرطة الوطنية الإيفوارية.

٥٠٠ - ويوصي الفريق بأن تقوم الدول الأعضاء بإشعار اللجنة مقدماً بالصادرات أو الشحنات العابرة المشبوهة المتجهة إلى كوت ديفوار التي تحتوي على مواد لها صلة بالأمن،

بما في ذلك المركبات العسكرية والبذل العسكرية والمواد المستخدمة في مكافحة الشغب ومعدات الاتصالات.

٥٠١ - ويوصي الفريق بأن تقوم حكومة بوركينا فاسو دون إبطاء بإجراء تحقيق كامل في قضية نقل الأسلحة والذخيرة والأعتدة ذات الصلة من أراضيها إلى شمال كوت ديفوار الخاضع لسيطرة القوى الجديدة.

باء - المالية

٥٠٢ - يوصي الفريق بأن تقوم حكومة كوت ديفوار بتعزيز الشفافية وتقديم كشف تام لأوجه استخدام إيرادات الرسوم شبه الضريبية التي تتصرف فيها لجنة إدارة البن والكاكاو.

٥٠٣ - ويوصي الفريق بأن تقدم حكومة كوت ديفوار تقريراً مستكملاً عن التحقيقات المتعلقة بسوء إدارة الأموال من جانب إدارة البن والكاكاو السابقة.

٥٠٤ - ويوصي الفريق بأن تقوم حكومة كوت ديفوار بالكشف التام عن قائمة المعدات التي تنوي شراءها بالأموال التي تبرعت بها لوزارة الدفاع اللجنة الوطنية لدعم قوى إعادة التوحيد.

٥٠٥ - ويوصي الفريق بأن تقوم القوى الجديدة بالكشف التام عن كل الأموال التي تديرها الهيئة المركزية.

٥٠٦ - ويوصي الفريق بأن تتخذ المنظمة الدولية للكاكاو التدابير اللازمة لتوعية شركائها الأعضاء بمخاطر شراء الكاكاو الإيفواري المهرب، وبخاصة في ميناء لومي.

جيم - الماس

٥٠٧ - يوصي الفريق بأن تقوم وزارة المناجم والطاقة، بالتعاون مع القوى الجديدة، بفرض سيطرتها فوراً على مواقع تعدين الماس الخام في كوت ديفوار وإعادة بسط سلطتها على إدارة ورصد وتنظيم جميع الأنشطة المتصلة بتعدين الماس.

٥٠٨ - ويوصي الفريق بأن تلتزم عملية كيمبرلي والأطراف المشاركة فيها التزاماً تاماً بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، كما جددتها المجلس في قراراته اللاحقة، التي قرر بموجبها أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لمنع استيراد الماس الخام من كوت ديفوار.

٥٠٩ - ويوصي الفريق بأن ينظر رئيس عملية كيمبرلي في إمكانية اتخاذ الإجراءات التصحيحية الموصى بها في وثيقة استعراض عملية كيمبرلي للسنة الثالثة الخاصة بكوت ديفوار (التوصيات ١ - ٣ و ٥ و ٩ و ١٠ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٤)، ويعالج المسائل العالقة المدرجة تحت بند "مسائل تتطلب مزيداً من العمل" في إطار الوثيقة نفسها.

٥١٠ - ويوصي الفريق بأن تقوم عملية كيمبرلي باتخاذ إجراء سريع ضد الأطراف المشاركة في العملية التي تسمح، عن طريق الإهمال، باستيراد أو عبور الصادرات غير المشروعة من الماس الخام الإيفواري.

٥١١ - ويوصي الفريق بأن تقوم الأطراف المشاركة في عملية كيمبرلي بإنشاء وحدات للتحقيق والتحليل ضمن فرق عملها الوطنية المعنية بعملية كيمبرلي من أجل تحسين مراقبة تجارة الماس واتباع الإجراء المنصوص عليه في مبادرة الفريق العامل المعني بالرصد التابع للعملية، بإشراك الإنترنت في رصد نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

٥١٢ - ويوصي الفريق بأن تقوم حكومة إسرائيل بإجراء تحقيق كامل في الضلوع المحتمل لبعض رعاياها وشركاتها في تصدير الماس الخام الإيفواري بطريقة غير مشروعة.

٥١٣ - ويوصي الفريق بأن تتخذ غينيا تدابير فورية لكفالة ألا يتسرب، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي ماس خام من كوت ديفوار إلى سلسلة إنتاجها من الماس الخام.

٥١٤ - ويوصي الفريق بأن تتخذ لبنان والإمارات العربية المتحدة الإجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة أنشطة صقل الماس، منعا لاستيراد الماس الخام الإيفواري ومعالجته بطريقة غير مشروعة.

٥١٥ - ويوصي الفريق بأن تقوم حكومة ليبيريا بالتحقيق في أنشطة الشركات الليبرية المشتبه في حرقها للحظر المفروض على استيراد الماس الخام من كوت ديفوار، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز نظام مراقبتها الداخلية.

دال - الطيران

٥١٦ - ويوصي الفريق بأن تستفيد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار استفادة أفضل من الكتيبة التوغولية المتمركزة في قاعدة بأبيدجان الجوية لرصد الامتثال للحظر، وأن توفر للكتيبة معدات التصوير اللازمة لتسجيل الأنشطة المشبوهة.

٥١٧ - ويوصي الفريق بأن تقوم عملية الأمم المتحدة بتوفير الموارد اللازمة لفرقة الرد السريع التابعة للخلية المعنية بالحظر، بما في ذلك تزويدها بالموظفين ذوي المهارات في مجال

التحقيقات الجمركية والمعدات الضرورية، لتمكينها من رصد الامتثال للحظر في مطار أبيدجان بطريقة فعالة.

٥١٨ - ويوصي الفريق بأن تقوم الخلية المعنية بالحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة بتنظيم دورات تدريبية خاصة بشأن موضوع رصد الامتثال للحظر لصالح ضباط الفرقة وعناصر الكتيبة التوغولية المتمركزة في قاعدة أبيدجان الجوية، بمساعدة من فريق الخبراء عند الاقتضاء.

٥١٩ - ويوصي الفريق بأن تقوم عملية الأمم المتحدة بتشجيع أفرادها المتمركزين قرب المطارات ومدارج الهبوط ومهابط الطائرات على اتخاذ الترتيبات اللازمة مع الجهات المسؤولة عن تشغيل هذه المنشآت لكفالة إطلاع البعثة على جميع تحركات الطائرات.

٥٢٠ - ويوصي الفريق بأن تتيح الوكالات المسؤولة عن إدارة مطار أبيدجان، بما فيها الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر وشركة إدارة مطار أبيدجان (AERIA)، للفرقة التابعة للخلية المعنية بالحظر الاطلاع على برنامج حركة الطائرات القادمة إلى أبيدجان، بما في ذلك الرحلات المقررة والرحلات الخاصة.

هاء - الجمارك

٥٢١ - يوصي الفريق بأن تكشف عملية الأمم المتحدة جهودها لإنشاء "وحدة خاصة للمراقبة"، تضم موظفين من البعثة ومن الجمارك الإيفوارية، من أجل المساعدة في مراقبة حظر توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة.

٥٢٢ - ويوصي الفريق بأن تقوم السلطات الإيفوارية بإدراج إشارات إلى الحظر المفروض من الأمم المتحدة في التشريعات الوطنية الإيفوارية المتصلة بإجراءات التقييد والحظر الجمركيين.

٥٢٣ - ويوصي الفريق بأن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء بإدخال نصوص مناسبة بشأن الامتثال للجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة في الإطار القانوني للاتحاد.

٥٢٤ - ويوصي الفريق بأن تقوم منظمة الجمارك العالمية، من خلال تنفيذ برنامجها لتعزيز بناء القدرات على الصعيد الإقليمي، بمراعاة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحظر المفروض على كوت ديفوار وتعزيز قدرة البلدان المجاورة لكوت ديفوار على رصد الامتثال للحظر.

٥٢٥ - ويوصي الفريق بأن تكفل الدول الأعضاء قيام شركات الطيران والنقل السريع التي تمارس نشاطها انطلاقاً من أراضيها بإيلاء اهتمام خاص لرصد المواد الموجهة إلى كوت ديفوار.

واو - الجزاءات الفردية

٥٢٦ - يوصي الفريق بأن تقوم جميع الدول الأعضاء، وبخاصة كوت ديفوار والدول المجاورة لها، باتخاذ كل التدابير اللازمة لإنفاذ إجراءات تجميد الأصول وحظر السفر المفروضين على الأفراد الثلاثة الخاضعين للجزاءات.

٥٢٧ - ويوصي الفريق بأن تكفل الدول الأعضاء قيام الشركات التي تستثمر حالياً أو تخطط لاستثمار أموالها في كوت ديفوار بتفادي دفع أي مبالغ للأفراد الخاضعين للجزاءات أو لشركائهم في الأعمال و/أو للجهات التي ترعى مصالحهم.

Meetings and consultations held by the Group of Experts in the course of its mandate

Belgium

Government

Ministry of Foreign Affairs; Federal Police of Belgium

Multilateral organizations

Antwerp World Diamond Council; European Commission External Relations Directorate General; Kimberley Process Working Group on Monitoring; Kimberley Process Working Group of Diamond Experts; World Customs Organization

Burkina Faso

Government

Ministry of Foreign Affairs; Ministry of Mines; National Police; National Gendarmerie; National Agency for Civil Aviation; Burkinabé Customs Authority; Directorate for Monetary and Financial Affairs; Cellule de traitement des informations financières

Multilateral organizations

Central Bank of West African States; United Nations Development Programme

Canada

Civil society

Partnership Africa Canada

Côte d'Ivoire

Government

Permanent Representative of Côte d'Ivoire to the United Nations; Chief of Staff to the Prime Minister; Ministry of Finance; Ministry of Defence; Ministry of Agriculture; Ministry of Mines and Energy; National Police; Ivorian Customs Authority; Air Force of Côte d'Ivoire; Société d'exploitation et de développement aéroportuaire, aéronautique et météorologique; National Commission of the Press; Ivorian Press Agency; National Commission on Small Arms and Light Weapons

Forces nouvelles

Secretary of Finances; Geologist responsible for mines and energy of La Centrale

Multilateral entities

Central Bank of West African States; Country Representative of the World Bank; Agence pour la sécurité de la navigation aérienne en Afrique et à Madagascar; United Nations Operation in Côte d'Ivoire; Force Licorne

Diplomatic missions

Embassy of Burkina Faso; Embassy of Belgium; Embassy of France; Embassy of Lebanon; Embassy of the United States of America; Permanent Representative of the Facilitator for the Ouagadougou Political Agreement

Private sector

Société nouvelle de presse et d'édition de Côte d'Ivoire; Société Thanry; Le Jour; World Precious Metals

Civil Society

Groupe de recherche et de plaidoyer sur les industries extractives; Militias (APWE, CEMA, FLGO, FOSWE, FSAT, FS LIMA, MAIMCA, MILOCI, UPRGO and RCAZO)

France

Government

Ministry of Foreign Affairs; Customs General Directorate; Customs clearance service of Charles de Gaulle Airport; Traitement du renseignement et action contre les circuits financiers clandestins (TRACFIN)

Private sector

Bureau Veritas (BIVAC)

Ghana

Government

Ministry of Foreign Affairs; Ministry of Mines; Ministry of Justice; Precious Minerals Marketing Company Limited; Customs Authorities; National Police

Guinea

Government

Ministry of Foreign Affairs; Ministry of Finance; Ministry of Mines; National Gendarmerie; Bureau national d'évaluation (des diamants); National Diamond and Precious Stones Valuation Office; Customs Authorities; National Agency for Civil Aviation

Multilateral entities

United Nations Development Programme

Israel**Government**

Ministry of Foreign Affairs; Ministry of Industry, Trade and Labour

Multilateral entities

Israel Diamond Exchange; Israel Diamond Industry; World Federation of Diamond Bourses

Lebanon**Government**

Ministry of Economy and Finance; Airport Customs Authority; Special Investigation Commission of the Central Bank of Lebanon

Multilateral entities

United Nations Interim Force in Lebanon; Office of the United Nations Special Coordinator for Lebanon

Private sector

HRD-Middle East; Syndicate of Lebanese Jewellers

Liberia**Government**

Government Diamond Office; Ministry of Mines

Multilateral entities

United Nations Mission in Liberia; United Nations Panel of Experts on Liberia

Private sector

Yuly Diam; Royal Company; Liberia Association of Diamond Dealers

Mali**Government**

Ministry of Foreign Affairs; National Directorate on Mines and Geology; National Commission to Combat the Proliferation of Small Arms and Light Weapons; National Customs Authorities; National Agency for Civil Aviation; Cellule de traitement des informations financiers; National Police; National Gendarmerie

Multilateral entities

United Nations Development Programme; ECOWAS Small Arms Programme

Private sector

Kalagna SARL

Senegal

Government

Customs administration of Senegal

Multilateral entities

United Nations Office on Drugs and Crime; World Customs Organization; United Nations Office for West Africa; Central Bank of West African States

Private sector

Reuters

United Arab Emirates

Government

Ministry of Economy; Dubai Multi Commodities Centre

Diplomatic missions

Belgian Trade Centre-Embassy of Belgium in Dubai

Private sector

Bureau Veritas

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Multilateral entities

International Cocoa Organization

Private sector

Armajoro; ED & F Man

Civil society

Global Witness

United States of America

Government

Department of State; Department of the Treasury; Bureau of Statistics; United States Geological Survey

Multilateral entities

United Nations Office on Drugs and Crime; INTERPOL; United Nations Secretariat; Kimberley Process Working Group on Monitoring, Subgroup on Côte d'Ivoire; Kimberley Process Working Group on Statistics

Diplomatic missions

Permanent Mission of France to the United Nations; Chairman of the Committee established pursuant to resolution 1572 (2004); Permanent Mission of Guinea to the United Nations; Permanent Mission of Côte d'Ivoire to the United Nations; Permanent Mission of Mali to the United Nations; Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations; Permanent Mission of India to the United Nations

Letter from the National Armed Forces of Côte d'Ivoire to the United Nations Operation in Côte d'Ivoire denying requested inspections of the Republican Guard

MESSAGE

FM: CEMA/CPCO

TO: ONUCI-ONU/CELLULE EMBARGO

INFO: MINIDDEF (ATCR)-CEMA (ATCR)-COSUP GEND-DGPN-DG DOUANES-DG
EAUX ET FORETS-COMAR-COMAIR-CECOS-COMTER-OSACEMA-EMA/DORH-
EMA/DLOG-EMA/DEO-BEGR-GPT SUD-CADA-GR-EFA-ENSOA-GMMG-GSPM-
BCS-COMTHEATRE-EMPT-DMIR-PCIAT LICORNE

BT

NON PROTEGE

URGENT

N° 2113 /EMA/CPCO/COND DU 25 JUN 2009

OBJET : INSPECTION ONUCI DES PERIMETRES PRESIDENTIELS

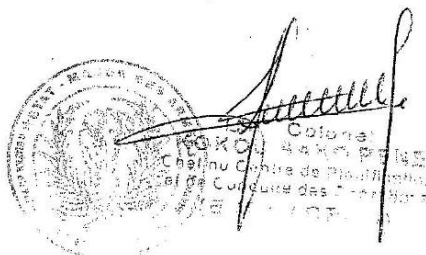
REF : FAX CELLULE EMBARGO ONUCI DU 25 JUIN 2009 RELATIF A
PLANIFICATION DES CONTROLES DE L'EMBARGO SUR LES ARMES DANS
LE CADRE DES RESOLUTIONS 1572 (2004), 1609 (2005), 1721, 1727 (2006),
1782 (2007), 1795 (2008) ET 1842 (2008) DU CONSEIL DE SECURITE DE
L'ONU.

TXT :

PRIMO : PAR LA CORRESPONDANCE DE REFERENCE, LA CELLULE
EMBARGO ONUCI PROGRAMME INSPECTER LA GARDE REPUBLICAINE DE
TREICHVILLE LE MARDI 30 JUIN 2009 A 10H00.

SECUNDO : VOUS RAPPELLE QUE LA GARDE REPUBLICAINE ASSURE LA
SECURITE RAPPROCHEE DE SON EXCELLENCE MONSIEUR LE PRESIDENT
DE LA REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE ET RELEVE EXCLUSIVEMENT DE LA
PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE ET DU PERIMETRE PRESIDENTIEL ET
N'EST DONC PAS CONCERNEE PAR LES INSPECTIONS DE LA CELLULE
EMBARGO ONUCI.

BT.



Colonne
Château de P...
Château de P...
Château de P...

Source: UNOCI.

المرفق الثالث

Extract from a letter from the Government of Morocco
detailing training provided to Ivorian military personnel

	Grade	Stage	Centre de formation	Durée du stage	Date d'arrivée	Date de départ
	Lieutenant	Cours des Capitaines	CENTRE DE FORMATION TECHNIQUE DU SERVICE DU MATÉRIEL	9 mois	31.08.2004	30.08.2005
	Adjudant	BS Auto Engin Blindée		7 mois	02.11.2004	30.08.2005
	Lieutenant	Cours perfectionnement matériel		9 mois	02.09.2005	30.08.2006
	Sergent	BE Armement petit calibre		7 mois	03.11.2005	30.08.2006
	Lieutenant	Cours d'Application		9 mois	08.09.2006	30.08.2007
	Capitaine	Cours des Capitaines		9 mois	13.09.2006	26.06.2007
	Sergent	BE Armement		7 mois	26.10.2006	16.08.2007
	Adjudant	BS Auto Engin Blindée		7 mois	26.10.2006	15.06.2007
	Capitaine	Cours des Capitaines		5 mois	01.09.2007	31.01.2008
	Sergent-Chef	BS Electronique		7 mois	07.09.2007	22.01.2008
	Sergent-Chef	BS Mécanique Générale		7 mois	09.09.2007	22.02.2008
	Capitaine	Cours de perfectionnement		5 mois	01-02-2008	En cours
	Lieutenant	Cours d'Application		7 mois	06-09-2007	
	Lieutenant	Cours d'Application	CENTRE D'INSTRUCTION DE L'ARTILLERIE	9 mois	29.08.2004	30.08.2005
	Adjudant	BS Artillerie sol-sol		6 mois	30.11.2004	30.06.2005
	Adjudant	BS Artillerie sol-air		6 mois	30.11.2004	30.06.2005
	Lieutenant	Cours d'Application		9 mois	01.09.2005	30.06.2006
	Lieutenant	Cours perfectionnement		9 mois	08.09.2005	30.08.2006
	MDL	BE Artillerie sol-sol		9 mois	16.09.2005	30.08.2006
	MDL	BS Artillerie sol-sol		6 mois	03.12.2005	30.08.2006
	MDL	BE Artillerie sol-air		9 mois	16.09.2006	15.06.2007
	Capitaine	Cours des Capitaines		9 mois	16.09.2006	30.08.2007
	Lieutenant	Cours d'Application		9 mois	17.09.2006	30.08.2007
	MDL	BS Artillerie sol-sol		6 mois	03.12.2006	04.08.2007
	MDL	BS Artillerie sol-sol		6 mois	10.09.2007	31.01.2008
	Capitaine	Cours des Capitaines		5 mois	12.09.2007	31.01.2008
	Lieutenant	Cours d'Application		9 mois	12.09.2007	En cours
	Lieutenant	Cours de perfectionnement		5 mois	09-02-2008	
	MDL	BE Artillerie sol-sol	CENTRE D'INSTRUCTION DE L'INTENDANCE	5 mois	02-01-2008	En cours
	Adjudant	BS Comptable		7 mois	07.09.2005	
	Sergent-Chef	BE Comptable		5 mois	02.10.2005	30.03.2006
	Sergent-Chef	BS Comptable		7 mois	11.09.2006	27.01.2007
	Sergent	BE Comptable		5 mois	02.10.2006	29.03.2007
	1 ^{er} Maître	BS Comptable		5 mois	01.09.2007	31.01.2008
	Capitaine	Cours des Capitaines		5 mois	12.09.2007	31.01.2008
	Capitaine	Cours d'application		9 mois	12-09-2007	En cours
	Capitaine	Cours d'application		9 mois	12-09-2007	

Source: Government of Morocco.

Receipts for Forces nouvelles taxes levied on one truck travelling from Man to Burkina Faso

Borotou



Korhogo



Odienné



Korhogo



Odienné



Korhogo



Odienné



Laleraba



Korhogo



Corridor Nord



Korhogo



Note: These receipts were collected by one truck on one journey from Man to Burkina Faso. The Group has examples from numerous vehicles following the same route.

Source: Group of Experts.

المرفق الخامس

**Letter from the *Comité de suivi du coton et de l'anacarde*,
Ferkessédougou, requesting payment of company
operating taxes**


COMITE DE SUIVI COTON ANACARDE

LE PRESIDENT [REDACTED]

A

Monsieur le Directeur Général [REDACTED]

Objet : Paiement de votre contribution au budget de fonctionnement

Monsieur,

Nous avons reçu par [REDACTED] la clé de répartition des contributions à l'attention du Comité de Suivi ; selon le consensus dégagé par les sociétés cotonnières, celle-ci est de [REDACTED] F ([REDACTED] millions [REDACTED] et [REDACTED] francs) concernant votre société.

Nous portons à votre connaissance que le plan de recouvrement arrêté initialement s'établissait comme suit :

Phase 1: Avant le [REDACTED] : [REDACTED] frs. [REDACTED]
Phase 2 : Au plus tard le [REDACTED] : [REDACTED] frs. [REDACTED]
Phase 3 : Au plus tard le [REDACTED] : [REDACTED] frs. [REDACTED]

En conséquence, nous vous saurons gré de bien vouloir honorer vos échéances 1 et 2 qui s'élèvent à [REDACTED] frs avant le [REDACTED]

Vous voudrez bien prendre contact avec le Directeur de cabinet au 05 57 54 84 pour les modalités pratiques de règlement.

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de ma haute considération.





Source: Confidential.

المرفق السادس

**Monthly electricity bill from the Forces nouvelles zone 10
administration in Korhogo**

COMMANDEMENT
ZONE 10

Korhogo, le 1^{er} 04 2009

Responsable de la CIE

Objet : Pose de Compteur

Monsieur le Responsable,

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir procéder à la pose
d'un compteur CIE pour :

Monsieur :

Profession :

Résidant à :

Adresse :

Quartier : Delafosse ... LOT N° ... PILOT N° ...

Comptant sur votre bonne compréhension, je vous prie de bien
recevoir, monsieur le responsable, mes salutations fraternelles.

Ref :

LE RESPONSABLE

ADJUTANT MAJORE
CIE ZONE 10
CIE ZONE 10

Source: Confidential.

Test pits, Séguéla



Source: UNOCI.

Declaration of principles on future cooperation, signed by the United Nations Operation in Côte d'Ivoire, the Forces nouvelles and the Ministry of Mines and Energy of Côte d'Ivoire

REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE

Union - Discipline - Travail



**COMPTE RENDU DE LA
PREMIERE MISSION
CONJOINTE MINISTRE
DES MINES ET DE
L'ENERGIE - FORCES
NOUVELLES - ONUCI
DANS LA ZONE
DIAMANTIFERE DE
SEGUELA**

Isaï Tuh *UNPPI SEGUELA
UNPOL DIAP*

L'an deux mille neuf et les douze, treize et quatorze août, une Mission conjointe Ministère des Mines et de l'Energie - Forces Nouvelles - ONUCI s'est rendue en visite officielle à Séguéla.

L'objectif de cette Mission était de faire une visite des Zones d'Exploitation de diamants, de rencontrer les Autorités Administratives de Séguéla, la Chefferie villageoise, les responsables des GVC d'Exploitation de diamant, les collecteurs et responsables de bureaux d'achats ; tout ceci aux fins d'informer et d'échanger sur les problèmes liés au diamant, de situer les responsabilités des uns et des autres quant à l'exploitation et la commercialisation clandestines en violation flagrante de l'embargo dont la levée est prévue par l'accord de Ouagadougou trois mois après l'élection présidentielle et qui permettrait de fait, la mise en application immédiate du Processus de KIMBERLEY ; processus non moins contraignant qui nécessite une organisation du Contrôle, de la Certification et ainsi que d'autres étapes à franchir dans le but d'éviter toute fraude.

A l'issue de cette Mission et aux vues des déclarations des différents acteurs, les parties conviennent de ce qui suit :

- saluent unanimement ce moment historique où le Ministère des Mines, les Forces Nouvelles et l'ONUCI se sont rendus ensemble pour la première fois sur les zones d'exploitation diamantifères, félicitant ainsi l'esprit de réconciliation nationale issu de l'Accord Politique de Ouagadougou.
- reconnaissent que la vente illicite du diamant hors du pays est le fait d'opérateurs économiques informels qui contournent l'embargo via les pays limitrophes et conviennent donc, de la nécessité de mieux s'organiser pour rétablir, maîtriser et faciliter le circuit de commercialisation ;
- ont été renseignés par tous les acteurs sur le terrain, qu'officiellement les Forces Nouvelles ne sont ni de près ni de loin impliquées dans l'Exploitation et la Commercialisation du diamant ;
- s'accordent sur l'urgence du retour de la SODEMI dans les zones d'Exploitation diamantifères pour reprendre l'encadrement des GVC d'exploitation de diamant ; ils constatent aussi la nécessité du redéploiement d'une force de sécurité notamment le Centre de Commandement Intégré ;
- notent de l'importance de la mise en œuvre d'un Comité de suivi et de l'organisation périodique de Missions de supervision selon la même formule (Ministère des Mines et de l'Energie - Forces Nouvelles - ONUCI) pour

Isaï Tuh *UNPPI SEGUELA
UNPOL DIAP*

Identifier les différents problèmes qui empêchent la Côte d'Ivoire de bénéficier du gain de cet important volet de son Economie ;

- remercient l'ONUCI pour avoir mis tout en œuvre pour l'organisation et la réussite de cette première mission.

Fait à Séguéla, le 14 août 2009

POUR LE MINISTRE DES MINES ET DE L'ENERGIE Le Directeur du Développement Minier <i>Titikpeu Kragbe</i> TITIKPEU KRAGBE	POUR LES FORCES NOUVELLES <i>Traore Issouf</i> TROAIRE ISSOUF
<i>Roberto Salazar</i> ROBERTO SALAZAR - SPÉCIALISTE EN MINES DE LA CELLULE F-12/REV <i>Isaï Tuh</i>	Pour l'ONUCI <i>UNPPI SEGUELA UNPOL DIAP</i>

3/3

Source: UNOCI.

المرفق التاسع

Condition of the air fleet of Côte d'Ivoire

<i>Category</i>	<i>Type of aircraft</i>	<i>Registration</i>	<i>Condition</i>	<i>Notes</i>
Helicopter	MI-8	NIL	Destroyed	Destroyed 2004
Helicopter	Dauphin	NIL	Destroyed	Destroyed before conflict
Helicopter	Dauphin	TU-VAV	Unserviceable	Appears in good condition
Helicopter	IAR-330	TU-VHM	Undetermined	Air Force claims unserviceable, but evidence of recent activity
Helicopter	IAR-330	TU-VAZ	Destroyed	Destroyed 2004
Helicopter	IAR-330	TU-VHP	Unserviceable	Appears in good condition
Helicopter	IAR-330	TU-VHI	Unserviceable	Destroyed in crash, February 2008
Fixed-wing	BAC 167	TU-VRB	Unserviceable	
Fixed-wing	BAC 167	TU-VRA	Unserviceable	
Helicopter	MI-24	TU-VHQ	Unserviceable	
Helicopter	MI-24	TU-VHR	Unserviceable	
Helicopter	MI-24	TU-VHO	Undetermined	Appears in poor condition, Air Force claims serviceable, not flown since 2006
Fixed-wing	Antonov 12	TU-VMA	Unserviceable	
Fixed-wing	SU-25	02	Unserviceable	
Fixed-wing	SU-25	03	Unserviceable	
Fixed-wing	SU-25	Unknown	Unserviceable	
Fixed-wing	SU-25	Unknown	Unserviceable	
Fixed-wing	Fokker 100	TU-VAA	Unserviceable	Damaged in rocket attack, June 2007
Fixed-wing	Gulfstream 3	TU-VAF	Under maintenance	Not in the country (maintenance reasons)
Fixed-wing	Gulfstream 4	TU-VAD	Unserviceable	Spare parts arriving through customs
Fixed-wing	Piper	NIL	Not seen	
Fixed-wing	Cesna	TU-VAL	Unserviceable	

Source:

Group

of

Experts.

TU-VHM helicopter with ground power unit cable attached



Source: UNOCI Embargo Cell, quick reaction task force.

المرفق الحادي عشر

Manifest for aircraft tyres consigned to the Ministry of Defence

		JET AVIATION	
REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE MINISTERE DE LA DEFENSE FORCES AERIEENES, BAA 07, BP 10 CI ABIDJAN 07		JET AVIATION BASEL AG CH-4030 BASEL AIRPORT SWITZERLAND TÉLÉPHONE: (41 58) 158 42 32 FAX: (41 58) 158 51 15	
+225 21 27 90 27		N°: 174887 ✓	
		Bulletin de livraison Delivery Sheet	
		Facture Proforma Pro-Forma Invoice	
Basel	22.05.2009	n/réf. o/Ref. ML/DS	v/réf. y/Ref.
n°/No de commande o/Purchasing Order No		Date	Date d'expédition Date of Shipment
		22.05.2009	22.05.2009
		Mode de transport Method of Shipping	
		Airfreight	
		Fiege AG	
Pcs tem	Description	Part No.	Serial Number
			Qty
			Origin
			Value
			USD
PLEASE RECEIVE :			
1.00	OIL	MOBIL JET II	
2.00	MAIN TIRE G-YEAR 348F83-2	34X9.25-16 18PLY	190.00 EACH US 3800.00
3.00	MAIN TIRE G-YEAR 348F83-2	34X9.25-16 18PLY	1.00 EACH US 500.00
4.00	MAIN TIRE G-YEAR 348F83-2	34X9.25-16 18PLY	1.00 EACH US 500.00
5.00	MAIN TIRE G-YEAR 348F83-2	34X9.25-16 18PLY	1.00 EACH US 500.00
6.00	MAIN TIRE G-YEAR 348F83-2	34X9.25-16 18PLY	1.00 EACH US 500.00
		71661395	1.00 EACH US 500.00
		71621386	1.00 EACH US 500.00
		71661387	1.00 EACH US 500.00
		71661152	1.00 EACH US 500.00
		71621400	1.00 EACH US 500.00
7.00			0.00
REF : OUR DN 7453874 YOUR PO 121043			

Source: ONUCI Embargo Cell.

المرفق الثاني عشر

Air waybill for spare parts shipped to Helog AG from Khartoum

176		ART 1139 5020		176- 1139 5	
Shipper's Name and Address HELOG LOGISTICS DEPARTMENT 039 BLOCK NO 22 EL GRAF WEST TEL.00249 915367916 KHARTOUM - SUDAN			Shipper's Account Number SD		
Consignee's Name and Address HELOG LOGISTICS DEPARTMENT PRESIDENTIAL HELICOPTER BASE AIRLINE HANGAR 2 ABIDJAN REPUBLIQUE DE COTE TEL.002507085469/REF: GILMAR GUERRERO ABIDJAN - COTE D'IVOIRE CI			Consignee's Account Number		
Issuing Carrier's Agent Name and City EMIRATES SKYCARGO KHARTOUM - SUDAN			Accounting Information R.O.E 01 USD = SDG 2.24 AAS. 855905		
Agent's IATA Code			Account No.		
Airport of Departure (Addr. of First Carrier) and Requested Routing KHARTOUM, KRT KRT/DXB/ABJ			Reference Number		
To	By First Carrier	Routing and Destination	to	by	to
DXB EK		ABJ EK			
Airport of Destination ABIDJAN-ABJ			Requested Flight/Date EK734/13 EK767/14		
Handling Information PLS CNTC CNEE UP IN ARRVL IMMDD...			Amount of Insurance XXX		
No. of Pieces RCP	Gross Weight	kg	Rate Class	Chargeable Weight	Rate
01	08.00	kg		45.0	8.18
					Total
					368.10
Prepaid					Weight Charge
368.10					Collect
Valuation Charge					Other Charges
1.00					AWC 11.20 FEC 22.40 MYC 35.55
Total Other Charges Due Agent					13 APR 09 KHARTOUM SUDAN
Total Other Charges Due Carrier					69.15

Shipper certifies that the particulars on the face hereof are correct and that insofar as any part contains dangerous goods, such part is properly described by name and is in proper condition according to the applicable Dangerous Goods Regulations.

Source: Abidjan Airport Freight Handling Service.

المرفق الثالث عشر

Map of airports, airfields and airstrips in Côte d'Ivoire



Source: Agence pour la sécurité de la navigation aérienne en Afrique et à Madagascar.

Crashed Cesna 337 in Ferkessédougou



Source: Group of Experts.

Categories of goods classified by the Bureau Inspection Valuation Assessment Control

	- DATA SHEET -	
Government Services & International Trade (GSIT)		
5. Reporting requirements (Cont.)		
• An Attestation de Vérification Documentaire is supplied to the Importer and Customs Authorities in case of Scanner control (only) for Customs clearance purpose • An Attestation de Vérification Documentaire et Qualitative is supplied to the Importer and Customs Authorities in case of Scanner control added to a pre-shipment inspection.		
6. Inspection and Scanner control fees		
<i>Paid by the importer at the Ministry of Commerce while opening an FRI, and at BIVAC SCAN CI Liaison Office in case of containerized merchandise:</i> • At the Ministry of Commerce: <i>Case of PSI only: A fee of 0.75% of the FOB value of the Pro-Forma Invoice is paid, with a minimum fee of XOF 100,000</i> • At BIVAC SCAN CI Liaison Office <i>A « Taxe de Sûreté » is paid for each container</i> <i>Container 20 feet: XOF 84,892</i> <i>Container 40 feet: XOF 169,784 (2*84,892)</i> <i>Nevertheless, Bureau Veritas/BIVAC may invoice the Seller in the event of supplementary inspection visits (in vain or unsatisfactory results). The costs incurred by the Seller in presenting the goods for inspection, such as unpacking, handling, testing, sampling, repacking... are for the account of the Seller.</i>		
8. List of sensitive products submitted to PSI		
<i>The following products imported in containers are submitted to PSI:</i> <i>Food products (salt, milk and dairy products, juices and drinks, preserve and semi-preserved products, meat, frozen and deep frozen fish, rice and flour);</i> <i>Pharmaceutical products;</i> <i>Electrical devices;</i> <i>Roofing plates.</i>		
7. List of goods exempted from PSI		
• Containerized products except: food products (salt, milk and dairy products, juices and drinks, preserve and semi-preserved products, meat, frozen and deep frozen fish, rice and flour), pharmaceutical products, electrical devices, roofing plates. • Imports with a FOB value equal or below XOF 500,000; • Gold; • Precious stones; • Objects of art; • Scrap metals; • Explosives, weapons, ammunition and other materials for the Army and the Police; • Live animals; • Fish, vegetables and fruits fresh or refrigerated (neither frozen nor deep frozen); • Plants and flowers; • Cinematographic films, exposed and developed;		
CIV - 02/2007 - Rev.3		GSIT/BC - 4/5

BIVAC INTERNATIONAL	- DATA SHEET -	 BUREAU VERITAS Government Services & International Trade (GSIT)
7. List of goods exempted from PSI (Cont.)		
• Current newspaper and periodicals, postal and fiscal stamps, stamped papers, bank notes and check books, passports; • Used personal and household effects; • Used vehicles; • Personal gifts; • Post parcels; • Crude Oil; • Commercial samples; • Donations offered by foreign governments or international organizations to the government, to charities, to foundations and to philanthropic organizations recognized as being helpful towards the public; • Imports for diplomatic entities and for United Nations organizations for their own use in Côte d'Ivoire; • Goods imported on a non-commercial and non-repetitive basis, for a personal use and whose value does not exceed XOF 3,000,000.		
8. List of prohibited goods		
• Drugs, Narcotics; • Weapons and war ammunition except collector's item; • Pornographic publications; • Hallucinogen products except those authorized by the Ministère de la Santé; • Imports of meat, which are not meeting the national specifications; • Asbestos and products containing asbestos (Ministerial decree No 96-682, dated September 4th 1996); • Wheat flour which is not meeting the national standards; • Meat flour and bones from ruminants are forbidden for import in Côte d'Ivoire (Custom codes 02.10.90.90.99 and 05.06.90.00.00); • Counterfeit goods; • Toxic wastes.		
9. List of restricted goods		
Restricted goods are subject to licence approval from the Ministry of Commerce.		
10. Other relevant information		
None		
11. Geographical inspection zones		
Worldwide		
The information contained herein is for the purpose of facilitating Pre-Shipment Inspection and does not relieve Exporters or Importers from their obligations in respect of compliance with the import regulations of the country of importation. Although every effort has been made to ensure the correctness of the information, as at the date of issuance of this data sheet, BIVAC International does not accept any responsibility for errors or omissions and, furthermore, the information may subsequently be subject to change as may be announced by the Authorities in the country of importation. Consequently, Exporters are advised to check with Bureau Veritas/BIVAC, prior to shipment of the goods, if there is any doubt concerning the issuance of a Clean Report of Findings.		
CIV - 02/2007 - Rev.3	GSIT/BC - 5/5	

Source: Bureau Veritas.

13 SR 174887 CH-6030 BASEL AIRPORT, SWITZERLAND		FRANCE MEMBRE DU CA	
Consignee's Name and Address REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE MINISTERE DE LA DEFENSE FORCES AERIENNES, BAA 07, BP 10 +225 21 27 90 27 CI-ABIDJAN 07		Consignee's Account Number 427.05.0155 MSSRSO	
Issuing Carrier's Agent Name and City PIECE LOGISTIK (SCHWEIZ) AG FAX : 061/337 44 88		Accounting Information SRN/427.05.0	
Agent's IATA Code 81-4-7103/4002		Account No. Cochon	
Airport of Departure (Addr. of First Carrier) and Requested Routing BASEL To By First Carrier Routing and Destination to by to by CDG AIR FRANCE ABJ AF Airport of Destination Requested Flight/Date ABIDJAN AF111D/22AF702/24		Reference Number Optional Shipping Information Declared Value for Car	
Handling Information KNOWN SHIPPER FAZL NO. 1603 SECURITY CHECKED MARKS: ADDRESS CONSIG. 174887 SPK / CH BASEL NO. 0048 ENCL.: 1 ENV. ATT.C.DOC5.		Currency CHG Code WTMAL COLL Other COLL CHF X X Amount of Insurance INSURANCE - If carrier offers insurance requested in accordance with the C to be insured in figures in box mark XXX	
No of Pieces RCP	Gross Weight	kg lb	Rate Class Commodity Item No.
2	500.00	0	500.00
Chargeable Weight		Rate	Charge
500.00		7.30	3.650.00
Total		AIRCRAFT NOT RE F R A HAULE 130x 120x	
2 500.00		3.650.00 VOL.	
Prepaid	Weight Charge	Collect	Other Charges
3.650.00	Valuation Charge	MYC	SCC
Tax			
Total Other Charges Due Agent		Shipper certifies that the particulars on the face hereof are correct and that insent contains dangerous goods, such part is properly described by name and by air according to the applicable Dangerous Goods Regulations.	
Total Other Charges Due Carrier		PIECE LOG. (SWITZ.) LTD BASEL	

09-55097